



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه  
صباح  
الرمضان

WWW. **Ghaemiyeh** .com  
WWW. **Ghaemiyeh** .org  
WWW. **Ghaemiyeh** .net  
WWW. **Ghaemiyeh** .ir



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# مجلة تراثنا

كاتب:

موسسة آل البيت عليهم السلام لآحياء التراث

نشرت في الطباعة:

موسسة آل البيت عليهم السلام لآحياء التراث

رقمي الناشر:

مركز القائمة باصفهان للتحريرآ الكمبيوترية

# الفهرس

5	الفهرس
6	تراثنا المجلد 19
6	هوية الكتاب
6	الفهرس
12	مقولة «جسم لا كالأجسام»
12	السيد محمدرضا الحسينى
120	السيد عبدالعزيز الطباطبائى
145	الشيخ محمدعلى الحائرى الخرم آبادى
153	عبدالجبّار الرفاعى
240	تحقيق: على موسى الكعبى
284	من أبناء التراث
312	تعريف مركز

**هوية الكتاب**

المؤلف: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم

الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم

الطبعة: 0

الموضوع : مجلّة تراثنا

تاريخ النشر : 1410 هـ.ق

الصفحات: 238

ص: 1

**الفهرس**

مقولة جسم لا كالأجسام بين موقف هشام بن الحكم ومواقف سائر أهل الكلام

..... السيد محمدرضا الحسيني 7

أهل البيت عليهم السلام في المكتبة العربية (12)

..... السيد عبدالعزيز الطباطبائي 108

فقه القرآن في التراث الشيعي (5)

..... الشيخ محمدعلي الحائري الخرّم آبادي 132

الإمامة : تعريف بمصادر الإمامة في التراث الشيعي (2)

..... عبدالجبار الرفاعي 140

ص: 2

من ذخائر التراث

رسالة القول المبين عن وجوب مسح الرجلين للعلامة الكراچكى.

..... تحقيق : على موسى الكعبى 185

..... من أنباء التراث. 221

\*\*\*

====

1 صورة الغلاف : نموذج من رسالة القول المبين عن وجوب مسح الرجلين للعلامة الكراچكى - المنشورة فى هذا العدد ، من ص 185 -  
.220

ص: 3









بين

موقف هشام بن الحكم ومواقف سائر أهل الكلام

السيد محمد رضا الحسيني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام التامين على سيد الأنبياء والمرسلين ، محمد الصادق الأمين ، الصاعد بالوحي المبين ، وعلى خلفائه الأئمة المعصومين ، الأئمة على الدنيا والدين.

وبعد :

فقد تعرض للحق - المتمثل في الإسلام ، منذ نشأته ، والناس حديثو عهد بأصوله - أعداء ألداء تحينوا كل فرصة للكيد له ، والنيل منه.

لكنهم أخفقوا ، ولم ينالوا منا هم ، فلم يصمدوا لصلابته ، فباءوا بالفشل ، وانهمزوا خاسرين.

ولما أعتبهم أساليب القمع والفتك ، لجأوا إلى الاتهام ، وكيل الإفك. وتزوير الباطل ، وتحريف الحقيقة ، بهدف تشويه وجه الحق ، وتعكير صفائه ، وإطفاء نوره ، وبهائه.

لكن لم تنطل أكاذيبهم على أهل الحق وطالبيه ، ولم تحجب شبهاتهم ساطع ضوئه ، وصادق برهانه ، فخابوا ، وانقلبوا خاسئين.

ولما يئس الأعداء الحاقدون من المساس بأصول الدين وأسس عقائده ،

السيد محمد رضا الحسيني

ص: 7

عمدوا إلى أعمدته وقواعده ، وهم رجاله ومناصروه ، فخاصوا فيهم قتلا وإبادة ، حتى استنفدوا أساليب الغيلة والغدر فأعجزتهم عن إخضاع أولئك الأساطين ، فلجأوا إلى أسلوب بث الدعاية ، وكيل التهم ، لتثويته سمعة أبطال الإسلام وصناديده ، وهدفهم أن يجعلوا الإسلام غريبا لا ناصر له .

فملأوا الدنيا بما لا كتبه ألسنة السوء من الباطل ، وما لفظته أبواق الزور من البهتان الزائل .

وقد فشلوا أمام وعد الله ببقاء جذوة الحق وقادة ، حيث قال : ( يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون ) [سورة التوبة (1) الآية (32)] وقال : ( إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ) [سورة الحجر (15) الآية (9)].

ولما يتسوا من أن يصيبوا الحق وأعلامه بسوء ، انكفأوا على الباطل ، وانضوا إلى المنافقين بتكديس المدائح المفتعلة لهم ، ووضع الفضائل واختلاقها فيهم ، وترويج باطلهم ، وتحسين قبائحهم ، والستر على فضائحهم ، والتطويل لهم ، والتزمير للغتهم ، سعيا في ضرب الحق ، وإخفاء شعاعه ، وإظهار الباطل ، ودجله ، وخداعه .

أخرج ابن الجوزي ، عن طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل ، قال . سألت أبا : ما تقول في علي ومعاوية؟

فأطرق ، ثم قال : أعلم أن عليا كان كثير الأعداء ، ففتش أعداؤه له عيبا فلم يجدوا ، فعمدوا إلى رجل حاربه فأطروه ، كيدا منهم لعل .

فأشار بذلك إلى ما اختلقوه لمعاوية من الفضائل مما لا أصل له (1).

وقال ابن قتيبة : أهملوا من ذكره [يعني الإمام عليا عليه السلام] أو روى حديثا من فضائله ، حتى تحامى كثير من المحدثين أن يتحدثوا بها ، وعنوا بجمع فضائل

ص: 8

---

1-1 . ذكر ابن حجر في فتح الباري 7 / 83 . وذكره الهيثمي في الصواعق المحرقة : 76 قال . أخرج السلفي في «الطيوريات» .

عمرو بن العاص ومعاوية ، كأنهم لا يريدونهما بذلك وإنما يريدونه (1).

وابتلى الحق - ثانية ، وهو متمثل فى التشيع بأولئك الأعداء ، مقنعين باسم السلف والسنة ، حيث تصدوا له بالمناظرة والمعارضة ، فواجهتهم أدلته القاطعة وحججه الصارمة الناصعة.

ولما تعرضوا لأئمة الحق من آل محمد ، خلفاء الرسول من عترته الطاهرة ، أعجزتهم قوة أولئك السادة العلماء بالحق ، وصلابة أولئك الأوتاد العرفاء بالله ، وإخلاصهم فى التفانى من أجله ، بما لم يثنهم عن ذلك ، حتى الاغتيال والقتل الذريع ، والسجن والهتك الفظيع ، بل ظلوا صامدين ، مصرين على قول الحق وفعل الصدق ، رغم كل أساليب العدوان وأقاويل البهتان التى استعملها الأعداء ضدهم.

ولقد اضطر أعداء الحق للخضوع أمام عظمتهم ، والاعتراف لم بكل كرامة :

يقول ابن حجر الهيتمى - وهو يتحدث عن (حديث الثقلين) المحتوى على قول النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى القرآن وأهل البيت - :  
«لا تقدموهما فتهلكوا ، ولا تقصروا عنهما فتهلكوا ، ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم (2).

قال : فى قوله صلى الله عليه وآله وسلم دليل على أن من تأهل منهم للمراتب العلية والوظائف الدينية) كان مقدما على غيره (3).

ويقول الذهبى - فى ترجمة الإمام الثانى عشر محمد بن الحسن عليه السلام - : محمد ، هذا ، هو الذى يزعمون أنه «الخلف الحججة» وأنه «صاحب الزمان» وأنه حتى لا يموت حتى يخرج ، فيملا الأرض عدلا وقسطا ، كما ملئت ظلما وجورا.

[قال الذهبى :] فوددنا ذلك - والله !-

ص : 9

1-1 . الاختلاف فى اللفظ : 48.

2-2 . أنظر : مصادر حديث الثقلين ، بألفاظه المختلفة فى مقال «أهل البيت فى المكتبة العربية» المنشور فى مجلة (تراثنا) العدد (15) السنة الرابعة ، 1409 / ص 84.

3-3 . الصواعق المحرقة لابن حجر : 136.

فمولانا على من الخلفاء الراشدين! ... نحبه أشد الحب!

وابناه الحسن والحسين ، فسبطا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وسيدا شباب أهل الجنة ، لو استخلفا لكانا أهلا لذلك!؟

وزين العابدين كبير القدر ، من سادة العلماء العاملين ، يصلح للإمامة!

وكذلك ابنه أبو جعفر الباقر سيد ، إمام ، فقيه ، يصلح للخلافة!

وكذا ولده جعفر الصادق كبير الشأن ، من أئمة العلم ، كان أولى بالأمر من أبي جعفر المنصور.

وكان ولده موسى كبير القدر ، جيد العلم أولى بالخلافة من هارون ... (1).

ولئن اضطرتهم الأمر للاعتراف - هكذا - بالحق. والحق مر على أذواق غير أهله ، فبدلا من أن يبحثوا عن الطرق التي توصلهم إلى هؤلاء الأئمة السادة القادة ، قرناء الكتاب ، وأمناء الشرع ، فبدلا من ذلك انثالوا على كل ما يمت إليهم بصلة ، فانهمكوا بإنكاره وتكذيبه ، وعلى أصحابهم وأوليائهم فتعقبوهم بالمطاردة والتنكيل والتهديد ، وعلى رواة حديثهم فرموهم بالقدح والتجريح.

فلم يبخلوا - لا در درهم - بتهمة أن يلصقوها بكبار شيعة أهل البيت ، أولئك الذين وضعوا ثقتهم عند هؤلاء الأئمة عليهم السلام ، وانصاعوا للحق المتمثل في آرائهم.

ونظرة عجلى ، فى الميزان للذهبي واللسان لابن حجر ، تكشف أبعادا من التجاوز الذى جاء على أتباع أئمة أهل البيت عليهم السلام ، فى هذه المجالات! ولقد استهدفوا من ذلك نفس الهدف الذى كان لأعداء الحق المتمثل فى الإسلام - أولا - وبنفس الأساليب التى انتهجها أولئك ، يحاولون إخلاء ساحة الحق من أنصاره الصادقين ، وتشويه ناصع الحق بالصاق كل تهمة ، وتلطيخ سمعة أهله بأية صورة ، ظلما ، وعدوانا ، وزورا ، وبهتاناً.

ص: 10

1-1. سير أعلام النبلاء 13 / 119 - 121 ، وانظر: كلمة حول الرؤية - شرف الدين - : 42.

فهذا «هاشم بن الحكم» الذي التزم بهدى أهل البيت عليهم السلام وهو «شاب» (1) «أول ما اختطت لحيته» (2) و«غلام، أول ما اختط عارضاه» (3)، فتمسك بالحق الذي هم عليه، واستضاء بنور علومهم، وكان من أنصار الإسلام، وحمل مشعل الحق في ذلك العصر المظلم، المدلهم، الموبوء بالتيارات الإلحادية، والآراء المستجدة على ساحة الفكر والعقيدة، فكان - لما يتمتع به من نبوغ فائق، وعقلية مقتدرة - نبراسا منيرا، يتهافت حواليه شغب المشككين في الإسلام القويم، وتندحر به شبه المنحرفين عن صراط أهل البيت عليهم السلام المستقيم.

ولعظمة هشام، وسمو مقامه في الحق، وعمق أثره في دحر الباطل، وقف أعداء أهل البيت منه موقفا عدائيا صارخا، وسعوا لتشويه سمعته، وإبعاده عن الساحة، وإفقاد جبهة الحق لمثل هذا العنصر النصير، لما له من دور في الذب عن حياضه، ورد كيد المبطلين إلى نحورهم، لما يتمتع به من قوة على المناظرة وتقنييد شبهات المنحرفين، والاعتراض على باطلهم بما يعجزون عن مقاومته، ويوقفهم على صراح الحق بحيث يكلون عن تجاوزه وتخطيه.

ولقد أفرطوا في كيل التهم، بأشكال مختلفة، وفي مجالات عديدة، لهذا الرجل

وركزوا - بالخصوص - على اتهامه في «التوحيد» باعتقاد التجسيم للبارئ تعالى شأنه، فصوروا منه «رأسا» في هذا المعتقد الباطل، ونسبوا إليه خرافات تابها عقول المبتدئين في العلم، فضلا عن مثل هشام الذي «كان حاذقا في صناعة الكلام» و«فتق الكلام في الإمامة، وهذب المذهب بالنظر» (4) و«له غور في الأصول»

ص: 11

- 
- 1-1. الإحتجاج على أهل اللجاج : 367 وانظر : اختيار معرفة الرجال : 271.
  - 2-2. الإحتجاج على أهل اللجاج : 365.
  - 3-3. الفصول المختارة : 28 ، وانظر : معالم العلماء - لابن شهر آشوب - : 128.
  - 4-4. الفهرست - للنديم - : 223.



و «لا يغفل عن إزماته» (1).

مع ما يظهر على تلك التهم من التناقض الواضح ، والتهافت المفضوح! ومحور ما نقلوه عنه في هذه التهمة أنه كان يقول : إن البارئ تعالى شأنه «جسم لا كالأجسام».

ومع أن هذه المقولة لا تدل على ما يرومون إصاقه بهشام من الاعتقاد بالتجسيم ، فإن أكثرهم اعتمد ما قاله الخصوم في نقلهم عن هشام ، واستند إلى تلك التهم في ترويج الدعايات المضللة ضد هذا العالم العظيم.

والعجب أن نجد في المتطاولين على هشام كثيرا من المنتسبين إلى السلف والمنتمين إلى السنة ، ممن يذهب إلى إثبات الأعضاء للبارئ جل شأنه ، بعنوان أن الأعضاء «صفات خبرية» له تعالى ، مع التزامهم بإمكان رؤيته ، ومع ذلك يلهثون ، ليخدشوا كرامة هشام بهذه التهمة!

ولا يقنع الأعداء باتهام هشام ، حتى اختلقوا مذهبا وهميا باسم «الهشامية» نسبوه إليه ، وذكروا فيه كل خرافة ، وكفر ، وتناقض ، وباطل! والأغرب أن تعويلهم في جميع ما تناقلوه ، على ما ذكره خصوم هشام فيه ، وكل واحد منهم يقصع بجرة سابقه ، حتى تكاثروا ، وألهاهم التكاثر عن رؤية الحق ودرك الحقيقة (2).

ورأيت بعض الكتاب من المعاصرين قد استسلم لتلك الشائعات ، منصاعا لما استهدفته تلك التهم من الأغراض الفاسدة ، فنقل ما لفته أولئك السابقون من الأكاذيب ، وعنون لفرقة باسم «الهشامية» في فرق الشيعة.

====

وفي العزم أن نكتب عما جناه مؤلفو كتب المقالات والفرق في شأن هشام ، وتقنيد مزاعمهم المفتراة عليه ، وفقنا الله لإنجازه ، إنه هو الموفق للخير والمعين عليه.

ص: 12

1-1. الملل والنحل - للشهرستاني / 185.

2-2. إقرأ عن هذا التكاثر ، ما كتبه الأستاذ القدير المحامي توفيق الفكيكي رحمه الله في مقال «مع الدكتور كمال ...» في مجلة «الإيمان» النجفية ، العدد 2. 6 ، السنة الأولى ، ص 8 - 399.

غافلا عن أن مصادرنا - على الاطلاق - خالية عن ذكر فرقة بهذا الاسم! والخصوم والأعداء - على رغم تكاثرهم - لم يعتمدوا فيما نسبوه إلى هشام من آراء وعقائد، وأفكار، وأدلة، وشواهد، وحجج، على مصدر شيعى أبدا، ولو على واحد! ولقد حز في نفسى كل هذا الحيف! فصممت على كتابة هذا البحث، لعلى أسهم به فى إسفار الحقيقة عن وجهها، أو أنفض عنه غبار الزمان، وعجاج العدوان.

والله المستعان.

وكتب

السيد محمد رضا الحسينى

الجلالى

فى 20 / جمادى الثانية / 1410 هـ

\*\*\*

ص: 13

لقد تعددت الفرق التي عد هشام بن الحكم منها.

فبينما يصرح الأكثرون بأنه من «الشيعة الإمامية» باعتباره واحدا من كبار المتكلمين وفق هذا المذهب ، بل من المنظرين لعقائده ، ومن رواة حديثه ، ومن حملة فقهه ، والخصوم يبرزونه بأنه «رافضي» على هذا الأساس ، نجد من عده في «الغلاة» و «المجبرة» (1) و «الجهمية» (2) أو «المشبهة» (3) و «الحلولية» (4) و «الدهرية» (5) و «الديصانية الثنوية» (6) إلا- أن ما أكد عليه أكثر خصومه هو كونه من «المجسمة» (7).

وقد نسبوا إليه - في مجال التجسيم - أمورا واضحة البطلان ، حتى أن بعضهم نسب إليه تجويز «المحال الذي لا يتردد في بطلانه ذو عقل» (8).

ونقلوا عن النظام قوله : إن هشاما قال في التشبيه - في سنة واحدة - خمسة أقاويل (9).

ولوضوح بطلان هذه الدعاوى ، حيث أن هشاما أرفع شأننا من أن يوصم بمثل هذه الترهات ، وهو المتصدى لمناظرة كبار علماء القوم ، فإننا نرجئ التعقيب عليها وعلى أمثالها إلى مجال آخر.

وعلى كل ، فإن التجسيم أصبح السمة المشهورة التي تذكر مع هشام ،

ص: 14

- 
- 1- (12) تأويل مختلف الحديث : 48 ، والأنساب - للسمعاني - : ظ 590 ، ولسان الميزان 6 / 194 ، والملل والنحل 1 / لم 185
  - 2- 2. هامش الفهرست - للنديم - : 224.
  - 3- 3. الملل والنحل / 184 ، والأنساب - للسمعاني - . ظ 590.
  - 4- 4. تاريخ الفرق الإسلامية - للغرابي - : 302.
  - 5- 5. التنبيه والرد - للملطي - : 24.
  - 6- 6. الانتصار - للخياط - : 40 - 41.
  - 7- 7. مقالات الإسلاميين - للأشعري - 1 / 257. ولسان الميزان 6 / 196. ولهج بهذه التهمة أكثر المتأخرين!
  - 8- 8. لسان الميزان 6 / 194.
  - 9- 9. مقالات الإسلاميين 1 / 104. وانظر : تلييس إبلي ❖ 9. لابن الجوزي - : 83.

ويحاول خصومه إصاقتها به ، أو اتهامه بها ، ولقد عبروا عن هذه التهمة بعبارات تقشعر منها جلود المؤمنين الموحدين!!

وقد اتفقوا فى النقل عنه أنه قال : البارئ جل ذكره «جسم لا كالأجسام» وكأنهم لخصوا التهمة فى هذه الجملة ، وجعلوها دليلا على ما ادعوه عليه من التجسيم!

ولذلك ، فإننا نركز البحث عنها هنا. تحت العناوين التالية :

\*\*\*

ص: 15

نقلت هذه المقولة عن هشام ، في مصادر عديدة لمؤلفين قداماء :

1 - الرجال ، للكشي ، فقد ذكر بسنده عن عبد الملك بن هشام الحنط ، قال : زعم هشام بن الحكم : إن الله «شئ لا كالأشياء» وإن الأشياء بآئنة عنه ، وهو بائن عن الأشياء.

وزعم : إن إثبات «الشئ» أن يقال : «جسم» فهو «جسم لا كالأجسام» «شئ لا كالأشياء» : ثابت موجود ، غير مفقود ، ولا معدوم ، خارج عن الحدين . حد الإبطال ، وحد التشبيه (1).

2 - الكافي ، للكيني ، فقد روى بسنده عن الحسن بن عبد الرحمن الحماني ، قال : قلت لأبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام : إن هشام بن الحكم زعم : أن الله «جسم ، ليس كمثل شئ» .. (2).

فإن مؤدى «ليس كمثل شئ» هو نفس مؤدى «لا كالأجسام» من دون أدنى تفاوت ، وسيأتى توضيح هذه الجهة.

3 - وقال الشيخ المفيد : لم يكن في سلفنا من تدين بالتشبيه من طريق المعنى ، وإنما خالف هشام وأصحابه جماعة أصحاب أبي عبد الله عليه السلام بقوله في «الجسم» فزعم أن الله تعالى «جسم لا كالأجسام» (3).

4 - وقال السيد الشريف المرتضى : فأما ما رمى به هشام بن الحكم من القول بالتجسيم ، فالظاهر من الحكاية عنه القول ب : «جسم لا كالأجسام» (4).

وبهذا يثبت صدور هذه المقولة من هشام ، لأن كبار أعلام الطائفة نقلوها عنه.

ص : 16

1-1 . اختيار معرفة الرجال . 284 الفقرة 503.

2-2 . الكافي ، كتاب التوحيد ، باب 11 ج 1 ص 82 ح 7 ، رواه الصدوق في التوحيد ، باب 6 ، ح 8 ، ص 100.

3-3 . الحكايات 131 . الفصول المختارة : 285.

4-4 . الشافي - للسيد المرتضى - : 12.

وقد نقلها علماء سائر الطوائف ، كما يلي :

5 - قال أبو الحسن الأشعري - صاحب المذهب - : حكى عنه [أى : عن هشام] أنه قال : هو «جسم لا كالأجسام» ومعنى ذلك : أنه شئ موجود (1).

وفى موضع آخر ، عند ذكر الاختلاف فى التجسيم ، عد الفرقة الأولى : «الهشامية» ونقل عن هشام أنه قال : هو «جسم لا كالأجسام».

ثم عنون للفرقة الثانية بقوله : يزعمون أن ربهم «ليس بصورة ، ولا كالأجسام» ، وإنما يذهبون فى قولهم : «إنه جسم» إلى : «أنه موجود» ولا يثبتون الباري ذا أجزاء مؤتلفة ، وأبعاض متلاصقة (2).

فالملاحظ : أن ما نسبه إلى الفرقة الثانية لا يختلف عما تحويه المقولة التى نقلها عن هشام فى ذكر الفرقة الأولى ، ولا عما نقله عنه فى الموضع السابق ، وإنما هو هو بعينه ، بلا أدنى تفاوت ، عدا التقديم والتأخير ، وبعض التوضيح.

6 - وابن أبى الحديد المعتزلى - بعد أن نقل أنواع التهم الموجهة إلى هشام - قال : وأصحابه من الشيعة يدفعون - اليوم - هذه الحكايات عنه ، ويزعمون : أنه يزد على قوله : إنه «جسم لا كالأجسام» وأنه إنما أراد بإطلاق هذا اللفظ عليه : إثباته (3).

وقد نسبت هذه المقولة إلى آخرين غير هشام.

7 - قال ابن أبى الحديد : وأما من قال : إنه «جسم لا كالأجسام» على معنى أنه بخلاف «العرض» الذى يستحيل أن يتوهم منه فعل ، ونفوا عنه معنى الجسمية ، وإنما أطلقوا هذه اللفظة لمعنى : أنه «شئ لا كالأجسام» و«ذات لا كالذوات».

فأمرهم سهل ، لأن خلافهم فى العبارة ، وهم : على بن منصور ، والسكاك ، ويونس بن عبد الرحمن ، والفضل بن شاذان.

ص : 17

1-1 . مقالات الإسلاميين 1 / 257.

2-2 . مقالات الإسلاميين 1 / 104.

3-3 . شرح نهج البلاغة 3 / 224 و 228.

وكل هؤلاء من قدماء رجال الشيعة (1).

ونسبت المقولة إلى أشخاص ينتمون إلى فرق أخرى :

8 - قال ابن أبي الحديد - بعد ذكر ما نقلنا عنه - : وقد قال بهذا القول «ابن كرام» وأصحابه (2).

ونسبت إلى داود الحواري (3).

9 - قال الشهرستاني - في «مشبهة الحشوية» نقلا عن الكعبي ، عن داود الحواري - رئيس «الحوارية» أنه يقول : إن الله سبحانه «جسم» ولحم ، ودم ، وله جوارح وأعضاء ...

وهو مع هذا «ليس جسما كالأجسام» ولا لحمها كاللحوم ... وكذلك جميع صفاته.

وهو سبحانه لا يشبه شيئا من المخلوقات ، ولا يشبهه شيء (4).

ومع قطع النظر عن التناقض بين صدر هذا النقل وذيله ، فإنه يدل على وجود المقولة «جسم لا كالأجسام» في ما نقل عن داود.

ونقلت المقولة ، بالمعنى ، منسوبة إلى قائلين لها :

10 - ذكر الأشعري في اختلافهم في الباري تعالى هل هو في مكان أو لا-؟ فقال. وقال قائلون : هو «جسم خارج من جميع صفات الأجسام» ليس بطويل ، ولا عريض ، ولا عميق ، ولا يوصف بلون ، ولا طعم ، لا مجسة ، ولا شيء من صفات الأجسام (5).

وحكيت المقولة عن غير المعتزلة :

ص: 18

1-1 . شرح نهج البلاغة 3 / 228.

2-2 . شرح نهج البلاغة 3 / 228.

3-3 . لقد اختلفت المصادر في إيراد هذا اللقب ، وقد ورد «الحواري» في بعض المواضع ، و «الجواري» أو «الجواري» في مواضع أخرى ، والخوارزمي في مواضع ثلاثة ، فليلاحظ.

4-4 . الملل والنحل 1 / 105 ، وانظر - : تاريخ الفرق الإسلامية - للغرابي - : 300 - 301.

5-5 . مقالات الإسلاميين 1 / 260.

11 - قال صاحب كتاب «فضيحة المعتزلة»: أيما أشنع؟ القول بأن الله «جسم لا يشبه الأجسام» في معانيها، ولا في أنفسها، غير متناه القدرة، ولا محدود العلم، لا يلحقه نقص، ولا يدخله تغيير، ولا تستحيل منه الأفعال، لا يزال قادرا عليها؟ أم القول... (1).

وجاءت المقولة غير منسوبة:

12 - فيما ذكره الدواني على العقائد العنصرية، قال: ومنهم - أي: من المشبهة - من تستر بالبلكفة، فقال: هو «جسم لا كالأجسام» وله حيز لا كالأحياز، ونسبته إلى حيزه ليست كنسبة الأجسام إلى أحيازها، وهكذا «ينفى جميع خواص الجسم» عنه، حتى لا يبقى إلا اسم «الجسم».

وهؤلاء لا يكفرون، بخلاف المصرحين بالجسمية (2).

13 - فيما ذكره القاضي عبد الجبار المعتزلي من إبطال المعتزلة لقول من زعم: إن الله تعالى «جسم لا كالأجسام» قياسا على القول بأنه تعالى «شئ لا كالأشياء» (3).

ولكن سنذكر أن مقولة «جسم لا كالأجسام» هي عند هشام بمعنى «شئ لا كالأشياء» وتساويها في المعنى، فالدليل عليهما - عند هشام - واحد.

وعلى هذا فيمكن أن تعتبر مصادر «شئ لا كالأشياء» مكملة لمصادر مقولة «جسم لا كالأجسام».

ومن الغريب أن البغدادي - صاحب «الفرق بين الفرق» - لم ينقل هذه المقولة عن هشام، مع نقله جملة من أشنع ما نسب إليه في بعض مصادرها السابقة!

وأظن أنه إنما عمد إلى ترك ذكر هذه المقولة، لأنها تحتوى على ما ينسف كل تلك الأكاذيب المفتعلة، والأباطيل المنسوبة إلى هشام، كما سيتضح في هذا البحث، بعون الله.

ص: 19

1-1. الانتصار - للخياط - : 107.

2-2. الشيخ محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين : 532.

3-3. شرح الأصول الخمسة : 221، وانظر: في التوحيد - تكملة ديوان الأصول - : 596.



«الجسم». فى العرف اللغوى يدل على تجمع الشئ ، وتكتله فى الوجود الخارجى (1).

وهذا بالطبيعة يقتضى وجود الأبعاد من الطول والعرض والعمق فى ما يطلق عليه هذا اللفظ.

ويراد منه فى العرف العام : مجموعة البدن - لإنسان أو حيوان - متكونة من أعضاء وجوارح.

وبعد أن دخلت الفلسفة الأجنبية بلاد الإسلام ، وترجمت ، واستغلها أعداء الدين لإحداث البلباب فى أفكار المؤمنين ، وفصلهم عن معين الإسلام الصافى الذى كان يتمثل آنذاك فى أئمة أهل البيت عليهم السلام ، استحدث لكلمة «الجسم» تفسير فلسفى هو : ما شغل حيزا ومكانا.

وقد اختلفت كلمات المتكلمين فى معنى «الجسم» اختلافا كبيرا حيث يطلقونه فى كتبهم ، وتجرى على ألسنتهم.

قال ابن رشيد : الكرامية زعموا : أن معنى «الجسم» هو أنه «قائم بنفسه» (2).

والأشاعرة ذهبوا إلى أن «الجسم» : ما كان مؤلفا.

ورأى المعتزلة : أن «الجسم» ما كان طويلا ، عريضا ، عميقا.

وهذا هو رأى المجسمة أيضا (3).

وقد اصطلح هشام بن الحكم وتلامذته فى «الجسم» معنى خاصا.

قال السيد الخوئى - معقبا على مقولة «جسم ، ليس كمثل شئ» - : إن نفى

ص: 20

1-1. معجم مقاييس اللغة - لابن فارس - 1 / 457.

2-2. دوان الأصول : 595 ، ولوامع البينات - للرازى - : 359.

3-3. ديوان الأصول : 595.

المماثلة يدل على أنه لا يريد من كلمة «الجسم» معناها المفهوم، وإلا: لم يصح نفي المماثلة، بل يريد معنى آخر غير ذلك (1).

فما هو ذلك المعنى المصطلح؟

وهل يصح لهشام أن يصطلح لنفسه معنى يخالف العرف؟

وما هو الدليل على صحة هذا التصرف؟

ولا بد - قبل الدخول في هذه المباحث - من التذكير بأن معرفة مصطلح كل مذهب، ضروري جدا لفهم مقاصده، وإمكان معارضته، لأن أساس ذلك المذهب إنما يدور على محور مصطلحاته، ولا يصح - في عرف العلماء - أن يحاسب أحد إلا على ما أظهره من مراده على مصطلحه، كما لا يجوز لأحد أن يحاسب الآخرين على أساس ما اتخذته هو مصطلحا لنفسه، بخلاف الآخرين.

وقديما قيل: «لا مشاحة في الاصطلاح».

أما صحة الاصطلاح الخاص، فيمكن معرفتها من خلال ما يلي:

1 - قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: قال شيوخنا: لو أن أهل اللغة بدا لهم في العربية على الوجه الذي تواضعوا عليه، وغيره حتى يجعلوا قديما مكان «محدث» و«عالما» مكان «جاهل» و«طويلا» مكان «قصير» كان لا يمنع (2).

2 - وقال: قال شيوخنا: لو تواضع قوم على تسمية كل موجود: «جوهرًا» أو «جسما» على تسمية «القائم بنفسه» بذلك، لحسن منهم وصف القديم تعالى بأنه «جسم» إلا أن يحصل نهى سمعى عن ذلك (3).

أقول. أما مسألة النهى الشرعى، فلا مدخل لها في صحة التواضع وعدمها، وسيأتى البحث عن توفيقية أسماء الله تعالى، في نهاية البحث.

ص: 21

1-1. معجم رجال الحديث 19 / 358.

2-2. المغنى - لعبد الجبار - 5 / 172.

3-3. المغنى - لعبد الجبار - 5 / 173.

وأما الفرد أو الجماعة الذين يصح منهم الاصطلاح والتواضع الخاص ، فهم فى عبارة القاضى الأولى «أهل اللغة» وليس المراد بهم علماء اللغة ، اللغويون الذين تخصصوا بمعرفتهم بها بالدراسة والبحث كعلم من العلوم ، بل المراد بهم أهل اللسان الذين نشأوا عليها ونطقوا بها كلغة لهم ، ومنهم انطلقت مفرداتها ، وأخذت تراكيبها ، وتآلفت قواميسها ، فقد كان لهؤلاء الحق فى أن يضعوا - من البداية - لكل معنى لفظا يدل عليه ، ينتخبونه على حسب سلاقتهم وما يقارن الوضع من الأمور باعتبار أنهم آباء اللغة وأولياؤها ، ولو كانوا يضعون الأسماء على غير ما يعرف اليوم لها من المعانى ، لما كان ممتنعاً.

أما بعد ما حصل من التواضع ، وما تم إثباته فى متن اللغة ، فليس لأحد من المتخصصين بعلم اللغة تغييره عما وضع عليه ، وتبديله عما ثبت سماعه منهم أو قياسه عنهم.

وعبارة القاضى الثانية : تنظر إلى أهل الاختصاص بالعلوم ، ولم يذكر الخصوصيات المشترط توفرها فى القائم بوضع الاصطلاح الخاص .  
والذى أراه أن ذلك مشروط بأمرين :

الأول : أن لا يكون التواضع الجديد على نقيض المعنى اللغوى ، ولا معارضا له بالتباين .

فلو اشتركا فى بعض الأفراد ، أو ارتبطا بعلقة مجازية ، صح التواضع على غير المعنى اللغوى ، ومن هنا يعلم : أن كون القائم بالوضع الجديد عارفا بلغة التواضع ، ليحقق هذا الشرط ، هو أمر أساسى ، كما لا يخفى .

الثانى . أن يكون التواضع الجديد مبتنيا على دليل منطقى ، قابل للتصور ، بأن لا يكون منافيا لضرورة العقل ، أو قضية وجدانية .

قال الشيخ محمد عبده - فى توقيفية أسماء الله - : الألفاظ التى لا تفهم إلا الكمال ، ولا تشوب ظاهرها شائبة النقص ، فيجوز إطلاقها على الله تعالى ، بلا حرج .

وأضاف : ولكل قوم أن يصطلحوا فى ذلك على ما شاءوا ، كيف؟ ولنا أن

نستدل على إثبات صفات كمالية للواجب تعالى ، ثم نعبر عنها بمشتق؟ (1).

ومن هنا ، فإن لهشام بن الحكم الحق في أن يصطلح معنى خاصا لكلمة «جسم» فيطلقها ، إذا توفر فيه الشرطان ، ولا يمنع منه إلا موضوع «توقيفية أسماء الله تعالى». التي سنتحدث عنها في نهاية البحث ، أما هنا فيجب أن نعرف «مصطلح هشام» ثم «الدليل على اختياره لهذا المصطلح».

أما مصطلحه :

فقد ذكروا : أن «الشيء» عنده لا يكون إلا «جسما» (2) ونقلوا عنه : أنه زعم : أن إثبات «الشيء» أن يقال : «جسم» (3).

وقال فرقة من المعتزلة : لا «شيء» إلا «جسم» (4).

وقال الأشعري - في الاختلاف في الدقيق ، و«الجسم» - :

9- هشام بن الحكم ، وكان يقول : أريد بقولي : «جسم» أنه «موجود» ، وأنه «شيء» وأنه «قائم بنفسه» (5).

هكذا جمع الأشعري بين هذه التفسيرات الثلاثة ، في مصطلح هشام في «الجسم» ، وظاهر ذلك أنها كلها متساوية ، وتعطى مفهوما واحدا.

وقد عرفت أن «الشيء» و«الجسم» واحد عند هشام ، كما نسب الأشعري ذلك إلى المشبهة (6).

\*\*\*

ص: 23

1-1. الشيخ محمد عبده بين الفلاسفة والمتكلمين : 604.

2-2. الفرق بين الفرق : 67.

3-3. اختيار معرفة الرجال : 284 رقم 503.

4-4. مقالات الإسلاميين 1 / 245.

5-5. مقالات الإسلاميين 2 / 6 ، وطبعة ريتير : 304.

6-6. مقالات الإسلاميين 2 / 180.

وأما تفسير «الجسم» ب «القائم بنفسه» :

فقد ذكره عبد الجبار فقال : وأما أن يكون [التجسيم] عن طريق العبارة ، يجوز أن يقول : إن الله تعالى «جسم» ليس بطويل ، ولا عريض ، ولا عميق ، و «لا يجوز عليه ما يجوز على الأجسام» من الصعود ، والهبوط ، والحركة ، والسكون ، والانتقال من مكان إلى مكان ، ولكن أسميه «جسما» لأنه «قائم بنفسه» (1).

ونسبه الشهرستاني إلى الكرامية ، فقال : أطلق أكثرهم لفظ «الجسم» عليه تعالى ، والمقاربون منهم قالوا : نعى بكونه «جسما» أنه «قائم بذاته» وهذا هو «الجسم» عندهم (2).

وقال الشهرستاني - أيضا - : وقد اجتهد محمد بن الهيصم في إرمام مقالة أبي عبد الله [ابن كرام] في كل مسألة ، حتى ردها من المحال إلى نوع يفهم فيما بين العقلاء ، مثل «التجسيم» فإنه قال : أراد ب «الجسم» : «القائم بالذات» (3).

وأما تفسير «الجسم» ب «الموجود» :

فقد نسبه الأشعري - في موضع - إلى هشام ، فقال : زعم هشام بن الحكم أن معنى «موجود» في الباري تعالى أنه «جسم» لأنه «موجود» : «شيء» (4).

ونسب إلى قوم : أن معنى «الجسم» هو «الشيء الموجود» وأن الباري لما كان «شيئا موجودا» كان «جسما» (5).

وذكر الجويني ما نصه : معنى «الجسم» : «الموجود» وأن المعنى بقولنا : إن الله

ص : 24

1-1. شرح الأصول الخمسة : 218.

2-2. الملل والنحل 1 / 109 ، ولوامع البينات - للرازي - : 359.

3-3. الملل والنحل 1 / 112.

4-4. مقالات الإسلاميين 2 / 182.

5-5. الشامل في أصول الدين : 166 - طبعة ريتير - الإسكندرية ، وانظر : مذاهب الإسلاميين 1 / 72.

«جسم»: أنه «موجود» (1).

ونقل الإيجي هذا التفسير عن بعض الكرامية، ونقل التفسير السابق عن آخرين منهم، فقال: ذهب بعض الجهال إلى أنه «جسم» فالكرامية قالوا: هو «جسم» أي «موجود» وقوم قالوا: هو «جسم» أي «قائم بنفسه» (2).

وهكذا نجد التفاسير الثلاثة «للجسم» قد جمعها الأشعري في عبارة واحدة، ونسبها إلى هشام، وكأنها بمعنى واحد: الشئ، والموجود، والقائم بنفسه.

هذا، ومن ناحية أخرى نجدهم يفسرون كل واحد من هذه الثلاثة بالمعنى الآخر:

قال ابن حزم - في معنى قولنا «شئ» - : إنه «الموجود» ثم قال: إن قالوا: هو «الموجود» صاروا إلى الحق (3).

وقال الأشعري - في معنى: أنه تعالى «شئ» - : قال قائلون: معنى أن الله «شئ»: معنى أنه «موجودا» وهذا مذهب من قال: لا «شئ» إلا «موجود» (4).

وقال الرازي: من قال: المعدوم ليس بشئ، قال: الموجود شئ، فهما لفظان مترادفان، فإذا كان «موجودا» كان «شيئا» (5).

وذكر - في معنى: أنه «موجود» أقوالا، منها:

4 - «موجود» بمعنى: أنه «شئ».

5 - «موجود» بمعنى: أنه «قائم بنفسه» (6).

واحتمل القاضي عبد الجبار - في معنى «قائم بنفسه»:

1 - أنه «موجود».

ص: 25

1-1. مقالات الإسلاميين 1 / 124.

2-2. المواقف - بشرح السيد الشريف - : 473.

3-3. الفصل 5 / 43.

4-4. مقالات الإسلاميين 2 / 180.

5-5. لوامع البينات - للرازي - : 357.

6-6. مقالات الإسلاميين 2 / 185.

2 - أو «موجود باق».

3 - أو «لا يحتاج وجوده إلى محل ومكان» (1).

وقضية قياس المساواة أن يقال : إن المعاني الثلاثة : الشئ ، الموجود ، القائم بنفسه ، هي بمعنى «الجسم» كما نسب إلى هشام أولا .  
والحق أن مصداقها - على مصطلح هشام - واحد ، وإن اختلف مفهوم كل عن الآخر ، وإنما الاختلاف بالاعتبارات الدخيلة : فباعتبار صحة الخبر عنه ، وتعلق العلم به وإثباته ، يسمى «شيئا» .

وباعتبار تحققه ، واتصافه بالوجود ، يسمى «موجودا» .

وباعتبار استقلاله في التحقق ، يسمى «قائما بنفسه» .

وقد اعترف تلامذة هشام بهذا المصطلح ، وأن إطلاق «الجسم» على الباري سبحانه بمعنى «الشئ» .

قال ابن أبي الحديد : وأما من قال : إنه «جسم لا كالأجسام» على معنى أنه بخلاف «العرض» الذي يستحيل أن يتوهم منه فعل ، ونفوا عنه معنى الجسمية ، وإنما أطلقوا هذه اللفظة لمعنى أنه «شئ لا كالأشياء» فأمرهم سهل ، لأن خلافهم في العبارة ، وهم على بن منصور والسكاك ، ويونس بن عبد الرحمن ، والفضل بن شاذان ، وكل هؤلاء من قدماء رجال الشيعة (2) .

ومن المعقول - في العادة - أن يمثل التلامذة آراء أستاذهم (3) .

فهشام قد اصطلح للجسم معنى خاصا هو «الشئ» .

وأما مناسبة هذا المعنى ، للمعنى المفهوم لغة :

فلأن المعنى اللغوي - كما مر - هو : تجمع الشئ وتكتله في الخارج ، وهذا يحتوى على طرفين . الأول : أن يكون ذا أجزاء متكتلة . الثاني . أن يكون متحققا في

ص : 26

1-1 . المغني - لعبد الجبار - 4 / 180 .

2-2 . شرح نهج البلاغة 3 / 228 .

3-3 . هشام بن الحكم - لنعمة - : 69 .

الخارج ، فما كان ذا أجزاء وتحقق فى الخارج ، اشترك مع معنى الجسم اللغوى فى كلا الأمرين .

وإن لم يكن مادة ، وليس له أجزاء ، وإنما له تحقق فى الخارج ، فهو «شئ» بحقيقة الشئية ، وهى التحقق والثبوت فى الخارج ، واشترائه فى هذا مع «الجسم» يصحح إطلاق «الجسم» عليه فى عبارة المقولة ، ولا يحتاج إلى مادة ، ولا تحيز ولا غير ذلك من خواص الأجسام .

وقد اعترض الشيخ الصدوق على هذا التواضع ، فقال : إن لم يرجع منه [أى من إطلاق «الجسم» على البارئ] إلا على التسمية فقط ، كان واضعاً للاسم فى غير موضعه ، وكان كمن سمي الله عز وجل إنساناً ، ولحماً ، ودماً ، ثم لم يثبت معناها ، وجعل خلافه إياناً على الاسم ، دون المعنى (1) .

أقول . وحاصل اعتراضه فى أمرين :

1 - فى أن هذا من باب وضع اللفظ فى غير موضعه .

فإن كان مراده أنه استعمال للفظ فى غير ما وضع له ، فلم يرد به المعنى الحقيقى ، فهذا مع وضوحه ، ليس مخالفاً ، إذا كان استعمالاً مجازياً على أساس علاقة مجازية ، كما شرحنا ، لصحة المجاز بالوضع العام .

وليست فيه مخالفة لأصل عقلائى معلوم ، ولا معارضة فيه لفرع شرعى مستدل عليه ، كما ذكر السيد الشريف المرتضى ، حيث قال : فأما ما رمى به هشام بن الحكم من القول بالتجسيم ، فالظاهر من الحكاية عنه القول بـ «جسم لا كالأجسام» ولا خلاف فى أن هذا القول ليس بتشبيه ، ولا ناقض لأصل ، ولا معترض على فرع (2) .

وليس محرماً على أحد أن يصطلح لنفسه لفظاً يضعه على معنى خاص فى نظره .

ص : 27

---

1-1 . التوحيد - للصدوق - : 300 رقم 6 .

2-2 . الشافى - للمرتضى - : 12 .



نعم ، بما أن الموضوع يتعلق بأسماء الله تعالى فهو يرتبط بمسألة توكيفية هذه الأسماء وذلك خارج عن المخالفة الوضعية ، وسيأتي الحديث عن تلك المسألة.

2 - فى تمثيله بما ذكر من الألفاظ ، واستهجان إطلاقها على البارئ.

فالفرق بين تلك الألفاظ وبين لفظ «الجسم» واضح ، حيث إن تلك الألفاظ لا تطلق بحقيقتها على الله كما هو واضح ، وليس لها معنى مجازى قابل للإطلاق عليه تعالى ، يستحسنه الطبع ، فإطلاقها عليه تعالى مستهجن لما فى معانيها الحقيقية من الحقارة والسقوط.

مع أنه يعترض عليه بإطلاق كلمة «شئ» التى وضع هشام لفظ (الجسم) بمعناها ، وسيأتى الكلام فيها.

والقاضى عبد الجبار ذكر من أطلق اسم «الجسم» عن طريق العبارة وقال : أسميه «جسماً» لأنه «قائم بنفسه» ، فاعترض عليه بقوله. فإن كان خلافه من هذا الوجه ، فالكلام عليه ما ذكرناه من أن الجسم إنما يكون طويلاً ، عريضاً ، عميقاً ، فلا يوصف به القديم تعالى (1).

أقول : وهذا خروج عن منهج المعارضة العلمية ، لأنه خروج عن مصطلح المعارض ، وقد ذكرنا سابقاً أن المناقشة لا بد أن تبتنى على المصطلح الخاص الذى قصده المعارض ، ولا يجوز محاسبة أحد على ما لم يصطلحه ولم يتواضع عليه ، فلا «مشاحة فى الاصطلاح». إلا أن يكون اعتراضه على أصل الاصطلاح ، وقد أثبتنا عدم مخالفته لشئ كما سيأتى ذكر الدليل عليه.

\*\*\*

ص: 28

1-1. شرح الأصول الخمسة. 218.

إن هذه المقولة تبتنى أساسا على القول بأن البارئ تعالى «شئ» وهشام زعم أن إثبات «الشئ» أن يقال: «جسم».

وعلى ذلك تكون مقولة «جسم لا كالأجسام» مأخوذة من «شئ لا كالأشياء» وبمعناها.

وأقدم نص شيعي احتوى على المقولة نقلا عن هشام تضمن التسوية بينهما: عن عبد الملك بن هشام الحنط: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: زعم هشام بن الحكم: أن الله «شئ لا كالأشياء» وأنها بائنة عنه، وهو بائن من الأشياء، وزعم أن إثبات «الشئ» أن يقال: «جسم» فهو «جسم لا كالأجسام»: «شئ لا كالأشياء» ثابت موجود (1).

وكذلك ابن أبي الحديد فرض إطلاق هذه المقولة: «جسم لا كالأجسام» لمعنى أنه «شئ لا كالأشياء» (2).

ومن قال بالتساوي بين «شئ» و «جسم» وأجاز إطلاق «شئ» على البارئ تعالى، يقول: إنه تعالى «شئ لا كالأشياء» فلا بد أن يقول بمقولة «جسم لا كالأجسام» من جهة المعنى، وإن تعبد بالتوقيف فهو ممنوع من جهته لا من جهة المعنى، وذلك أمر آخر.

أما إطلاق اسم «الشئ» على البارئ تعالى فقد عنون المتكلمون له، واختلفوا فيه على مقاليتين:

فقال جهم، وبعض الزيدية: إن البارئ تعالى لا يقال له «شئ» لأن الشئ هو المخلوق الذي له مثل (3).

ص: 29

1-1. اختيار معرفة الرجال: 284 رقم 503.

2-2. شرح نهج البلاغة 3 / 228.

3-3. مقالات الإسلاميين 1 / 238.

وأورد الرازي احتجاج جهنم على مقالته بالقرآن ، والمعقول :

أما القرآن ، فأيتان :

الأولى : قوله تعالى : ( الله خالق كل شئ ) [سورة الرعد (1) الآية (16)].

فلو كان تعالى يسمى بلفظ «الشئ» لزم بحكم هذا الظاهر كونه خالقاً لنفسه ، وهو محال.

الثانية : قوله تعالى : ( ليس كمثله شئ ) [سورة الشورى (42) الآية (11)].

ومثل مثله هو «هو» فلما ذكر أن ( ليس كمثله شئ ) لزم أن لا يكون هو مسمى باسم «شئ».

وقول من قال : «الكاف زائدة» باطل ، لأن هذا ذكر : هذا الكاف خطأ وفساد ، فمعلوم أن هذا لا يليق بكلام الله تعالى .

وأما المعقول :

فهو . أن أسماء الله تعالى دالة على . صفات الكمال ونعوت الجلال ، وقال : ( ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها ) [سورة الأعراف (7) الآية (180)].

واسم «الشئ» لا يفيد كمالاً ، ولا جلالاً ولا معنى من المعاني الحسنة ، فثبت أن كل ما كان من أسماء الله تعالى وجب أن يفيد حسناً ، ولفظ «شئ» لا يفيد حسناً ، فوجب أن لا يكون لله تعالى (168).

ولم يحاول الرازي الإجابة على كلام جهنم هذا ، فلنذكر - نحن - ما يبدو لنا فيه من المغالطة والفساد :

ص: 30

أما عن احتجاجه بالآية الأولى :

فجوابه : أن ذلك الخطاب لا يشمل المتكلم به وهو الله تعالى شأنه ، لأن مادة «الخلق» الواردة فيه تقتضى انصراف مؤداه إلى ما سواه جل ذكره ، وهذا كما لو قال أحد : «من لبس ردائي عاقبته» حيث أنه لا يشمل المتكلم نفسه ، لفرض أن الرداء هو له ، والغرض من إيراد هذا القول منع الأغيار من التصرف فى الرداء.

فكذلك الآية الكريمة إنما سيقّت للدلالة على قدرة الله على ما سواه ، واستيلائه على كل شئ مما عداه ، لأنه خالق كل شئ ، فهى منصرفة عنه هو جل جلاله

ويدل على هذا المعنى ، ما روى عن الإمام أبى جعفر محمد الباقر ، والإمام أبى عبد الله جعفر الصادق عليهما السلام ، قالوا : كل ما وقع عليه اسم «شئ» - ما خلا الله عزوجل - فهو مخلوق ، و (الله خالق كل شئ) تبارك الذى ( ليس كمثله شئ ) (1).

والجواب عن احتجاجه بالآية الثانية :

إن زيادة الحروف ليس من باب الخطأ ، ولا فساد فيه ، بل «إنما زيدت لتوكيد نفي المثل ، لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيا ، قاله ابن جنى» (2).

. فالزيادة أسلوب عربى ، يؤدى دورا بلاغيا رائعا هو الأليق بكلامه تعالى.

وأما الجواب عن احتجاجه الذى سماه معقولا ، فمن وجهين :

الأول : أن المراد بالتسمية ، ليس هو تعيين الاسم الخاص عليه تعالى ، بل المراد إطلاق اللفظ عليه ، وكذا يختلف عن الأسماء الحسنى ، فلا يسرى حكمها عليه ،

ص : 31

1-1 . (التوحيد - للصدوق - 1. 106 ، ب 7. ح 3 و 4 و 5.

2-2 . مغنى اللبيب - لابن هشام - : 238.

فأله ، بما أنه موجود ثابت ، فكما يطلق على كل ثابت أنه «شئ» فهو - تعالى - كذلك. الثاني : أن الأسماء الحسنى ، تلك ، المذكورة لله تعالى ، تدل على ما فيها من المعانى الحسنة ، باعتبار أنها أوصاف ، وأما ما يدل منها على مجرد الذات الربوبية فلا دليل على دلالة على ذلك إلا من جهة إضافته إليه جل ذكره.

وإطلاق «شئ» على فرض وروده من قبيل الثانى .

وقد ورد إطلاق اسم «الشئ» على البارئ تعالى :

1 - فقد سئل الإمام الصادق عليه السلام عن الله ، ما هو؟

فقال : هو «شئ بخلاف الأشياء» أرجع بقولى «شئ» إلى إثبات معنى ، وأنه «شئ» بحقيقة الشيئية ، غير أنه لا جسم ، ولا صورة (1).

2 - وسئل الإمام الجواد عليه السلام : أيجوز أن يقال : إن الله عز وجل «شئ»؟

قال : نعم ، يخرج عن الحدين : حد التعطيل ، وحد التشبيه (2).

وقد استدلل الرازى عليه بأمر من القرآن ، واللغة ، والإجماع :

أما القرآن : فقوله تعالى : ( قل أى شئ أكبر شهادة قل الله ) [سورة الأنعام (6) الآية (19)].

وقوله تعالى : ( كل شئ هالك إلا وجهه ) [سورة القصص (28) الآية (88)].

قال. المراد بوجهه : ذاته ، فقد استثنى ذاته من لفظ «الشئ» والاستثناء خلاف الجنس خلاف الأصل.

وأما اللغة : فهى أن من قال : المعدوم ليس بشئ ، قال : الموجود هو «الشئ» فهما لفظان مترادفان ، فإذا كان «موجودا» كان «شيئا».

ص: 32

1-1. التوحيد - للصدوق - 104. ب 1. ح 2.

2-2. التوحيد - للصدوق - : 104 ب 7 ح 1 ، وص 107 ح 7.

ومن قال. المعدوم شئ، قال: الشئ: ما يصح أن يعلم ويخبر (1) عنه، فكان «الموجود» أخص من «الشئ» وإن صدق الخاص صدق العام، فثبت أنه تعالى مسمى بالشئ (2).

وأما الاجماع: فالأولى أن يقال: أجمع الناس - قبل ظهور جهم - على كونه تعالى مسمى بهذا الاسم «الشئ» والاجماع حجة (3).

وقال الأشعري: قال المسلمون - كلهم - إن البارئ «شئ لا كالأشياء» (4).

وقال الناشئ: إن البارئ «شئ» موجود في الحقيقة، وإن البارئ «غير الأشياء» والأشياء غيره في الحقيقة (5).

وقال عبد الله بن كلاب: إنه تعالى موجود لا بوجود، و«شئ» لا بمعنى له كان شيئاً (6).

وزعم الكعبي في (مقالاته): إن المعتزلة اجتمعت على أن الله عزوجل «شئ لا كالأشياء» (7).

وقال أبو الحسين الصالحى - من المعتزلة - في صفات الله معنى قولى: «إن الله عالم لا كالعلماء» و«قادر لا كالقادرين» و«حى لا كالأحياء» إنه: «شئ لا كالأشياء».

وكان يقول: إن معنى «شئ لا كالأشياء» معنى «عالم لا كالعلماء» (8).

ص: 33

- 
- 1-1. كذا الصواب، وكان فى المصدر: «يعبر» ولا معنى له، لاحظ التعريفات للجرجاني: 57 وانظر: الحكايات: 122 و 144.
  - 2-2. لوامع البينات - للرازى - : 357.
  - 3-3. لوامع البينات - للرازى - : 358.
  - 4-4. مقالات الإسلاميين 1 / 238.
  - 5-5. مقالات الإسلاميين 1 / 240.
  - 6-6 (78) مقالات الإسلاميين 1 / 230.
  - 7-7. مقالات الإسلاميين 2 / 180 - 181، والفرق بين الفرق: 115، ومذاهب الإسلاميين 1 / 50.
  - 8-8. مقالات الإسلاميين 1 / 228.

وقال بعضهم : لا أقول : العلم شئ ، ولا أقول : الصفات أشياء ، لأنى إذا قلت : البارى «شئ» بصفاته ، استغنيت عن أن أقول : صفاته أشياء (1).

وقال ابن حزم الظاهرى : إن قالوا لنا : إنكم تقولون : إن الله عزوجل «شئ لا كالأشياء»؟

قلنا : ... لفظة «شئ» النص جاء بها ، والبرهان أوجبها (2).

وقال الرازى : «الموجود» و «الشئ» هما من صفات الله الذاتية ، المراد منها الألقاب الدالة على الذات (3).

وقد استدلل الجبائى على ذلك : بأن الشئ : سمة لكل معلوم ، ولكل ما أمكن ذكره والإخبار عنه ، فلما كان الله عزوجل معلوما ، يمكن ذكره والإخبار عنه ، وجب أنه «شئ» (4).

وهشام أخذ مقولة «شئ لا كالأشياء» من ، كلام الإمام الصادق عليه السلام الذى نقلناه ، حيث أجاب من سأله عن الله تعالى : ما هو؟ فقال : هو «شئ بخلاف الأشياء».

فإن هشاما هو راوى ذلك الحديث عن الصادق عليه السلام (5).

وإذا صح إطلاق «الشئ» على الله جل ذكره ، فهو حسب اصطلاح هشام لا يكون إلا «جسما» (6) كما مر مفصلا.

وإذا ثبت أن الله «شئ لا كالأشياء» فهو عند هشام ، ومن قال بمصطلحه : «جسم لا كالأجسام».

ص: 34

1-1. مقالات الإسلاميين 1 / 231.

2-2. الفصل 2 / 118 - 119.

3-3. لوامع البينات - للرازى - : 47.

4-4. مقالات الإسلاميين 2 / 181.

5-5. التوحيد - للصدوق - : 104 ، ب 7. ح 2.

6-6. الفرق بين الفرق : 67.

ولقد جهد المعتزلة الفصل بين المقولتين ، والحكم بعدم الملازمة بينهما :

قال القاضى عبد الجبار : فإن قيل : أليس عندكم أنه تعالى : «شئ لا كالأشياء» وقادر لا كالقادرين ، وعالم لا كالعالمين ، فهلا جاز أن يكون «جسما لا كالأجسام»؟

قيل له : إن «الشئ» اسم يقع على ما يصح أن يعلم ويخبر عنه ، ويتناول المتماثل والمختلف والمتضاد ، لهذا يقال فى السواد والبياض : أنهما «شيئان» متضادان ، فإذا قلنا : إنه تعالى «شئ لا كالأشياء» فلا يتناقض كلامنا ، لأننا لم نثبت بأول كلامنا ما نفيناه بآخره ، وكذا إذا قلنا : إنه تعالى قادر لا كالقادرين ، وعالم لا كالعالمين ، فالمراد به أنه قادر لذاته ، وعالم لذاته ، وغيره قادر لمعنى ، وعالم لمعنى .

وليس كذلك ما ذكرتموه ، لأن الجسم هو : ما يكون طويلا عريضا عميقا ، فإذا قلتم : إنه «جسم» فقد أثبتتم له الطول والعرض والعمق ، ثم إذا قلتم : «لا كالأجسام» فكأنكم قلتم : ليس بطويل ولا عريض ولا عميق ، فقد نفيتم آخر ما أثبتتموه أولا ، وهذا هو حد المناقضة ، ففارق أحدهما الآخر (1).

وقد ذكر الدكتور محمد عبد الهادى أبو ريده مثل هذا الكلام بعينه ، وأضاف . وإذا كان قد قام الدليل على أنه ليس «جسما» فلا يصح القول : إنه «جسم لا كالأجسام» لأن حكم الأجسام واحد (2).

والجواب : إن «الجسم» عند هشام وفى مصطلحه ، وعند من يطلق مقولة «جسم لا كالأجسام» على البارئ تعالى ، هو بمعنى «الشئ» وليس بمعنى «ما له الطول والعرض والعمق» كما فرضه المعتزلة حتى يرد عليه ما ذكره ، فكلامهم هذا كله خروج عن مصطلح هشام .

وإذا كان «الجسم» بمعنى «الشئ» فكما يصح إطلاق مقولة : «شئ لا

ص: 35

1-1. شرح الأصول الخمسة : 221.

2-2. فى التوحيد ، تكملة ديوان الأصول : 596.



كالأشياء» على البارئ باعتبار أن حقيقة الشيئية مشتركة بين البارئ وسائر الأشياء ، وإنما يمتاز البارئ عنها بخاصية وجودية لا توجد فيها ، فهو تعالى شئ بخلافها ، ولا تشبهه ولا يشبهها ، فمن جهة إثبات الشيئية له ، خرج عن حد التعطيل ، ومن جهة نفي المثل له تعالى خرج عن حد التشبيه ، فثبت له تعالى التنزيه الكامل ، من دون تعارض بين صدر المقولة وذيلها.

فكذلك مقولة «جسم لا كالأجسام» ، على مصطلح هشام ، فإن الجسمية - بمعنى إثبات الشيئية بحقيقتها - ثابتة للبارئ تعالى ، مشتركة بينه وبين غيره من الأجسام ، فإثباتها له يخرج عن حد التعطيل ، ونفي المماثلة بينه وبين الأجسام ، يخرج عن حد التشبيه ، وهو التنزيه الكامل ، من دون معارضة بين صدر المقولة وذيلها.

فظهر أن ما ذكره غير وارد على هشام ، إذ أنهم أوردوا ذلك على مصطلحهم في الجسم ، وهو : ما له الطول والعرض والعمق ، لا على مصطلحه في «الجسم» وهو : «الشئ».

وهذا منهم خروج عن أبسط مناهج البحث والجدل الصحيح.

وأما قولهم : وإذا كان قد قام الدليل على أنه - تعالى - ليس جسما ، فواضح أنه مصادرة على المطلوب ، إذ أن هذا هو محل البحث والنزاع فكيف يؤخذ شرطا تترتب عليه النتيجة التي ذكرها.

ثم إن الأدلة التي أقامها المتكلمون على نفي الجسمية عن البارئ تعالى ، كلها مبتنية على أن المراد بالجسم هو ذو الأبعاد ، وقد ذكرها في كتبهم.

ولهذا ، لا يرد شئ منها على المقولة ، بل نص كثير منهم على أن المقولة على مصطلح هشام لا تدل على التجسيم المعنوي ، وليس فيه مخالفة لأصل ، ولا اعتراض على فرع ، سوى مسألة توقيفية الأسماء التي سنفصل ذكرها في نهاية البحث.

\*\*\*

نقل استدلال هشام على اصطلاحه في الجسم في رواية يونس بن زبيان ، قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام ، فقلت له : إن هشام بن الحكم يقول قولاً عظيماً! إلا أنني أختصر لك منه أحرفاً : يزعم أن الله «جسم» لأن الأشياء شيان : جسم ، وفعل الجسم ، فلا يجوز أن يكون الصانع بمعنى الفعل ، ويجوز أن يكون بمعنى الفاعل (1).

ومراده : أن الموجودات على قسمين :

إما أعراض ، وقد عبر عنها هشام بكلمة «الفعل» وهو ما لا يستقل في وجوده ، بل يحتاج إلى محل يعرض عليه أو يصدر منه .

وإما ذرات ، وقد عبر عنه بكلمة «الجسم» وهو ما يستقل في وجوده .

والبارئ جل ذكره ، لا يكون إلا من الموجودات المستقلة بالوجود ، وبما أن الأعراض لا تسمى عند هشام «أشياء» والذوات عنده هي الأشياء ، وقد عرفنا من مصطلحه أن الشيء عنده يسمى بالجسم .

والبارئ ليس عرضاً ، بل ذات ، ويسمى «شيئاً» فإذا نزل عليه اسم «جسم»!

هذا ما نفهمه من استدلال هشام في هذه الرواية ، وهو الذي فهمه تلامذة هشام ، وقد نقله ابن أبي الحديد عنهم ، فقالوا : إنه «جسم لا كالأجسام» على معنى أنه بخلاف العرض الذي يستحيل أن يتوهم منه فعل ، ونفوا عنه «معنى الجسمية» (2).

فنفي معنى الجسمية ، يدل على أن المراد بقولهم «جسم» مجرد الاسم ، وإذا انتفى عنه معنى الجسمية ، وهي التكتل الخارجي المقتضى للأبعاد ، كان «الجسم» في

ص : 37

1-1. التوحيد - للصدوق - : 99 ، ب 6 ، ح 7 : والحكايات - للمفيد - : 132 .

2-2. شرح نهج البلاغة 3 / 288 .

مقابل العرض ، وبمعنى الذات المتقومة بنفسها ، وهذا فى مصطلح هشام هو «الشيء» المرادف لكلمة «الجسم».

وهذه الفكرة معروفة عن هشام ، بكل مقدماتها :

فكان يقول. إن الأفعال صفات الفاعلين ، ومعانى لهم ، وليست بأشياء ولا أجسام (1) لأن الشيء عنده لا يكون إلا جسما (2).

فهشام لا يرى العرض «شيئا» بل يرى ما يقابله «شيئا» و «الشيء» عنده هو «الجسم» والبارئ لا يكون عرضا ، بل هو ذات ، فهو «جسم» أى «شيء» مستقل الوجود.

وكذلك كان هشام يرى أن «الحركة» ليست «جسما» لأنها «فعل» و «الفعل» عرض ليس بشئ.

ذكر ذلك فى مناظرته لأبى الهذيل العلاف الذى كان يرى الحركة «جسما» (3).

وقد نقل القاضى عبد الجبار شبهة للقائلين بالتجسيم ، وهى أنهم قالوا : المعقول : إما الجسم ، وإما العرض ، والقديم تعالى يستحيل أن يكون عرضا ، فيجب أن يكون جسما (4).

ف نجد فى هذا الاستدلال نفس العناصر التى وجدناها فى الاستدلال المنقول عن هشام ، فقد جعل فيه «الجسم» مقابل «العرض» وكان فى استدلال هشام مقابل «الفعل».

والفعل ، والعرض ، مشتركان فى أنهما ليس لهما وجود مستقل بل الفعل نوع من العرض ، والذى يقابلهما هو الموجود الذى له استقلال فى التحقق والوجود ، وهو

ص: 38

---

1-1. مقالات الإسلاميين 1 / 113 ، والفرق بين الفرق : 67.

2-2. الفرق بين الفرق : 67.

3-3. مروج الذهب 5 / 20 رقم 2917.

4-4. شرح الأصول الخمسة : 225.

المسمى بـ «الذات» وبـ «الشيء» وفي اصطلاح هشام بـ «الجسم».

وحيث أن القديم تعالى ليس عرضا وليس فعلا ، بل هو موجود مستقل في الوجود ، قائم بذاته ، وبنفسه ، ولا يحتاج في وجوده إلى محل يقوم به أو فيه ، وهو «شيء» فهو مرادف - عند هشام - لكلمة «جسم».

وليس مفاد ذلك التجسيم المعنوي الذي يدعيه «المجسمة» بل هو إطلاق للفظ «الجسم» بمعنى «الشيء» ، ولا محذور فيه سوى موضوع توقيفية أسماء الله تعالى ، وسيجيء.

ومن هنا نعرف أن القاضى قد حرف هذا الاستدلال ، وصوره استدلالا على التجسيم المعنوي ، باعتباره الجسم المفروض في الاستدلال مقابلا للعرض ، قسما من الجوهر ، فلهذا فرض في جوابه عنه وجود قسم ثالث ليس بجسم ولا عرض ، وأنه هو ذات معلوم أو يمكن اعتقاده ، وهو القديم تعالى (1).

لكن المقابلة المفروضة في الاستدلال بين العرض والجسم ، توحى أن المراد بالجسم هو ما مستقل في الوجود وإلا لم تصح المقابلة ، كما لا يصح الحصر ، فكيف يصح الاستدلال ، وكيف يفرض غفلة المستدل عن ذلك؟ مع فرط وضوحه؟ وليس له وجه صحة إلا ما ذكرنا ، وحاصله : أن المعقول - والمراد به ما يمكن فرضه موجودا - إما أن يكون مستقلا بنفسه في الوجود ، أو يكون غير مستقل ، والأول هو الذات ، ويسميه المستدل «جسما» والثاني هو العرض ، والبارئ تعالى لا يكون عرضا ، فهو «الجسم».

والمراد بالعرض عند هشام هو «المعنى» وهو لا يراه «شيئا» كما عرفت (2).

لأن العرض هو ما يعرض غيره في الوجود ، ولا يجب لبثه كلبث الأجسام (3).

ص: 39

1-1. شرح الأصول الخمسة : 225.

2-2. اللمع - للأشعري - : 3 - 34.

3-3. مذاهب الإسلاميين 1 / 417.

وهذه الحقيقة قد استدلت عليها القاضى نفسه ، فى بيان استحالة كون البارئ تعالى «عرضاً» (1).

وظهر أن مراد هشام من «فعل الجسم» فى استدلاله هو العرض ، المقابل للجوهر ، فى اصطلاح الفلاسفة.

والقاضى عبد الجبار استعمل كلمة «فعل الجسم» بمعنى آخر ، واستعمله فى الاستدلال على أن الله تعالى لا يجوز أن يكون جسماً ، وقد فسره أبو رشيد بأن المقصود من «فعل الجسم» : إحدائه واختراعه (2).

وهذا تفسير للفعل بمعناه اللغوى ، وإضافته إلى مفعوله ، كما أن مراده بالجسم هو المعنى المتداول ، وعلى هذا فلا يرتبط باستدلال هشام ولا مصطلحه فى كلتا الكلمتين : «الجسم» و «فعل الجسم».

وقد التزم بنفس استدلال هشام من علماء عصرنا الشيخ محمد عبده المصرى ، فقال : إن أريد من «الجوهر» القائم بذاته ، ومن «العرض» القائم بغيره ، لكان البارئ «جوهرًا» وصفاته «عرضًا». ولا منع إلا من جهة الاطلاق الشرعى ، حينئذ (3).

فإن جعله «الجوهر» - المفسر بالذات - فى مقابل «العرض» هو مثل مقابلة «الجسم» بمعنى الشئ القائم بالذات فى مقابل «العرض» فى كلام هشام.

وهذا أيضا يبتنى على اصطلاح خاص فى معنى «الجوهر» كما أن ذاك كان مبتنياً على اصطلاح خاص فى معنى «الجسم».

وإلا فالجوهر بمعنى ما له ماهية ، لا يمكن إطلاقه على البارئ جل ذكره.

وهشام بقوله «جسم» وإطلاقه على البارئ تعالى ، لا يثبت أية مادة له تعالى ، ولا أنه ماهية ، بل - كما ذكرنا - أراد بهذه اللفظة التعبير عن كونه تعالى «شئاً» بحقيقة

ص: 40

1-1. شرح الأصول الخمسة : 231.

2-2. أنظر الاستدلال وتوضيحه فى : ديوان الأصول : 597.

3-3. الشيخ محمد عبده : 531.

الشيئية ، وهو «الموجود» و «القائم بنفسه» فلا يصح عنده التعبير عنه تعالى بالجواهر.

ويشهد لذلك أن هشاما كان ممن ينكر الجوهر الفرد.

قال الأشعري - وهو يتحدث عن من يزعم - : أن الجزء يتجزأ أبدا ، ولا جزء إلا وله جزء ، وليس لذلك آخر إلا من جهة المساحة ، وأن لمساحة الجسم آخرا ، وليس لأجزائه آخر من باب التجزؤ ، القائل بهذا القول هشام بن الحكم وغيره (1).

فكل جوهر - عند هشام - لا بد أن يكون متألفا من أكثر من جزء ، وكل متألف متحيز ، وكل متحيز لا بد أن يكون يمينه غير يساره ، قدامه غير خلفه ، وكل ما يتميز أحد جانبيه عن الآخر ، فهو منقسم ، وكل منقسم فليس ب «أحد» (2).

والله جل ذكره يقول : ( قل هو الله أحد ) سورة التوحيد (3) الآية (1).

وكما أن صدر المقولة «جسم لا كالأجسام» يثبت وجود البارئ تعالى ، فهو إخراج له عن حد التعطيل ، فكذلك ذيلها ينفي عنه تبارك ذكره كل شبه للأجسام ، ومماثلة بينه وبينها ، فهو إخراج له تعالى عن حد التشبيه ، كما تدل عليه الآية الكريمة : ( ليس كمثله شئ ) .

فهذه الآية نفت عن وجوده تعالى المماثلة لغيره من الأشياء. ومما يدل على أن قوله في ذيل المقولة : «لا كالأجسام» هو بمعنى ( ليس كمثله شئ ) هو وجود هذه الآية مكان ذلك الذيل في مورد نقل كلام هشام ، في حديث الحماني. إن هشام بن الحكم زعم أن الله «جسم ليس كمثله شئ» (4).

وهذا الذيل ضروري لتكميل التنزيه ، كما عرفت ، ولذلك قال ابن حزم. لو أتاننا نص بتسميته تعالى «جسما» لوجب علينا القول بذلك ، وكنا حينئذ نقول. إنه «لا كالأجسام» (104).

ص: 41

1-1. مقالات الإسلاميين 1 / 124.

2-2. اللوامع الإلهية - للفاضل المقداد - : 87 ، وانظر : الفصل - لابن حزم - 5 / 66.

3-3. التوحيد - للصدوق - : 100 ، ب 6 ، ح 8.

4-4. الفصل 2 / 118 - 119.

قد ثبت أن المقولة حسب مصطلح هشام لا تدل على عقيدة التجسيم ، بل تدل على التنزيه الكامل عن حدى التعطيل والتشبيه ، وغاية ما تدل عليه أن هشاما كان يطلق اسم «الجسم» على البارئ تعالى ، وغرضه إثبات وجوده ، وأنه «شئ» «قائم بنفسه» وليس «عرضا».

نعم تبقى المقولة مخالفة لمسألة توقيفية أسماء الله تعالى ، وذاك أمر آخر سيأتى ذكره فى نهاية البحث.

وقد صرح المحققون من العلماء بعدم دلالة هذه المقولة على اعتقاد التجسيم :

1 - منهم الشيخ المفيد رحمه الله ، فقد ذكر ما نصه : لم يكن فى سلفنا من تدين بالتشبيه من طريق المعنى ، وإنما خالف هشام وأصحابه جماعة أصحاب أبى عبد الله عليه السلام بقوله فى «الجسم» فزعم أن الله «جسم لا كالأجسام» (1).

ففيه التشبيه من طريق المعنى ، يشمل هشاما وغيره ممن اتهموا بذلك ، والتشبيه من طريق المعنى هو التجسيم الحقيقى ، ويقابله تنزيه البارئ تعالى عن كونه جسما كالأجسام ، أما التجسيم الذى قال به هشام فهو «التجسيم اللفظى» ومن جهة العبارة ، والمراد به إطلاق اسم «الجسم» فقط عليه تعالى.

وقد استفاد ذلك من تعبير الشيخ المفيد : إن هشاما خالف «بالقول فى الجسم» لا إنه خالف «فى القول بالجسم» الذى هو مذهب المجسمة.

والحاصل أن المفيد ينسب بهذه العبارة إلى هشام قولاً قاله فى «الجسم» واصطلاحاً خاصاً به فى تفسير الجسم ، أطلقه بذلك على البارئ ، مخالفاً لجميع الطائفة فى هذا ، لا أنه قال بالجسم.

وإلا لكان كلام المفيد متناقضاً صدرًا وذيلًا.

ص: 42

ويؤيد ما ذكرناه أن المفيد قال في مقام آخر: كان هشام بن الحكم شيعياً، وإن خالف الشيعة - كافة - في أسماء الله تعالى (1).

حيث يحصر مخالفة هشام في موضوع الأسماء، والمعروف هو خلافه في «الجسم» هل يسمى به البارئ أولاً؟

2 - وقال الشريف المرتضى: فالظاهر من الحكاية عنه القول بـ «جسم لا كالأجسام» ولا خلاف في أن هذا القول ليس بتشبيه، ولا ناقض لأصل، ولا معترض على فرع، وأنه غلط في عبارة، يرجع في إثباتها ونفيها إلى اللغة (2).

وواضح أن الشريف جعل المقولة من باب إطلاق لفظ «جسم» على البارئ باعتبار تفسيره بغير ما هو في اللغة، وجعل المسألة لغوية، وهذا كاف في إخراج البحث فيها عن علم الكلام.

مضافاً إلى أن نفي كونها تشبيهاً، أو ناقضة لأصل، يدل بوضوح على عدم كونها دالة على اعتقاد التجسيم، وإلا كانت مناقضة لأصل التوحيد.

3 - وقال القاضي الأيجي، والسيد الشريف، في المواقف، وشرحه: (إنه تعالى ليس بـ «جسم») وهو مذهب أهل الحق (وذهب بعض الجهال إلى أنه «جسم») ثم اختلفوا.

(فالكرامية) أى بعضهم (قالوا: هو «جسم» أى: موجود).

(وقوم) آخرون منهم (قالوا: هو «جسم» أى: قائم بنفسه. فلا نزاع معهم) على التفسيرين (إلا في التسمية) أى إطلاق لفظ «الجسم» عليه (3).

4 - وقال ابن أبي الحديد: من قال. إنه «جسم لا كالأجسام» على معنى أنه بخلاف «العرض» الذى يستحيل أن يتوهم منه فعل ونفوا عنه «معنى الجسمية» وإنما أطلقوا هذه اللفظة لمعنى أنه «شئ لا كالأشياء» و«ذات لا كالذوات» فأمرهم

ص: 43

1-1. أوائل المقالات: 43، طبع النجف. وص 1. طبع تبريز.

2-2. الشافى - للشريف المرتضى - : 12.

3-3. شرح المواقف - للسيد الشريف - : 473. وما بين الأقواس هو عبارة المواقف.



سهل ، لأن خلافهم فى العبارة.

والمتعصبون لهشام بن الحكم من الشيعة فى وقتنا هذا يزعمون أنه لم يقل بالتجسيم المعنوى ، وإنما قال : إنه «جسم لا كالأجسام» بالمعنى الذى ذكرناه (1).

وكلامه واضح فى إن المقولة أطلق فيها اسم «الجسم» على البارئ على أنه بمعنى «شئ» لا-بمعنى ذى الأبعاد ، حتى يكون تجسيما معنويا.

لكن نسبة هذا التفسير للمقولة إلى خصوص الشيعة فى وقته غير صحيح :

لأن هذا التفسير قد نسب إلى تلامذة هشام من قدماء الشيعة ، وقد سبق أن قلنا : إن تلامذة الرجل لا يبعد أن يكونوا. معبرين عن رأى أستاذهم ، وخامة إذا لاحظنا اتفاقهم على ذلك.

2- أن هذا التفسير لمقولة هشام مبن على مصطلح هشام ، وقد مضى نقله عن جمع من العلماء الذين ذكروا آراء هشام ، فلا معنى لجعله قولاً للشيعة فى عصره فقط!

5- وقال الدوانى - فى شرحه على العقائد العنصرية - : ومن المشبهة من تستر «باللكفة» فقال : هو «جسم لا كالأجسام» وله حيز لا كالأحياء ونسبته إلى حيزه ليست كنسبة الأجسام إلى حيزها ، وهكذا ينفى جميع خواص الجسم منه ، حتى لا يبقى إلا اسم «الجسم». وهؤلاء لا يكفرون (2).

أقول. فقد صرح فى النهاية بأن المراد من «الجسم» هو مجرد الاسم ، لا المعنى ، وصرح بعدم كفر قائلى المقولة ، ولو كانت دالة على التجسيم المعنوى ، لكانوا كفرة بلا خلاف.

لكنه قد أدخل فى كلامه ما لا يطابق هذا التصريح :

ص : 44

1-1. شرح نهج البلاغة 3 / 228.

2-2. الشيخ محمد عبده : 532.

1 - قوله : «وله حيز لا كالأحياز ونسبته إلى حيزه ليست كنسبة الأجسام إلى حيزها».

وهذه إضافة منه نسبتها إلى أصحاب المقولة ، ولم نجد لها مضافا إلى المقولة فى شئ من مصادرها مطلقا ، وهى غلط تنافى تفسيرهم للمقولة ، وذلك : لأن مرادهم بالجسم - كما صرح به الدوانى أخيرا - هو مجرد الاسم ، ومعناه - كما مر مفصلا - هو : الشئ ، وقد نفوا بقولهم «لا كالأجسام» كل خواص الجسم - كما اعترف به الدوانى أيضا - فما معنى قوله «وله حيز» ومن أين نسب إليهم إثبات الحيز ، إن كانوا قد نفوا عنه كل خواص الأجسام؟ أليس الحيز من خواصها المنفية؟

فلو كان يقول - نقلا- عنهم - . إنه «جسم لا كالأجسام» ليس له حيز ولا أبعاد وهكذا ينفى جميع خواص الأجسام حتى لا يبقى إلا مجرد اسم «الجسم» لكان تفسيرنا جيدا للمقولة حسب تفسيرهم.

والحاصل أن قوله : «وله حيز.» يناقض تصريحه بكون المقولة تجسيما لفظيا وعدم كفر قائلها.

2 - قوله : «من تستر بالبلكفة».

وهذه الكلمة مصدر جعلى من قولهم : «بلا كيف» وقد استعمل السلفيون من العامة ذلك ، حيث أثبتوا لله - جل وعلا - أعضاء ، كاليد ، والرجل ، والعين ، وسائر الجوارح وهكذا الاستواء ، والنزول ، وما أشبه.

وخروجا عن تشبيهه تعالى بالخلق ، قالوا : إن هذه الأعضاء هى «صفات» خبرية لله تعالى شأنه.

وإذا سئلوا عن حقيقة هذه الصفات؟ قالوا - مثلا - : لله يد بلا كيف.

وقد اشتهر عنهم قولهم : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة (1).

ص: 45

«فالبلكفة» من مصطلحات الصفاتية ، وقد أصبحت عقيدة الأشاعرة من بعدهم ، وصار مذهباً لأهل السنة ، وانتقلت سمة الصفاتية إلى الأشعرية (1).

فقد تهربوا من الإجابة بتكميمهم الأفواه ، وتستروا عن التشبيه الذى تدل عليه أسماء الأعضاء بادعائهم «اللا كيف».

ولذلك قال الشاعر فيهم.

قد شبهوه بخلقه وتخوفوا

خوف الورى فتستروا بالبلكفة

لكن الدوانى غالط ، واعتبر قول القائل . «لا كالأجسام» بلكفة ، مع أن المنفى فى هذه المقولة ليس هو الكيف ، وإنما المنفى صريحا هو التشبيه ، ومع ذلك فالدوانى يعتبر المقولة «تشبيها».

فما أوضح هذا التهافت؟!

وإذا كان لفظ «جسم» بمعنى «شئ» دلت المقولة على ما تدل عليه الآية الكريمة : ( ليس كمثل شئ ) [سورة الشورى (2) الآية (3)] - كما سبق أن شرحناه - فهل يعتبر الدوانى هذا - أيضا - بلكفة؟!

6- وصرح ابن حزم بأن المقولة لا مانع فيها إلا من جهة توقيفية الأسماء ، فقال : ومن قال . إن الله تعالى «جسم لا كالأجسام» فليس مشبها (4) لكنه ألحد (5) فى أسماء الله تعالى : إذ سماه عزوجل بما يسم به نفسه (115).

وقال : إن قالوا لنا : إنكم تقولون : إن الله عزوجل حى لا كالأحياء ، وعليم لا كالعلماء ، وقادر لا كالقادرين ، و«شئ لا كالأشياء» فلم منعتم القول بأنه «جسم لا كالأجسام»؟.

ص: 46

1- ولنا بحث طويل معهم فى هذه. المصطلحات ، وموقف حاسم فى عقائدهم هذه ، وفقنا الله لنشره.

2-2. الملل والنعل 1 / 93 وقبلها.

3-3. فى المصدر : «مشتبها» وهو غلط ، كما لا يخفى.

4-4. الالحاد فى الشئ : إدخال ما ليس منه فيه.

5-5. الفصل 2 / 120.

قيل لهم - وبالله التوفيق - : لولا النص الوارد بتسميته تعالى بأنه حي ، وقدير ، وعليم ، ما سميناه بشئ من ذلك ، لكن الوقوف عند النص فرض ، ولم يأت نص بتسميته تعالى «جسما» - ولا قام البرهان بتسميته «جسما» بل البرهان مانع من تسميته بذلك تعالى .

ولو أتانا نص بتسميته تعالى «جسما» لوجب علينا القول بذلك ، وكنا - حينئذ - نقول : إنه «. لا كالأجسام» (1).

وهذا صريح في أن المانع من إطلاق لفظ «جسم» هو التوقيف ، لعدم وروده في النص ، وأنه لو أطلق لزم إضافة ذيل المقولة عليه .

وأما قوله : بل البرهان مانع من تسميته بذلك تعالى ، فليس بصحيح :

أولا : لو كان هناك مانع غير التوقيف ، لما صح إطلاقه عليه تعالى بمجرد ورود النص به ، كما فرضه هو .

وثانيا : إن البرهان لا دخل له في أمر الألفاظ والتسميات ، لأن ذلك من شؤون اللغة والوضع ، لا البرهان والعقل ، كما سيأتي توضيحه في مسألة توقيفية الأسماء ، إن شاء الله .

ثم إننا لم نقف على برهان عقلي على عدم صحة إطلاق اسم «الجسم» عليه تعالى ! نعم ، قد تم البرهان على نفى التجسيم عنه تبارك وتعالى ، وأين هذا من التجسيم اللفظي !؟

والحاصل : أن المقولة لا- تدل على التجسيم ، بل تدل على التنزيه عن حد التعطيل ، وعن حد التشبيه ، فإطلاق النفي في قوله «لا كالأجسام» صريح في نفى كل أشكال التماثل والمثابفة بين البارئ تعالى وبين الخلق ، وهذا بنفسه قرينة على صرف معنى «الجسم» عن المفهوم اللغوي والعرفي ، إلى مصطلح هشام ، وإرادة «الموجود» أو «الشئ» أو «القائم بالذات» فلا تكون المقولة إلا تعبيراً عن إثبات وجود البارئ

ص: 47

ونفى كل تشبيه بخلقه عنه.

وقد احتوى أقدم نص نقل فيه كلام هشام هذا ، على أنه زعم : أن إثبات «الشيء» أن يقال : «جسم» فهو «جسم لا كالأجسام» : «شيء لا كالأشياء».

ثم أضاف. ثابت ، موجود ، غير مفقود ، ولا معدوم ، خارج عن الحدين : حد الإبطال ، وحد التشبيه (1).

وهذا هو الغاية في البعد عن اعتقاد التجسيم ، ونهاية التمسك بالتنزيه.

وقد ورد في الحديث نفى القول بالتجسيم عن هشام ، فيما رواه علي بن إبراهيم القمي ، قال : حدثني أبي ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن علي بن موسى الرضا عليه السلام ، قال : قال : يا أحمد ، ما الخلاف بينكم ، وبين أصحاب هشام بن الحكم في التوحيد؟

فقلت : جعلت فداك ، قلنا نحن ب «الصورة» للحديث الذي روى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى ربه صورة شاب.

وقال هشام بن الحكم ب «النفى للجسم».

فقال : يا أحمد ، إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما أسرى به إلى السماء ، وبلغ عند سدرة المنتهى ، خرق له في الحجب مثل سم الإبرة ، فرأى من نور العظمة ما شاء الله أن يرى ، وأردتم - أنتم - التشبيه!؟

دع هذا ، يا أحمد ، لا يفتح عليك ، هذا أمر عظيم (2).

ثم نفى التجسيم ، وعدم إرادة المعنى اللغوي من كلمة «الجسم» بل اعتباره - على اصطلاح هشام - بمعنى «الشيء» و «الموجود» مع تكميله بنفى التشبيه في قوله «... لا كالأجسام» يقتضى نفى «الصورة» عن البارئ ، لوضوح أن «الصورة» من لوازم الأجسام ، وقد نفاه بقوله «لا كالأجسام».

ص: 48

1-1. اختيار معرفة الرجال. 284 رقم 503.

2-2. تفسير القمي 1 / 20.

كما أن الإمام الرضا عليه السلام جعل كلام هشام ومن تبعه في مقابل التشبيه في الرواية التي احتوت على مقولته ، وهي أول نص شيعي جاءت فيه ، وإليك نصها :

قال عبد الملك بن هشام الحنط : قلت للرضا عليه السلام.

زعم هشام بن سالم : أن الله عزوجل صورة ، وأن آدم خلق على مثال الرب.

وزعم يونس مولى آل يقطين ، وهشام بن الحكم : أن الله «شئ لا كالأشياء» ، وأن الأشياء بائنة منه ، وهو بائن عن الأشياء ، وزعما : أن إثبات «الشئ» أن يقال «جسم» فهو «جسم لا - كالأجسام» : «شئ لا كالأشياء». ثابت ، موجود ، غير مفقود ، ولا معدوم ، خارج عن الحدين . حد الإبطال ، وحد التشبيه.

فبأى القولين أقول؟!

فقال عليه السلام . أراد هذا الإثبات.

وهذا شبه ربه تعالى بمخلوق ، تعالى الله الذي ليس له شبيه ، ولا عدل ، ولا مثل ولا نظير ، ولا هو في صفة المخلوقين.

لا تقل بمثل ما قال هشام بن سالم.

وقل بما قال مولى آل يقطين وصاحبه (1).

وكلام الإمام الرضا عليه السلام - مضافا إلى توضيحه مراد هشام ، وتقريره لهذا المراد - يدل على بعد معتقد هشام عن كل تشبيه ، ومنافاته لما قاله هشام بن سالم.

وقد ذكر المفهرسون أن لهشام بن الحكم كتاب «الرد على هشام - بن سالم» (2).

كما أن مقابلة هشام ، للبيزنطي القائل بالصورة - في رواية القمي - تدل بوضوح على أن هشاما كان لا يقول «بالصورة».

ص: 49

---

1-1 . اختيار معرفة الرجال : 285 رقم 503.

2-2 . لاحظ : رجال النجاشي : 433 رقم 1164 والفهرست للطوسي . 204 رقم 2. والفهرست - للنديم - : 224.

وكذلك «الرؤية» فإنها داخلية في خواص الأجسام ، التي نفاها هشام بقوله : «... لا كالأجسام».

وقد صرح هشام بأن «الرؤية» من لوازم «الجسمية» في مناظرته لأبي الهذيل العلاف ، فقال له : إذا زعمت : أن الحركة ترى ، فلم لا زعمت أنها تلمس؟

قال العلاف. لأنها ليست بجسم ، فيلمس ، لأن اللمس إنما يقع على الأجسام!

قال هشام : فقل «إنها لا ترى» لأن الرؤية إنما تقع على الأجسام (1).

فإذا نفى هشام خواص الأجسام عن البارئ بقوله : «. لا كالأجسام» فهو ينفي رؤية البارئ تعالى قطعاً.

ولذا لم ينقل عنه القول بالرؤية إلا ما حكاه بعض خصومه من المعتزلة.

قال الشيخ المفيد : فأما نفى الرؤية عن الله عزوجل بالأبصار ، فعليه إجماع الفقهاء والمتكلمين من العصاة كافة ، إلا ما حكى عن هشام في خلافه (2).

والذي حكى هذا القول الشاذ هو القاضي عبد الجبار ، فقال : وأما هشام بن الحكم وغيره من المجسمة فإنهم يجوزون أن يرى في الحقيقة ويلمس (3).

مع أننا عرفنا مصطلح هشام في «الجسم» وأنه أطلقه على معنى «الشيء» و «الموجود» و «القائم بنفسه» ونفى عنه خواص الأجسام بقوله «لا كالأجسام» وعلمنا أن ذلك يقتضى نفى هشام ل «الصورة» و «الرؤية».

والقاضي - نفسه - اعترف بأن معاني «الشيء» و «الموجود» و «القائم بنفسه» لا تؤدي إلى «التجسيم» ولا تلازم القول ب «الرؤية» (4).

وقد اعترف القاضي - أيضاً - بأنه : لا أحد يدعى أنه يرى الله سبحانه إلا

ص: 50

1-1. مروج الذهب 5 / 12 رقم 2917.

2-2. الفصول المختارة 2 / 121. وأوائل المقالات. 59.

3-3. المغنى 4 / 139.

4-4. الغنى 4 / 180.

من يعتقده «جسماً» «مصوراً بصورة مخصوصة» ويعتقد أنه يحل في الأجسام (1).

فإذا وجدنا هشاماً ينفي حقيقة الجسم، وينفي الصورة، وينفي كل لوازم الأجسام، فكيف ينسب القاضى إليه القول بالرؤية التى هى من أظهر خواص الأجسام، وألزم لوازم القول باعتقاد التجسيم؟!

ومن الغريب أن بعض الكتاب غفل عن كل ما ذكرناه من الحقيقة، فنقل كلام المفيد فى نفي القول بالرؤية عن الطائفة كافة إلا ما حكى عن هشام، وقال: فإن صحت الحكاية والنسبة (!) فهى نتيجة لقوله: إن الخالق «جسم لا كالأجسام» لأن القول بكونه «جسماً» يفضى إلى القول بجواز الرؤية.

لكن هذه الحكاية لا تثبت بطريق مقبول (2).

وقد عرفت بأن هشاماً لم يرد بكلمة «الجسم» ما هو المفهوم الظاهر منه، حتى يكون مفضياً إلى الرؤية، بل أراد «الشئ» و«الموجود» وهذا باعتراف القاضى عبد الجبار - صاحب الحكاية والنسبة - لا يقتضى القول بالرؤية.

وقد صدر هذا من الكاتب نتيجة عدم وقوفه على مصطلح هشام، وعدم تدقيقه فى أبعاد هذا المصطلح، ولنا لقاء معه فى القسم الآتى من هذا البحث.

ثم إن جميع ما أورده المحققون من الفلاسفة والمتكلمين من البراهين والأدلة على نفي التجسيم عن الله؟ تبارك وتعالى مبتن على نفي التأليف والتركيب والتحيز والحاجة والجزء، وما أشبه ذلك، عن وجود البارئ عزوجل لأن جميع ما ذكر هو من سمات الممكنات، والله تعالى واجب الوجود.

ومن الواضح أن شيئاً من ذلك لا يرتبط بمسألة اللفظ وإطلاق كلمة «جسم» بمعنى «الشئ» عليه تعالى.

وأما مسألة توقيفية أسمائه تعالى، فهذا أمر آخر، سيأتى التفصيل فيه، بعون الله.

ص: 51

1-1. المغنى 4 / 99.

2-2. هشام بن الحكم أستاذ القرن الثانى - لعبد الله نعمة - : 148.



لقد عرفنا خلال عرضنا لمصطلح هشام مواقف العلماء الناقلين لذلك من المقولة ، ورأينا هنا أن نستعرض تلك المواقف في نظرة سريعة :  
أما الأشاعرة :

فقد صرح رئيس مذهبهم أبو الحسن الأشعري بأن هشاماً قال : هو «جسم لا كالأجسام» ومعنى ذلك : أنه «شئ موجود» (1).

وهذا واضح في تفسيره المصطلح بما لا يدل على التجسيم المعنوي ، فإن من يعبر عن الله تعالى بأنه «شئ موجود» لم يذكر بكلامه هذا إلا إثبات وجود الله تعالى ، دون أن يعبر عن كون الله تعالى له صفة الجسمية أو غيرها ، فكذلك المقولة التي تدل على معنى «شئ موجود» كما فسرها الأشعري.

مضافاً إلى أن ذيل المقولة يدل على نفي تشبيهه بالأجسام كلها ، فهو أصرح ، في عدم التجسيم المعنوي.

وقد صرح الأشعري في مورد آخر بأن الذي يقول في الباري «جسم» بمعنى أنه «موجود» : لا يثبت الباري ذا أجزاء مؤتلفة ، ولا أبعاد متلاصقة (2).

فهذا - على مصطلح هشام - صريح في نفي المعنى اللغوي للجسم الدال على الأبعاد والأجزاء وتآلفها في الوجود.

وأصرح من ذلك قوله : وقال قائلون : هو «جسم خارج من جميع صفات الأجسام» ليس بطويل ، ولا عريض ، ولا عميق ، ولا يوصف بلون ، ولا طعم ، ولا مجسة ، ولا شئ من صفات الأجسام ، وأنه ليس في الأجسام ، ولا على العرش (3) ...

ص: 52

1-1. مقالات الإسلاميين 1 / 257.

2-2. مقالات الإسلاميين 1 / 104.

3-3. مقالات الإسلاميين 1 / 260.

وهذا النص ، وإن لم يفسر فيه الجسم بما اصطلح عليه هشام ، إلا أن قوله : « خارج من جميع صفات الأجسام » إلى آخر العبارة ، لازم لذلك ، بل هذا هو توضيح لذيل المقولة : « ... لا كالأجسام » كما هو واضح مما تقدم ذكره مكررا .

ومع هذا ، فالأشعري ينسب إلى هشام القول بأن ربه في مكان دون مكان ، تعالى الله عن ذلك ، وكذلك ينسب إليه أقاويل تنافي هذه المقولة منافاة ظاهرة ، ويضيف على مقولته أقبح ما يقال في هذا المجال ، مما لا يخفى على عاقل ، فكيف يخفى ذلك . على الأشعري المتغافل؟!

هذا ، وقد اعترف كبار الأشاعرة ، المتقدمون والمتأخرون ، بعدم دلالة المقولة على التجسيم ، كما نقلناه عن الأيجي ، والجويني ، والدواني ، والرازي ، وعبد .

وأما الظاهرية :

فقد عرفنا من أشهر شخصية علمية فيهم ، وهو ابن حزم الظاهري تصريحه بأن : من قال : « جسم لا كالأجسام » فليس مشبها ، لكنه أُلحد في أسماء الله تعالى ، إذ سماه عزوجل بما لم يسم به نفسه (1).

مع أنه يوافق على مقولة « شئ لا كالأشياء » (2).

وقد عرفنا أن مقولة « جسم لا كالأجسام » هي مرادفة لمقولة « شئ لا كالأشياء » وبمعناها على مصطلح هشام في « الجسم » .

وأما المعتزلة :

فقد أبدوا معارضة شديدة للمقولة ، باعتبارهم أكثر الناس عداً لهشام ولما ينسب إليه من آراء .

وذلك لأنه الرجل القوي الذي كان يقف في وجههم وهم في أوج قدرتهم

ص : 53

---

1-1. الفصل 2 / 120.

2-2. الفصل 2 / 8 - 119.

وعزتهم ، «فكان الشخصية القوية الذى ناظرهم وناظروه» (1) وهو الوحيد الذى اضطر الخصوم للاعتراف له بأنه «صاحب غور فى الأصول» (2) وبلغ من القوة بحيث قالوا فى حقه : «لا مجوز أن يغفل عن إزماته على المعتزلة ، فإن الرجل وراء ما يلزم به على الخصم» (3).

وقد ذكر الشهرستانى أن هذه المقولة إنما أوردها هشام فى إزم أبى الهذيل العلاف بالذات ، وهو من كبار المعتزلة المعاصرين لهشام ، وله معه مناظرات عديدة.

والمعتزلة مع إجماعهم على مقولة «شئ لا كالأشياء» (4) ومع أن بعضهم وافق على كبرى «لا شئ إلا وهو جسم» (5) ، إلا أنهم أغفلوا مصطلح هشام ، وعارضوا المقولة ، وغالطوا فى حملها على غير مصطلح هشام ، وقد أوضحنا سابقا مواقع المغالطة فى كلماتهم (6).

لكن الجبائى - وهو من كبارهم - كان يزعم : أن العقل إذا دل على أن البارى «عالم» فواجب أن نسميه «عالما» وإن لم يسم نفسه بذلك ، إذا دل العقل على المعنى ، وكذلك سائر الأسماء (7).

فهو على هذا ملزم بالموافقة على المقولة ، على مصطلح هشام ، ولكن لم أجد تصريحاً له بذلك.

لكن واحداً من المعتزلة صرح بالحق فى شأن المقولة ، وهو ابن أبى الحديد ، الذى صرح بأن المقولة «جسم لا كالأجسام» إذا كانت على معنى : أن الله تعالى

ص: 54

1-1. ضحى الإسلام - لأحمد أمين - 268 / 3.

2-2. الممل والنحل 1 / 185.

3-3. الممل والنحل 1 / 185.

4-4. مقالات الإسلاميين 2 / 180 ، وانظر موضع التعليقة رقم 79.

5-5. مقالات الإسلاميين 1 / 245.

6-6. راجع (ص 39) من هذا البحث.

7-7. مقالات الإسلاميين 2 / 185 ، وانظر : مذاهب الإسلاميين 1 / 500.

بخلاف العرض الذى يستحيل منه الفعل ، فهو نفى لمعنى الجسمية ، وإنما أطلقوا هذه اللفظة لمعنى أنه «شئ لا كالأشياء» وأمرهم سهل ، لأنه خلاف فى العبارة (1).

هذه مواقف عمدة المذاهب الإسلامية التى لها رأى فى المباحث الكلامية ، من الذين يخالفون هشاما فى المعتقد ، وخاصة فى المذهب ، وكما رأينا فإنهم متفقون على عدم منافية مقولة هشام للحق ، ولا اعتراض لهم على المقولة من حيث المعنى.

لكنهم بالرغم من ذلك نسبوا إلى هشام أنواعا من التهم البشعة ، والخرافات المنافية لأبسط القواعد العقلية ، سعيا فى تشويه سمعته بين المسلمين الموحدين ، وتضييعا لأثره فى الفكر والعقيدة ، وإخفاء لعظمته فى تاريخ العلم والثقافة الإسلامية فى عصورها المبكرة.

ومن هنا نعرف السبب فى إغفال البغدادى صاحب (الفرق بين الفرق) لهذه المقولة عند ذكره لآراء هشام الكلامية ، فلم يذكرها مطلقا ، مع شهرتها عن هشام ، بينما أبدى حقدا وبغضا فى جمع كل خرافة وباطل وكذب ، ونسبة ذلك إلى هذا المفكر الموحدا!

\*\*\*

ص: 55

أما الشيعة، أتباع مذهب هشام، فقد عرفنا اتفاقهم قدماء ومتأخرين على أن المقولة لا تدل على التجسيم المعنوي، وإنما أريد من كلمة «الجسم» معنى آخر، غير مدلوله اللغوي المتفاهم، وقد أوضحنا أن المعنى الآخر قد اصطلح عليه هشام وأصحابه وتلاميذه، وأرادوا من كلمة «الجسم» معنى «الشئ» و«الموجود».

وقد صرح الشيخ المفيد، والسيد المرتضى، بأن هشاماً لم يخالف في مقولته «جسم لا كالأجسام» التوحيد، ولا يرد عليه إلا إطلاقه لفظ «الجسم» على البارئ تعالى وإن كان بمعنى «الشئ» (1).

وقد ذكر ابن أبي الحديد: أن هذا المعنى هو الذي التزمه من قدماء الشيعة: علي بن منصور والسكاك، ويونس بن عبد الرحمن، والفضل بن شاذان (2).

وكذلك صرح كثير من علماء الطائفة، وآخرهم سيدنا الأستاذ، الذي قال في كتاب رجاله بعدم إرادة هشام من كلمة «الجسم» معناها المفهوم، بل أراد معنى آخر (3).

ولكن الذي يحز في النفس أن يتعرض للموضوع من لم يأخذ له أهفته اللازمة، ممن ينتمون إلى طائفة هشام، فغرتهم كثرة الأقاويل التي اختلقها كتاب الفرق والمقالات، ومؤرخو المذاهب والقضايا الاعتقادية، وملاؤها بها الصحائف، فلم تفسح لهؤلاء مجالاً للتأمل في الموضوع بدقة وعمق، من خلال مصادرنا المأمونة لتمييز الصحيح من الفاسد، أولاً، والتوصل إلى الحق الذي أراده هشام، ثانياً، فوقع هؤلاء في الفخاخ التي نصبها أولئك الحاقدون، وما سطروه في صحائفهم السوداء ضد هشام.

وأكثر ما نجد تناقل كتاب العصر لما لفقته الخصوم عن معتقدات هشام، مما

ص: 56

1-1. الحكايات : 131 ، وأوائل المقالات : 43 ، والشافى - للمرتضى - : 12 .

2-2. شرح نهج البلاغة 3 / 228 .

3-3. معجم رجال الحديث 19 / 358 .

ونقل الكفر وإن لم يكن كافرا - كما يقال - إلا أن تمريرها بالنقل ، من دون تعرض لها بالنقد أو تزييف نقاط الضعف ، أو تبين أوجه المغالطة فيها ، جريمة لا تغتفر ، فضلا عن أن يبدي المؤلف رأيا يعارض الحق ، وينسبه إلى هشام! أو يتناقل تلكم الأكاذيب من دون نسبتها إلى مختلقها ، وكأن الناقل يفرضها من مسلمات التاريخ أو العلم!

فبما يعتذر من يعد في المذاهب مذهبا باسم «الهشامية» ينسب إليه الغلو والتشبيه؟!!

مع العلم بأن مؤلفي الفرق ومؤرخي المذاهب من الشيعة لم يذكروا فرقة بهذا الاسم أصلا ، فضلا عن ينسبوا إليها تلكم التهم؟!!

ولو نقل ذلك عن مصادر المخالفين لهشام في المذهب ، لكفانا مؤونة هذه الكلمة المؤلمة!

أما هشام ، فلن تؤثر في عظمته هذه التصرفات ، ولم تخفت نور الحق الذي التزم به كثرة التشويش عليه ، سواء من فعل الخصوم الحاقدين ، أو من نقل أبناء طائفته الغافلين أو المتساهلين.

ولقد رأيت من واجبي الديني والعلمي أن أستعرض ما جاء في كتاب «هشام ابن الحكم أستاذ القرن الثاني في الكلام والمناظرة» مما وجدته مخالفا لما ثبت عن هشام ، من آراء ، وما توصلت إليه من حقائق.

ومع أن مؤلف هذا الكتاب كان متنبها إلى خطورة الموضوع ، وصعوبة البحث فيه ، إذ يقول. مع اعترافي بأن ذلك محاولة نموذجية قد لا تبلغ من العمق والشمول ما لا يطلبه حديث رجل كهشام ، ولا يتسع كثيرا للإيضاح ، ذلك لأنه لم يحظ بعناية المترجمين (1).

ص: 57

ومع ما يعهد من مؤلفه من معرفة وحسن نية وجهد علمي. لكنه - مع هذا كله - وقع للأسف في شباك الأخطبوط المعادي لهشام!

ونحن نذكر هنا ما يرتبط بمبحث التجسيم فقط!

في انتخاب المصادر :

فهو ينقل عن مصادر متأخرة جدا ما نقلوه عن مصادر قديمة، من دون أن يتابع القضايا، ويراجعها في مصادرها الأصلية.

فمثلا: يعتبر المؤلف هشاما تلميذا لأبي شاعر الديصاني، وقد ذكر مستندا لهذا الاعتبار وهو أربعة نصوص، أحدها منقول عن البرقي، والثاني في رواية عن الإمام الرضا عليه السلام، ثم الثالث عن ابن الخياط المعتزلي، والرابع عن ابن تيمية الحراني، ثم قال: وبعد هذا، فإن جميع النصوص المذكورة متفقة على أن هشاما كان على صلة تامة بهذا الديصاني، وعلاقة وثيقة به (1).

أقول: وليس شئ من هذه النصوص الأربعة حجة على ما يريد المؤلف إثباته، فالنصان: الثالث والرابع، هما كلمتان لرجلين من ألد خصوم الشيعة، وممن شنعوا على هشام بالخصوص، وممن لم يتقوا الله في نسبة ما هوت نفوسهم إلى هشام وأتباع أهل البيت عليهم السلام، ويشهد بذلك كتاباهما «الإنتصار» للخياط، و«المنهاج» لابن تيمية! ثم متى صارت أقوال الخصوم حجة في حق خصومهم؟! وكيف صار اتفاق هذين الرجلين دليلا على اتهام هشام؟! (2).

وأما النص الأول: فقد نقله المؤلف عن المامقاني في تنقيح المقال 3 / 295.

وقد نقله المامقاني عن ابن داود الرجالي الحلبي، ولما راجعت «الرجال» لابن داود وجدته ناقلا له عن البرقي، فراجعت رجال البرقي، فوجدت فيه: وفي كتاب سعد:

ص: 58

1- (144) هشام بن الحكم 48 - 49

2- 2. أنظر ما ذكره القاسمي في كتاب «تاريخ الجهمية والمعتزلة» ص 30 وما بعدها. حول التساهل في نقل الآراء والمذاهب، وما يجب أن يعتمد في ذلك.

له كتاب ، وكان من غلمان أبي شاعر الزنديق ، جسمى ، رؤى .

وقد علق محقق الكتاب على هذه العبارة بأن فى نسخه تصحيحا (1).

ولم يميز فى كتاب البرقى أن قوله : «وكان من غلمان ... إلى آخره» منقول عن سعد ، أو هو من كلام البرقى نفسه؟ فإن كان منقولا عن سعد ، فمن هو «سعد» هذا؟

فإن كان هو سعد بن عبد الله الأشعرى القمى! الذى له كتاب «رجال الشيعة» (2) فهو فى كتابه الآخر المسمى ب «المقالات والفرق» لم يذكر عن هشام شيئا ، إلا أنه عده فى من ذكرهم من «وجوه أصحاب جعفر بن محمد ، وأهل العلم منهم والفقهاء والنظر ، وهم الذين قالوا بإمامة موسى بن جعفر عند وفاة أبيه» (3).

ثم إن ابن داود الذى نقل عن البرقى تلك العبارة ، ناقش مضمونها فى القسمين من رجاله :

فقال فى القسم الثانى . هشام بن الحكم : لا- مرأ فى جلالته ، لكن البرقى نقل فيه غمزا ، لمجرد كونه من تلاميذ أبي شاعر الزنديق ، ولا اعتبار بذلك (4).

وقال فى القسم الأول - بعد نقل عبارة البرقى المذكورة - . مع أنى لا أستثبت ما قاله البرقى قدحافيه ، لأن حال عقيدته معلوم ، وثناء الأصحاب عليه متواتر ، وكونه تلميذ الزنديق لا يستلزم اتباعه فى ذلك ، فإن الحكمة تؤخذ حيث وجدت (5).

ثم إن المامقانى - بعد أن نقل ذلك - ذكر فى دفع ذلك أمرين .

1 - أن رجال البرقى ، الموجود عنده ، خال عن ذكر تلميذ هشام لأبى شاعر ، أولا .

2 - أنه قد ورد فى أخبار كثيرة مناظرته لأبى شاعر ، واحتجاجه عليه فى

ص: 59

1-1 . رجال البرقى : 35.

2-2 . لاحظ : رجال النجاشى ، والفهرست - للطوسى - .

3-3 . المقالات والفرق - لسعد - : 88 رقم 168.

4-4 . رجال ابن داود - القسم الثانى - : 60.

5-5 . رجال ابن داود - القسم الأولى - : 200 رقم 1674.



التوحيد ، على وجه يعلم عدم كونه تلميذا له ، ثانيا (1).

والحق أن المامقاني قد تبرأ من مضمون تلك العبارة.

والمؤلف ، كيف يصرف النظر عن كل هذه المناقشات ، وينقل تلك العبارة ، ويعتبرها نصا دالا على ما يريد إثباته من تلمذ هشام للديصاني؟!

وأما النص الثاني ، فهي رواية عن الإمام الرضا عليه السلام ، نقلها عن المامقاني أيضا (2).

لكن المامقاني نقل الرواية تلك عن الكشي ، وهي موجودة في رجاله (3).

وقد ذكر المامقاني : أن الرواية قاصرة سنداً.

بالنظر إلى أن في السند : «عن بعض أصحابنا» وهم لا يعتبرون بمثله.

هذا ، مع أن النص الموجود في رجال الكشي هو : . من غلمان هشام ، وهشام من غلمان أبي شاعر وليس في الرواية : «. هشام بن الحكم» وهكذا نقله المامقاني .

ولكن المؤلف أضاف كلمة «بن الحكم» على متن الرواية ، من دون إشارة إلى عدم وجودها في المصدر ، ولا في مصدر المصدر!

هذه قيمة النصوص التي اعتمد عليها المؤلف في دعواه الخاطئة ، أي كون هشام تلميذا للديصاني ، ومع هذا يسلم للدعوى ، ويبني على هذه النصوص بناء مهزوزا ، هنا وفي ما يلي من صفحات كتابه ، ويستنتج آراء خاطئة ينسبها إلى هشام ، ويقول بملء فيه : إن هذه الآراء وصلت إلى هشام ، من أثر الفكر الرواقى ، من طريق أبي شاعر الديصاني!

ويقول : بل من الجائز أن تكون نزعته «الحسية» «المادية» هي أصداء للنزعة الرواقية ، انعكست في تفكيره بواسطة الديصانية (4).

ص: 60

1-1 . تنقيح المقال 3 / 295.

2-2 . يلاحظ أنه أرجع إلى تنقيح المقال 3 / 295 بينما الرواية المذكورة في ص 299 من المصدر.

3-3 . اختيار معرفة الرجال . 278 رقم 497.

4-4 . هشام بن الحكم .. : 4 . 51.

وهذا كله مبنى على وهم خاطئ ، مصدره تلك النصوص التي عرفنا عدم حجيتها ، وعدم قابليتها لإثبات تلك الدعوى!

وبنفس الأسلوب يدعى أن هشاما اعتنق مذهب جهنم بن صفوان ، ويستند إلى نصوص من مناقشات ، ولكن المؤلف لم يلاحظ فيها شيئا ، ويقول : فهشام ، إذن ، من دعاة الجهمية ، ناظر على طريقتها ، متحمسا لها (1).

ويستند أخيرا إلى الشبه الموجود بين بعض آراء هشام وبين آراء الجهمية ، التي ذكرها مؤلفو كتب الفرق ، ويقول : من البعيد أن يكون ذلك عفوا واتفاقا (2).

ولا بد أن نسأله هنا. بماذا يفسر الاختلاف بين هشام وبين جهنم في آرائه الأخرى؟! هل يعتبرها عفوا أو اتفاقا؟!

مع أن الموارد التي ادعى موافقة هشام لجهنم فيها ، والتي تمثل بها كشاهد على دعواه ، ليس الأمر فيها كما زعم ، بل هناك مخالفة بين رأييهما لم يدقق فيه المؤلف ، فقد ادعى - نقلا عن مقالات الإسلاميين ، للأشعري ، ص 108 - أن هشاما نسب إليه القول : «بأن الله لا يجوز أن يعلم الشيء قبل خلقه ، وأن الأشياء لا تعلم قبل كونها ...» ثم يقول : وهذا الرأي نفسه للجهنم (3).

أقول : هب أن هشاما يوافق الجهنم إلى هذا الحد ، لكن هل تنتهي المسألة إلى هنا؟ كلا ، بل ، إن هشاما يخالف جهنما في نهاية المسألة نفسها : فجهم يدعى فيها : «أن علم الله محدث ، هو أحدثه ، فعلم به ، وأنه غير الله» (4).

لكن هشاما يقول : إن الله يعلم الأشياء بعلم ، وأن العلم صفة له ، ليست هي هو ، ولا غيره ، ولا بعضه ، ولا يجوز (5) أن يقال في العلم : «إنه محدث أو قديم» لأنه

ص: 61

1-1. هشام بن الحكم ... : 51.

2-2. هشام بن الحكم ... : 51.

3-3. هشام بن الحكم ... : 3. 52.

4-4. مقالات الإسلاميين 2 / 164.

5- (159) وذكره في المصدر - أيضا - في 1 / 108 بلفظ «فيجوز أن يقال : العلم محدث أو قديم ، لأنه صفة ، والصفة لا

صفة ، والصفة عند هشام لا توصف (1).

ومن الواضح أن من خالف أحدا في جزء دعواه ، سواء في جزء الصغرى ، أو جزء الكبرى ، فهو مخالف له في النتيجة! فكيف تخفى هذه البديهية على المؤلف.

والغريب أنه جعل نفس هذا الأمر الذى اختلف فيه هشام والجهم مثالا آخر لما يدعيه من توافقهما في الرأي! وبعد أن نقل كلام هشام في العلم ، وتصريحه بأنه «لا يقال فيه محدث ولا قديم» يقول : ونجد في هذا شبهها بقول الجهم حين يستدل على ذلك فيقول : «إذا ثبت حدوث العلم فليس يخلو : إما أن يحدث في ذاته تعالى ، و...» (2).

فانظر - بالله عليك - كيف يكون الشبه بين من ينفي الحدوث والقدم ، وبين من يفرض الحدوث ويتكلم على أساسه؟!

والأغرب أن المؤلف لما ينقل قول هشام. ليس يخلو القديم من أن يكون لم يزل عالما لنفسه ، كما قالت المعتزلة ، أو عالما بعلم قديم ، كما قالت الزيدية ، أو عالما على الوجه الذى أذهب إليه (3).

يقول : ويقصد بالوجه الذى يذهب إليه. أن العلم حادث (4). ويقول - بكل جرأة - : فرأى هشام هنا مشتق من رأى جهم بكامله!

أقول : لكن عرفت أن القول بحدوث علم الله هو رأى جهم فقط ، وأما رأى

=====

5. هشام بن الحكم ... : 52.

6. هشام بن الحكم ... : 128 نقلا عن الإنتصار - للخياط - : 108.

7. هشام بن الحكم ... : 128.

ص: 62

1- توصف (...).

2- وقد طبعها المحقق الألمانى (ه ، ريتز) : «فيجوز» بالنصب ، كى يكون منموبا بأن مقدرة جوابا للنفى فى «ليست ...» ومعناه : فلا يجوز؟ 2. كما جاء فى الموضوع التالى من المصر.

3- لكن المحقق المصرى (عبد الحميد) طبعها : «فيجوز» فناقض معنى الجملة السابقة ، ومعارضاً للموضع الآخر الذى صرح فيه بقوله «لا مجوز» كما أثبتنا فى المتن ، فلاحظ.

4- 4. مقالات الإسلاميين 2 / 163 ، والممل والنحل 1 / 185.

هشام فهو أن العلم صفة، وهي لا توصف بحدوث ولا قدم! فهو ينكر حدوث العلم! فكيف يجرؤ المؤلف على هذا التصريح الخطير!

لا أجد جوابا لهذا، إلا أن أقول للمؤلف: «ما هكذا توردد يا سعد الإبل».

ولو شاء المؤلف أن يرى بأم عينه اختلافات هشام والجهم، فليقرأ في «مقالات الإسلاميين» للأشعري:

1 - أن الجهم يزعم أن الحركة جسم، ومحال أن تكون غير جسم (1).

2 - أن هشاما يقول. الحركات وأمثالها ليست أشياء ولا أجساما (2).

وهذا ما عثرنا عليه في طريق بحثنا، ولم نتصد له، ولعل البحث المقصود يدلنا على الكثير جدا. وكيف كان، فهذا يكفي في تفنيد مزاعم المؤلف، ودعواه مكررا أن هشاما كان ديصانيا أو جهميا حتى بنى على ذلك كثيرا من اتهاماته الصعبة ضد هشام.

كما يقول عند تعرضه لموضوع «التجسيم» في رأى هشام: فالنزعة الحسية بادية على شئ من آرائه، فهو يجسم الأعراض، والجو، حتى الخالق تعالى ويضيف: وقد رجحنا وصول هذه الفلسفة إلى هشام من طريق الديصانية. وبخاصة أن هشاما صحب أبا شاعر الديصاني، ولازمه حتى عد من غلمانه، كما سبق (3).

ويقول بعنوان «ذاته» - بعد نقل الأقوال المتعارضة في نسبة التجسيم إلى هشام - ما نصه. وإنما إذ نقف بين هذه النصوص المتضاربة، لا يمكننا أن ننزه هشاما عن القول بالتجسيم (4).

ثم يستدل على ذلك بقوله:

1 - إن حكاية التجسيم عنه مستفيضة.

2 - إن الصدوق روى في كتابه «التوحيد» ما يشعر بذلك.

ص: 63

1-1. مقالات الإسلاميين 2 / 32.

2-2. مقالات الإسلاميين 1 / 113.

3-3. هشام بن الحكم ... : 99.

4-4. هشام بن الحكم ... : 121.

3 - إن المفيد نسب إليه مقولة «جسم لا كالأجسام».

ثم يؤكد على أن هشاما كان جهميا ديصانيا، ويصل إلى هذه النتيجة: وعلى ذلك، يمكننا أن نقول: إن هشاما كان يذهب إلى أن الله تعالى، «جسم لا كالأجسام» وذلك قبل أن يدين بمذهب الصادق. ولكنه بعد ذلك رجع.

واعتبر رأيه هذا جمعا بين الناسبين التجسيم إليه، وبين النافين لتلك النسبة عنه، ويقول: فكلا الفريقين، المتشيع عليه، والمتشيع له، قد يكون على صواب (1).

وواضح أن شيئا من أدلته تلك لا تثبت مدعاه، ولا يصح ترتيب هذه النتيجة الخاطئة عليه:

فالحكايات المستفيضة: تنحل إلى أكثرية اختلتقتها أهواء خصوم هشام، واصطنعتها أغراضهم، وصاغتها أحقادهم، فلا قيمة إثباتية لها على التحقيق، ولا تقاوم الجدل والبحث العلمي.

وتنقسم إلى مجموعة أخرى معرضة للاحتمالات والترديدات، والتفسيرات المبعدة لها عن إثبات ما يريده المؤلف.

فهل يسمى مثل هذا استفاضة؟! وهل تكون مثل هذه الاستفاضة حجة على شيء؟!!

نعم، هي بمجموعها تدل على ثبوت قضية في حق هشام، بنحو المعلوم الإجمالي، لكن جزئيات هذه القضية ومفرداتها غير واضحة من خلال تلك الحكايات المستفيضة، والقدر الثابت الصحة منها هو أن هشاما أطلق تلك المقولة: «جسم لا كالأجسام» على الباري جل وعلا، وقد عرفت أنها - في مصطلح هشام - لا تدل إلا على التنزيه المحض والتوحيد الكامل.

وأما الروايات التي نقلها الصدوق، فلا دلالة في شيء منها على التزام هشام بالتجسيم المادي لله تعالى شأنه، وإنما احتوى قسم منها على أن له قولاً في «الجسم»،

ص: 64

1-1. هشام بن الحكم 123.

وهذا لا يدل على أكثر من إطلاق اسم «الجسم». وقسم آخر بين فيه مصطلح هشام ، أو تكرار لمقولته ، ولم نجد فيها ما يتضمن نسبة التجسيم المادى إلى هشام (1).

وأما كلام المفيد ، فليس هو إلا نقلا للمقولة عن هشام ، وهو مدار بحثنا هذا ، وقد عرفت أنها لا تدل إلا على التوحيد والتنزيه ، فكيف يستدل به المؤلف على مدعا؟!

ويتعرض المؤلف لمسألة التجسيم المنسوب إلى هشام تحت عنوان «الأعراض» ويقول : لكن هشاما خالف ما هو المعروف فى الأعراض ، فقد نسب إليه الشهرستانى والأشعرى والبغدادى وابن حزم الأندلسى ، القول بأن الألوان والطعوم والرائحة أجسام (2)

وأشار فى الهامش إلى مصادر عديدة ، منها : الفصل - لابن حزم - ( 5 / 42 ) ، وقد كان هذا الكتاب أمامى عند مطالعتى لهذا الكلام ، وفتحته (فى نفس الجزء ، والصفحة) فعجبت لما لم أجد فى هذا المكان إقوال ابن حزم - السطر 9 - .

قال أبو محمد : وقد اختلف الناس فى المعدوم ، أهو شئ أم لا؟

فقال أهل السنة ، وطوائف من المرجئة ، والأشعرية ، وغيرهم : ليس شيئا ، وبه يقول «هشام بن عمرو الفوطى» أحد شيوخ المعتزلة.

وقال سائر المعتزلة : المعدوم شئ ، فقال : عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط : إن المعدوم جسم فى حال عدمه إلا أنه ليس متحركا ولا ساكنا ولا مخلوقا ولا محدثا فى حال عدمه (3).

ثم نظرت فى الصفحة حتى آخرها فلم أجد ذكرا لهشام بن الحكم ، ولا فى صفحات سابقة ولا لاحقة عليها!

ولو سامحنا المؤلف ، فى ذكره اسم هشام بن الحكم بدل هشام بن عمرو ، فهل

ص: 65

---

1-1. هشام بن الحكم ... 1. وسنذكر فى نهاية هذا البحث أكثر تلك الروايات ونوضح محاملها.

2-2. هشام بن الحكم ... : 162.

3-3. الفصل 5 / 42 / س 9 فما بعدها.

له عذر في أنه ذكر الحديث عن مطلب الأعراض : اللون ، والطعم ، الرائحة ، نقلا عن هذا المصدر ، في تلك الصفحة ، ولم نجد لها ذكرا فيها؟!

فهل اعتمد طبعة أخرى من الكتاب؟! وهو لم يذكر فهرسا لطبعات مصادره؟!

ثم ماذا عن المصادر الأخرى؟ وعن المطالب الأخرى؟ وعن أرقام الصفحات والمجلدات؟ فهل مثل هذا الكتاب يعتمد عليه كمصدر أمين؟!

ولولا أن بعض المغرضين قد استند إلى ما في هذا الكتاب من آراء حول هشام ، وجعله دليلا على نسبة التجسيم الماذى إليه !!

ولولا التخوف من أن يصبح ما جاء في الكتاب - من آراء خاطئة - شاهدا لمن تسول له نفسه اتهام هشام بما لا يليق من أباطيل !!

لولا- كل ذلك ، لما تعرضنا لما فيه ، لبعده المدة التي مضت على طبعه ، ولعل كلمتنا هذه توقف المؤلف على ما في كتابه ، فيحاول أن ينقحه ، ليؤدي هدفه - الذي لا بد أن يكون خيرا - بأفضل ما كان عليه ، ويقطع الطريق على من يسئ الاستفادة منه من المغرضين.

ولقد ألقنا إلى هذا التعرض استشهاد بعض المؤلفين المغرضين بما جاء فيه على اتهامه لهشام بالتجسيم المادى متبجحا بأنه لم يبق في ساحة هذا الاتهام وحيدا بعد أن كان مؤلف كتاب «هشام بن الحكم».» يذهب إلى مثل ما ذهب إليه ، ويقول بنفس مقالته.

بالرغم من أن هذا المغرض لم يمت إلى العلم بصلة ، سوى إنه تعلم على أيدي الأجانب المعادين للإسلام والهادفين إلى إحداث البلباب بين صفوف المسلمين ، ولم يعتمد في كتاباته إلا على مصادر ضعيفة ، ومقدمات سخيفة ، فبنى عليها نتائج موهومة ، تصور أنها حقائق ثابتة ، مدعيا لنفسه عناوين كالدرجة والأستاذية وما أشبهه ، مما يحسبه الجاهل شيئا!

فهذا مؤلف كتاب «الصلة بين التشيع والتصوف» مع قربه من مصادر تراث

الشيعة ومعرفته بعلمائهم ، تراه يخطب في كتابه هذا خبط عشواء لا يهدى سبيلا!

وفى خصوص هشام بن الحكم يحاول أن يتفلسف لإثبات أقبح ما أتهم به على طول الخط من أعداء التشيع وخصومه ، ألا وهو «التجسيم المادى».

ولئن عجز أولئك الحاقدون من إثبات هذه التهمة بصراحة واضطروا - من حيث أرادوا أو لا - إلى الاعتراف ببراءة هشام منها ، إلا أن هذا المغرور حاول أن يصور القضية بشكل معقول! هين طبعي!.

وقد حاول الأستاذ المحقق المحامى المرحوم توفيق الفكيكي أن ينبهه إلى الصواب من خلال تصويب بعض أخطائه التي لا يهمننا منها سوى موضوع التجسيم ، إلا أنه أبى إلا ركوب عناده وغيه ، فلم يرعو ، بل زاد على أخطائه فى كتاب «الصلة...» خطأ أفحش ، فى رده على الأستاذ الفكيكي فيما نشره فى مجلة «الإيمان» الصادرة فى النجف.

ولعلاقة ذلك بموضوع البحث رأينا التصدى له ، فنقول :

أما ما ذكره فى رده على الأستاذ الفكيكي ، فهذا نصه :

إن هذا المتكلم [يعنى هشام بن الحكم] فلسف التجسيم قبل ظهور نفى الصفات عند أبى الهذيل العلاف المعتزلى (المتوفى 235) [كذا] بحيث حصل منه نظرية هى إلى التجريد أقرب ، وذلك دون نقض المعنى المادى ، الذى يفهم من آيات التشبيه.

وجاء ذلك من استغلال فكرة النور التى كانت من تراث الشيعة.

فجعل هشام النور المدى الأقصى الذى يمكن تشبيه الأجسام به ، واعتبره «جسما لطيفا».

ثم جعل ما ليس بمادة - كالعلوم ، والحركات - أجساما.

وبذلك (1) المعنى المجرد بالكائن المجرد فى لطافة الجسم.

ص: 67

---

1-1. كذا وردت هذه الكلمة فى المصدر ، ولعلها تصحيف من «ويدل» فلاحظ.



وانحلل الإشكال ، وصارت الجسمية لله اعتبارا عقليا ، وأمرا ذهنيا ، خالصا ، ليس إلى تلمسه سبيل ، كما أن العلم والحركات أجسام لا تلمس .

وذلك لأن الله تعالى - بقول هشام - : «جسم لا كالأجسام» و «صورة (1) لا- كالصور» تماما كما هو «عالم بعلم ، وعلمه ذاته» التي يستشهد بها المعتزلة ، دليلا على التجريد والتنزيه .

فأى ضمير بعد في أن يكون هشام مجسما عقليا؟ يقدم الدليل على أن المادة المعنية إلهية لا تدرك بالحواس؟

وأين الإشكال ، إذن؟

ثم قال : يبقى شئ مهم جدا ، هو أنني لم أنفرد بهذا الرأي في هشام . وإن عرضت له على عجل في رسالتي التي فرغت منها سنة (1958) فقد توصل إليه الشيخ عبد الله نعمة بعد دراسة واستقصاء في كتاب برأسه يدور حول «هشام بن الحكم...» طبع لبنان (1959).

ثم أخذ بنقل كلام الشيخ نعمة بطوله (2).

أقول : إن هذا الكاتب قد ادعى على هشام دعاوى طويلة عريضة ، ولم يقدم على واحد منها دليلا أو شاهدا ، وهي :

1 - أن هشاما أثبت نظريته على أساس عدم نقض المعنى المادى الذى يفهم من آيات التشبيه .

2 - استغلال هشام لفكرة النور وجعله النور المدى الأقصى الذى يمكن تشبيه الأجسام به .

3 - اعتبار هشام للنور جسما لطيفا .

4 - جعل هشام ما ليس مادة - كالحركة والعلم - جسما لطيفا .

ص : 68

1-1 . المطبوع فى المصدر : «وصوت» .

2-2 . مجلة «الإيمان» النجفية ، السنة الأولى . سنة 1383 هـ ، العدد 2 . 8 ، ص 604 .

5 - بذل هشام المعنى المجرد بالكائن المجرد ، فى لطافة الجسم.

6 - صارت الجسمية اعتبارا عقليا خالصا ، ليس إلى تلمسه سبيل ، كما أن العلم والحركات أجسام لا تلمس.

7 - لأن الله تعالى - بقول هشام - : «جسم لا- كالأجسام» و «صورة لا كالصور» تماما كما هو عالم بعلم وعلمه ذاته ، التى يستعملها المعتزلة دليلا على التجريد والتنزيه.

8 - وإقامة الدليل على أن المادة المعينة إلهية لا تدرك بالحواس.

وإليك - تفصيل مناقشتنا لهذه الدعاوى :

1 - إن هشام بنى نظريته على أساس عدم نقض المعنى المادى المفهوم من آيات التشبيه.

فيه بحثان :

الأول : إن الربط بين مقالة هشام وبين رأيه فى آيات التشبيه ، وأن تلك الآيات والمعنى المادى المفهوم منها كانت مؤثرة فى نظريته فى التجسيم!

وهذا ما لم أجده فى أى مصدر من المصادر التى تعرضت لمقولة هشام ، أن ذكر فيه ارتباط نظرية هشام برأيه فى آيات التشبيه ، فلم تذكر تلك الآيات فى سياق مقولته ، حتى يمكن فرض الربط بينهما. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى : فإن مقولة هشام المحتوية على ذيل : «. لا كالأجسام» تنفى كل تشبيه - على الاطلاق - بين الخالق والمخلوق - كما سبق أن أوضحناه مفصلا - وهذا وحده يدعو إلى الاعتقاد بأن هشام لا بد أن يكون من أهل تأويل تلك الآيات ، وعدم فهم المعنى المادى منها.

وقد يشير إلى هذا أيضا عدم نقلهم خلافا عن هشام ، للطائفة الشيعية التى تلتزم بالتأويل كما هو واضح فى مقامه.

الثانى : إن نظرية هشام فى «الجسم» مبنية على المعنى المادى ، وعدم نقضه!

إن مصطلح هشام فى «الجسم» وهو «الشئ» بحقيقة الشئبة التى هى «إثبات

الذات» و «الموجود» و «المستقل بالنفس» كما أثبتناه مفصلاً ، يعنى : أن هشاماً ينزه البارئ جل ذكره عن كل ماهية مادية موجودة فى أى جسم طبيعى آخر.

فكيف يجوز أن ننسب إليه إدخال «المعنى المادى» فى نظريته حتى على فرض «اللطافة»!؟

وفى هذه النقطة بالذات ، يختلف ما قصده الكاتب عما ثبت عن هشام فى تفسير مقولة «جسم كالأجسام» حيث لم نجد فى كلمات الكاتب - كلها - ذكراً ولا إشارة إلى مصطلح هشام فى «الجسم» ذلك الذى تناقلته كافة المصادر ، وقررتة وأكدت نسبته إلى هشام! ومن هذه النقطة يبدأ انحراف الكاتب عن التوجيه الصحيح لمقولة هشام ، كما سنثبت فى النقاط التالية.

2 - استغلال هشام لفكرة النور وجعله النور المدى الأقصى الذى يمكن تشبيه الأجسام به.

إن الكاتب لم يفسر فى كتاب «الصلة ...» (فكرة النور) ولكنه فى كتاب «الفكر الشيعى» ذكرها بقوله : إن حركة الغلو شرعت للتصوف (فكرة النور الإلهى) الذى ينتقل عن طريق الأنبياء والأئمة من الله إلى قاداتهم (1).

وأعاد نفس الجملة فى حديثه عن الشلمغانى (2).

وذكر أن العلاج وصف النور الإلهى بالشعشعانى (3).

ولم يذكر مصدراً يذكر فيه النور مرتبطاً بنظرية هشام فى التجسيم!

لكنى وجدت ذكر النور فى عرض حديثهم عن هشام فى المصادر التالية :

قال الحميرى : قال هشام بن الحكم من القطعية - ومن قال بقوله - : هو شئ

ص : 70

1-1. الفكر الشيعى . 26.

2-2. الفكر الشيعى : 202 نقلاً معجم الأدباء 1 / 235.

3-3. الفكر الشيعى : 312 ، نقلاً عن الفهرست - للنديم - : 190.

جسيم ، لا طويل ولا عريض ، نور من الأنوار. (1).

وقال ابن أبي الحديد : وأصحابه من الشيعة يدفعون - اليوم - هذه الحكايات عنه ، ويزعمون أنه لم يزد على قوله : «جسم لا كالأجسام» وأنه إنما أراد بإطلاقه هذه اللفظة عليه «إثباته» وصدقوا عنه أنه كان يطلق عليه كونه «نورا» لقول الله سبحانه : «الله نور السماوات والأرض ، مثل نوره ...» سورة النور (24) الآية (35) [2].

وهذا بمجرد ، لا- يقتضى أن تكون هناك - عند هشام خاصة - فكرة النور ، ولا- أن تكون هذه الفكرة من تراث الشيعة ، دون باقى المسلمين!!

فالفكرة - إن صح التعبير - موجودة فى الآية القرآنية ، و«النور» أطلق على البارئ تعالى بنص القرآن ، وأهل السنة وأصحاب الحديث يلتزمون بإطلاق «النور» عليه تعالى استنادا إلى نفس الآية (3) وكذلك بعض كبار المعتزلة (4).

فمن أين أصبحت هذه الفكرة شيعية خاصة؟!

ثم من أين جاء الكاتب بدعوى أن هشاما استغل هذه الفكرة فى سبيل نظريته فى التجسيم؟!

وإذا جاء شئ فى حق الحلاج والشلمغانى وأمثالهما ، فهل يحق لأحد أن ينسبه إلى كل الشيعة؟!

أهكذا يكون البحث العلمى الموثق ، المستند؟!

نعم ، إن ابن أبي الحديد نسب إلى هشام بن سالم - وليس ابن الحكم - القول بأن الله «نور» على صورة الإنسان ، مع أنه أنكر أن يكون «جسما» (5).

ص: 71

1-1. الحور العين : 148.

2-2. شرح نهج البلاغة 3 / 224.

3-3. مقالات الإسلاميين 1 / 260.

4-4. مقالات الإسلاميين 2 / 192.

5-5. شرح نهج البلاغة 3 / 224.

ونسب الشهرستاني ذلك إلى محمد بن النعمان مؤمن الطاق (1).

فنسبة ما ذكره الكاتب إلى هشام بن الحكم دعوى عريضة، لم تذكر في أى مصدر.

مع أن هذه النسبة تعنى أن هشاما كان بصدد تشبيه الذات الإلهية بالجسم النورى، بينما مقولة هشام «جسم لا كالأجسام» - كما عرفنا - بصدد تنزيه البارئ - سبحانه - من كل شبه بالأجسام، سواء الأجسام اللطيفة أو غيرها؟ ونفى عنه كل خواص الأجسام من المواد أو الأعراض، فنسبة الكاتب اللطافة، أو المعنى المادى، إلى هشام ينافى ذلك ويتناقضه، ويعارض ما ثبت نسبته إلى هشام.

3- 5 - اعتبار هشام للنور «جسما لطيفا».

وجعل هشام ما ليس مادة - كالعلوم والحركات - أجساما.

وبدل المعنى المجرد بالكائن المجرد فى لطافة الجسم.

إن نسبة هذه الأفعال : (الاعتبار) و (الجعل) و (التبديل) إلى هشام، انفرد بها هذا الكاتب حيث لم جد لها أترافى المصادر المتوفرة للبحث عن هشام، بل ما وقفنا عليه من المصادر يدل على ضد النسبة الثانية :

فقد صرحت كتب المقالات بأن هشاما نفى أن تكون الحركات أجساما :

قال الأشعري : حكى عنه أنه قال : هى [أى أفعال الفاعلين] معان وليست بأشياء ولا أجسام، وكذلك قوله فى صفات الأجسام، كالحركات، والسكنات، والإرادات، والكراهات، والكلام، والطاعة، والمعصية، والكفر، والإيمان (2).

بل الذى قال بأن الحركة جسم، هم معارضو هشام وخصومه، كجهم (3) وأقرب إلى ذلك النظام الذى قال : إن الصوت جسم (4) وفرقة من المعتزلة التى

ص: 72

1-1. الملل والنحل 1 / 187.

2-2. مقالات الإسلاميين 1 / 113، والفرق بين الفرق : 67.

3-3. مقالات الإسلاميين 2 / 32.

4-4. مقالات الإسلاميين 2 / 101.

زعمت : أن كلام الجسم ، وأنه مخلوق (1) ومن قال منهم برؤية الأعراض (2).

وأما ما نسبته إلى هشام من تبديل المعنى المجرد بالكائن المجرد : فلم يذكر الكاتب أنه من أين أخذه؟ هل وجدته في مصدر؟ أو أنه أخذه من آراء أخرى لهشام فاستتبط هذا منها؟

كما أنه لم يذكر وجه هذا التبديل! فإن المعنى المجرد هو موجود ذهني لا يمكن تحقيقه في الخارج ، والكائن المجرد هو موجود خارجي وإن كان جسما لطيفا ، فما معنى تبديل هذا بذاك؟! وما هو دليله؟!

وهكذا يسطر الكاتب مقدمات من نسج خياله ، وينسبها إلى هشام ، ليبنى عليه رأيه المنهار وينسبه - بكل صلافة - إلى هشام.

6 - صارت الجسمية اعتبارا عقليا خالصا ، ليس إلى تلمسه سبيل ، كما أن العلم والحركات أجسام لا تلمس .

إن الإشكال على التجسيم هو أن مقتضاه العرفي أن تكون للجسم أبعاد ثلاثة على الأقل : الطول والعرض والعمق ، أو التأليف والتركيب والتجزؤ ، وهذا هو الجسم باصطلاح المجسمة والمعتزلة ، على ما عرفت .

ولو اعتبرت الجسمية أمرا عقليا ، كان هذا اصطلاحا آخر في الجسم فلا بد له من دليل اعتبار .

والكاتب كما أنه لم يذكر دليلا على هذا الاعتبار والاصطلاح فهو لم يذكر قبل ذلك واحدا من المصادر كان قد ذكر ذلك منسوبا إلى هشام .

وإذا جعل الكاتب هذه النتيجة حتمية على أساس المقدمات السابقة وخامة أن هشاما يرى أن الحركات أجسام ، فقد عرفت عدم صحة نسبة شئ من تلك المقدمات إلى هشام ، خاصة هذه المقدمة ، فإنه خالفها بالقطع!

ص: 73

1-1 . مقالات الإسلاميين 1 / 245 .

2-2 . مقالات الإسلاميين 2 / 46 .

مضافا إلى أن أساس هذا التفسير لنظرية هشام هو أنه يرى من ذات الباري «مادة معينة» وهو ما لم يقله هشام ، بل ينافى مقولته منافاة قاطعة ، كما سيأتي .

وهذا بخلاف ما التزمناه من اصطلاح هشام في «الجسم» بمعنى «الشيء» فمضافا إلى شهرته عنه ، وإقامته الدليل عليه ، كما سبق أن فصلناه ، فهو بمعنى «شيء لا كالأشياء» المقولة التي التزمها كل المسلمون - عدا الشاذين - وهو يعبر عن مجرد وجود الذات الإلهية ، منزها عن كل خواص الأجسام ، فهو خارج عن حد التعطيل وحد التشبيه ، كما قلنا .

7 - التعليل بأن الله تعالى «جسم لا كأجسام» و «صورة لا كالصور» تماما كما هو «عالم بعلم ، وعلمه ذاته» التي يستشهد بها المعتزلة دليلا على التجريد والتنزيه ...

أقول : هذا التعليل منقول عن هشام في إلام أبي هذيل العلاف ، كما نقله الشهرستاني ، قال : هشام بن الحكم ، صاحب غور (1) في الأصول ، لا مجوز أن يغفل عن إلاماته على المعتزلة ، فإن الرجل وراء ما يلزم به على الخصم ، ودون ما يظهره من التشبيه ، وذلك أنه ألام العلاف ، فقال له . إنك تقول : الباري تعالى «عالم بعلم ، وعلمه ذاته» فيشارك المحدثات في «أنه عالم بعلم» ويأينها في «أن علمه ذاته» فيكون «عالما لا كالعالمين» فلم لا تقول : . «إنه جسم لا كأجسام» و «صورة لا كالصور» وله «قدر لا كالأقدار» إلى غير ذلك (2) .

بيان الإلام في هذا الكلام : أن أبا هذيل التزم من بين المعتزلة ، بأن الله يعلم الأشياء بعلم هو ذاته (3) .

ولكن هشاما يقول : إن الله يعلم الأشياء بعلم ، وعلمه صفة له ، ليست هي هو ،

ص : 74

- 
- 1-1. كذا بالغين المعجمة في طبعة المصدر. الموجودة بهامش الفصل ، لكن المطبوع في المصدر الذي راجعناه («عور») بالعين المهملة ، هل هو خطأ مطبعي؟!
  - 2-2. الملل والنحل 1 / 185.
  - 3-3. مقالات الإسلاميين 1 / 225 و 243.

ولا غيره ، ولا بعضه (1).

فاختلفا في أن علم الله عين ذاته ، كما يقول العلاف ، أو صفة للذات ، كما يقول هشام.

فإذا كان علم الله عين ذاته ، اختلف عن علم المخلوقين لأن علمهم صفة لهم ، فإطلاق «عالم» على البارئ يختلف عن إطلاق «عالم» على المخلوقين ، لاختلاف «العلم» بالحقيقة في الموردين ، والحاصل أن كلمة «العلم» عند إطلاقها على البارئ تعالى ليست بمعنى العلم المفهوم عند المخلوقين ، بل معناه أمر آخر خاض بالله تعالى ، ومع هذا يصح إطلاق «عالم» على البارئ تعالى ، إلا أنه لا بد أن يقال : «لا كالعالمين» حتى ينفي عنه أي شبهة بالمخلوقين في علمه وعالميته.

فإن كان هذا التغيير في معنى «العلم» والاصطلاح على إرادة الذات منه ، كافيا لصحة إطلاق اسم «عالم» عليه ، فليكن إطلاق «جسم» عليه تعالى كذلك ، بصرفه عن معناه اللغوي العرفي ، وإرادة أصل «الشيء» و «الموجود» منه صحيحا ، فيقال : إنه «جسم لا كالأجسام».

وإن لم يكن هذا التواضع كافيا ، فلا بد أن لا يصبح «عالم لا كالعالمين»!!

فالعلاف إما أن يلتزم بكون علم الله ليس عين ذاته بل هو صفة مثل علم سائر العالمين ، فهو تنازل عن رأيه في العلم!

أو يلتزم بإطلاق «جسم لا كالأجسام» على البارئ تعالى من دون حرج وهذا اعتراف بصحة مقولة هشام في الجسم!

وقد عرف من شرحنا هذا أن هشاما لا يمكن أن يقيس مقولته «جسم لا كالأجسام» على قول العلاف «عالم بعلم ، وعلمه ذاته»! وذلك :

1 - أن هذا مخالف لرأي هشام في العلم!

2 - أن هذا ليس فيه أي إلزام على العلاف ، فكيف يذكره الشهرستاني

ص: 75



بعنوان أنه إلزام!

كما عرف من خلال حديثنا أن قول. «عالم بعلم ، وهو ذاته» ليس من كلام المعتزلة كلهم بل هو من كلام العلاف فقط! وقد خالفه فيه هشام وجماعة من المعتزلة أيضا.

8 - فأى ضمير - بعد - فى أن يكون هشام مجسما عقليا ، يقدم الدليل على أن «المادة المعينة» إلهية ، لا تدرك بالحواس؟  
وأين الإشكال إذن.

أقول : إن كان المراد من التجسيم العقلى ، هو التجسيم المادى ، لكون الذات الإلهية. عنده مادة معينة لا تدرك بالحواس ، كما هو صريح كلامه هنا ، وهو الأمر المبنى على المقدمات التى ذكرها الكاتب وربها للتوصل بها إلى هذه النتيجة!

فهذا ما لم يقله هشام ، بل هذا معارض لما فى مقولته من التجريد والتنزيه عن كل خواص الأجسام ، ومنها «المادة».  
مع أن تلك المقدمات غير تامة ، كما سبق أن قلنا.

وأما الضمير فى هذه التهمة ، فلا يتجه منه إلى هشام أى سوء ، لأن نسبة باطل هذه التهمة إلى حق هشام بن الحكم كنسبة الحجر إلى البحر فى قول الشاعر :

لا يضر البحر أمسى زاخرا

أن رمى فيه غلام بحجر

وإنما الضرر كله عائد إلى الكاتب وكتابات الضحلة ، فتسلب عنهما الثقة ، وكفى ما أوردنا دليلا على خلط الكاتب ، فلم يفهم مراد هشام ، ولا وقف على مصطلحه!

وأما : أين الإشكال؟

فيقال له : إنه كامن فى عدم قدرتك على الخوض فى هكذا موضوع ، حساس ، لم تخبره أبدا ، ولم تعرف كيف تستخدم مصادره ، ولا لك قدرة على فهم عباراتهم ، وكلماتهم ، ثم تعتمد أساسا على مصادر الأعداء وتحاول أن تنسب ما فيها إلى هشام من دون مناقشة أو تفنيد.

ولو نظر هذا الرجل فى مصادرنا الموثوقة ، لوجد أن قضية «التجسيم» قد انتفت

فلم يبق أى أثر للمادة فى كلمة «الجسم» لما وضعت على غير معناها المفهوم ، وأريد منها معنى «الشئ» فليس هناك إلا ذكر للرب بلفظ «الجسم» وهذا هو المفهوم من مقولة «جسم لا كالأجسام» حسب تفسيرنا لها ، على مصطلح هشام.

وأما مناقشة الكاتب فى كتابه «الصلة بين التشيع والتصوف.» فهذا نص عبارته :

أما التجسيم الذى قال به هشام فلا داعى للإفاضة فيه ، ونكتفى من ذلك بأنه قد بنى على فكرة منطقية تقول : «إن بين معبوده - أى هشام - وبين الأجسام تشابها ما بوجه من الوجوه ، ولولا ذلك لما دلت عليه» [الملل والنحل 1 / 208] وينتهى إلى أنه «لا يشبه شيئا من المخلوقات ولا يشبهه شئ» [الملل والنحل 1 / 208] يضاف إلى هذا أن أبى الحسن الأشعري ، لما ذكر تجسيم هشام ابن الحكم لله وأن له طولاً وعرضاً ، أردف ذلك بقوله : «على المجاز دون التحقيق» [مقالات الإسلاميين : 102]. وأدخل من هذا فى بعد هشام بن الحكم عن التجسيم المادى لله ما ذكره على بن إبراهيم القمى من اختلاف هشام وأحمد بن محمد بن أبى نصر ، فى كيفية رؤيته (كذا) النبى لله فى المعراج ، فقال الآخر : نحن نقول بالصورة للحديث الذى روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ربه فى صورة شاب ، وقال هشام بالنفى للجسم ... « [تفسير على بن إبراهيم : 19]. وقد حاول الشيعة ، قدماء ومحدثين ، أن ينفوا عن هشام بن الحكم القول بالجسمية بكل ما أوتوا من قوة ، غير أن الحجة أعيتهم ، ومن هنا اعترف الشيخ المفيد بقوله بالجسمية» وقرن الشيعة ذلك بحكايتهم رجوع هشام عنها ، وكان ذلك غاية ما بذلوه من جهد! [نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام ، للدكتور على سامى النشار ، ط 2 ، مصر 1964 ، ص 241].

وذكر الشيخ عبد لله نعمه فى هشام أنه «فى آرائه الموجودة بين

أيدينا اتجاه مادي، ونزعة حسية قلما تخفى.... ثم هو يغرق في نزعته الحسية حتى حكي عنه القول بأن الجوهر جسم رقيق...» [هشام ابن الحكم، بيروت 1959، ص 98 - 99].

وكذلك فعل الدكتور محمد جواد مشكور في تحقيقه لكتاب «المقالات والفرق» لسعد بن عبد الله الأشعري [طهران 1963، ص 321].

وقد أخذ الأستاذ توفيق الفكيكي في شأن هشام بن الحكم برأى الشيخ المفيد وأصر على نفى التجسيم عنه دون دليل واضح [أنظر نقده للطبعة الأولى من هذا الكتاب في مجلة «الإيمان» النجفية، السنة الأولى، العدد الخامس والسادس، 1964، ص 398، 405]. ومن الغريب أن تهمة التجسيم لم تنف عن هشام على أيدي الشيعة وإنما فعل ذلك أهل السنة، فأبو الحسن الأشعري وابن حزم الظاهري قدما المادة الكلامية لهذه البراءة، والدكتور على سامي النشار وضعها على أساس منطقي فلسفي مؤداه «أن الفعل لا يصح إلا من جسم، والله فاعل، فوجب أنه جسم» وأن «معنى الجسم أنه موجود» وكان هشام يقول: أريد بقولي: «جسم» أنه موجود، وأنه شيء، وأنه قائم بنفسه [نشأة الفكر الفلسفي، ص: 241، 244، 256]. ويختم الدكتور النشار ذلك بحكمه من «أن الجسم عند هشام بمعنى الموجود، فكل موجود جسم...» «والله موجود، فهو جسم، لكنه لا كالأجسام» [ص 246] (1).

1 - قوله: فكرة منطقية تقول إن بين معبوده [أي هشام] وبين الأجسام تشابها ما بوجه من الوجوه، ولولا ذلك لما دلت عليه.

أقول: إن هذا الكلام نسبه الأشعري (2) والشهرستاني (3) إلى هشام

ص: 78

1-1. الصلة بين التشيع والتصوف: 143.

2-2. مقالات الإسلاميين 1 / 103.

3-3. الملل والنحل 1 / 184.

ابن الحكم ، نقلا عن ابن الراوندى.

وأضاف الشهرستاني فى موضع آخر إليه قوله : الأعراض لا تصلح أن تكون دلالة [كذا، والصواب دالة] على الله تعالى ، لأن منها ما يثبت استدلالا ، وما يستدل به على البارئ تعالى يجب أن يكون ضرورى الوجود لا استدلالا (1).

لكن هذه المقالة - بعين اللفظ - منقولة عن هشام بن عمرو الفوطى ، فقد ذكر الشهرستاني فى فرقة «الهشامية» من المعتزلة ، ما نصه :

ومن بدعه فى الدلالة على البارئ تعالى قوله فى الأعراض لله لا تدل على كونه خالقا ولا تصلح دلالات ، بل الأجسام تدل على كونه خالقا (2).

وليس هذا أول خلط لهم بين الهشامين. ابن الحكم ، وابن عمرو الفوطى.

مع أن نسبة هذه المقالة إلى هشام بن الحكم لا يناسب مقولته المعروفة المذيلة بقوله «... لا كالأجسام» حيث ينفى فيها كل شبه بين الخالق والمخلوق.

والعجيب أن الكاتب يقول. «وينتهى إلى أنه لا يشبه شيئا من المخلوقات ، ولا يشبهه شئ».

فكيف ينتهى القول بالشبه بينهما إلى القول بعدم الشبه ، أليس هذا «خلفا» كما يقول المناطقة؟!

مع أن هذا ليس هو النهاية فى رأى هشام ، بل هو يرى ذلك من البداية ، أليس هو الذى ينفى كل شبه بين الخالق والمخلوق فى مقولته : «جسم لا كالأجسام»! التى هى أشهر ما نقل عنه فى هذا المجال؟!

2 - قوله : وأدخل من هذا فى بعد هشام بن الحكم عن التجسيم المادى لله ، ما ذكره على بن إبراهيم القمى

أقول : فلماذا لم يعتمد الكاتب وأمثاله على هذه الرواية لتكون أساسا واضحا لرأى هشام فى التجسيم ، فينفوا عنه التجسيم المعنوى مطلقا ، وهو مدلول مقولته

ص: 79

1-1. الملل والنحل 1 / 185.

2-2. الملل والنحل 1 / 72.

«جسم لا كالأجسام» كما أوضحناه؟!

والكاتب لم يهمل هذه الرواية فقط بل خالفها ونسب إلى هشام القول بأن «المادة المعينة إلهية» لا تدرك بالحواس ، كما نقلنا كلامه عن مجلة «الإيمان» النجفية.

3 - قوله : وقد حاول الشيعة - قدماء ومحدثين - أن ينفوا عن هشام بن الحكم القول بالجسمية ، بكل ما أوتوا من قوة ، غير أن الحجة أعيتهم!

أقول : إن الكاتب لم يحاول - أولاً - إثبات القول بالجسمية على هشام من طريق الشيعة ، حتى تصح له مطالبتهم بحجة على النفي . فإنا لم نجد عند الشيعة نسبة التجسيم المطلق إلى هشام وأنه قال بالجسمية المعنوية ، حتى يحتاجوا في نفيها عنه إلى حجة ، بل غاية ما فى الأمر أن الخصوم - وخاصة المعتزلة - اتهموا هشاماً بأشكال من التجسيم ، وقد يتناقضون فى ما نسبوه إليه ، وإن كان أقوى وأصرح ما نسبوه هو القول «بجسم لا كالأجسام».

وقد أجمع كافة أهل الفرق على عدم دلالة ذلك على التجسيم المعنوى ، بل غاية ما يفيدُه هو التجسيم اللفظى والاسمى ، كما فصلناه.

فمن أين جاء جزم الكاتب وأمثاله بثبوت القول بالتجسيم لهشام ، حتى يحتاج لنفيه إلى حجة؟!

4 - قوله : ومن هنا اعترف الشيخ المفيد بقوله بالجسمية.

أقول : هذا من موارد تحريف الكاتب وأستاذه للحقيقة ، حيث نقلوا عن الشيخ المفيد هذا الاعتراف ، بينما كلامه لا يدل على ذلك ، فهو فى هذا الصدد يقول : وإنما خالف هشام بن الحكم كافة أصحاب أبى عبد الله عليه السلام بقوله فى الجسم (1).

ومعناه : أن لهشام قولاً فى «الجسم» مخالفاً به الآخرين ، وهذا القول فى الجسم ، هو ما اصطلاحه فيه من إرادة «الشئ» منه.

ص : 80

فأين هذا من القول بالجسمية؟!

وإذا كان النشار - المصري ، أستاذ الكاتب - إلى هذا الحد من الجهل باللغة العربية ، فليس له الحق بالتدخل في معالجة كلمات العلماء ، فهو لا يميز الفرق بين «القول في الجسم» و «القول بالجسم»!

5 - قوله : وقرن الشيعة ذلك بحكايتهم رجوع هشام عنها ، وكان ذلك غاية ما بذلوه من جهد.

أقول : إن حكاية الشيعة للرجوع ليس لما توهمه الكاتب من ثبوت اعتقاد هشام بالتجسيم ، وإنما ذلك من جهة مخالفة هشام للحق في ما التزمه بالنسبة إلى إطلاق اسم الجسم على الباري ، مع أنه لم يرد ذلك في الشرع ، فأسماء الله تعالى توقيفية. كما سيأتي بيان ذلك في الفقرة التالية.

6 - قوله : وذكر الشيخ عبد الله نعمة.

أقول : قد ذكرنا ملاحظتنا على أقوال الشيخ ، في كتابه فراجع.

7 - قوله : وكذلك فعل الدكتور

أقول : لم يكن هذا الدكتور بصدد التحقيق والتدقيق فيما يثبته ، بل هو يحاول جمع ما في المصادر وسردها تباعا من دون نقد لها ، فليس ذكرها دليلا على قبول أو رد.

8 - قوله : وقد أخذ الأستاذ توفيق الفكيكي

أقول : يكفي في فضل الأستاذ الفكيكي رحمه الله أنه قد نبهك على بعض أوهامك ، وخاصة في نسبتك إلى الشيخ المفيد الاعتراف بأن هشاما قال بالجسمية ، ولكنك أبيت التنبه إلى أن المفيد لم يعترف بمثل ذلك ، وأنه إنما نسب إلى هشام خلافا في التجسيم اللفظي فقط.

ولولا- ركوبك رأسك ، وتأثرك الواضح في ما كتبت برأى معلميك من المستشرقين والمتغربين ، لكان كلام الفكيكي خير هاد لك إلى أن تفك جفنيك عن الإطباق ، وأن تفتحهما لترى الحقيقة المتوفرة على مقربة منك عند علماء الشيعة في

الكاظمية ، والنجف ، دون أن تمد يد الاستجداء إلى الغربيين الحاقدين على الإسلام وأذئابهم من البعيدين عن التشيع ، أو أن تتأمل في ما كتبه المصادر باللغة العربية ، لتعرف حقيقة رأى هشام من خلالها دون أن تعتمد على واسطة رجل آخر ، وإن كان النشار! ولقد تقاعست عن الرجوع إلى المصادر إلى حد أنك تقول : من الغريب أن تهمة التجسيم لم تنف عن هشام على أيدي الشيعة ، وإنما فعل ذلك أهل السنة ، فأبو الحسن الأشعري ، وابن حزم الظاهري ، قدما المادة الكلامية لهذه البراءة!

إن تهمة التجسيم ، وبالصورة التي نسبتها أنت وسلفك العامة إلى هشام ، لم ترد في شئ من المصادر الموثوقة عند الشيعة ، حتى يكونوا بحاجة إلى نفيها ، فأنت تغالط بهذه العبارة ، وتريد أن تظهر أن الشيعة قد وافقوا على أصل التهمة ولكنهم لا ينفوها! بل تكذب على الشيخ المفيد أنه اعترف بها! وكأنك قد فرغت من هذا الإثبات وأنت منتظر للنفي منهم.

كلا ، فإن من أثبت التهمة ضد هشام ليس إلا خصومه وأعداء دينه ، ممن لم يتقوا الله في شئ ، وليسوا أمناء على شئ ، بل كلماتهم متضاربة ومتناقضة إلى حد السقوط ، ولم يثبت شئ من تلك الاتهامات ضد هشام بطريق واحد من علماء الشيعة ، سوى أنه أطلق مقولة «جسم لا كالأجسام» التي لم تدل على ما نسب إليه ، بل دلت على التنزيه والتوحيد.

وقد اعترف جميع أهل المقالات بأن المقولة لا تدل على التجسيم المعنوي المؤدى إلى الكفر ، وفي مقدمتهم كبار الشيعة القدماء ، وأعظم الشيعة المتأخرين.

فظهر أن المادة الكلامية لبراءة هشام موجودة في مقولته ، وفي اصطلاحه في «الجسم» أنه بمعنى «الشئ» وليس أول من قدمها هم العامة ، بل إنهم هم أول من قدم التهمة ضد هشام وأعلنوها عليه حربا شعواء ، مبناهما الاتهام الباطل ، والتحريف للحقائق.

وإذا وجب أن يحاسب أحد في هذا المجال ، فهم هؤلاء الذين ملأوا صحفهم السوداء باتهام هشام ، وذكروا في حقه خرافات لا يفوه بها ملى فضلا عن مسلم موحد

مثل هشام ، مع وقوفهم على مصطلح هشام فى «الجسم» الذى يصلح أساسا لبراءته عن وصمة «التجسيم».

ولو كانوا يعتقدون - حقا - ببراءة هشام ، لما تناقلوا كل تلك الاتهامات الشيعة ، أو لتراجعوا عنها بكلمة.

والعجيب أن الكاتب لا يحاسبهم على تصرفاتهم المشبوهة هذه ، ويريد أن يحاسب الشيعة - ظلما - على ما لم يقصروا فيه!

9- قوله : والدكتور سامى النشار وضعها على أساس منطقى فلسفى مؤداه «إن الفعل لا يصح إلا من جسم ، والله فاعل فوجب أنه جسم» وأن معنى «الجسم» أنه «موجود». إلى آخره.

أقول : ليس الدكتور النشار هو الذى وضع هذا الأساس لنظرية هشام ، بل هشام نفسه وضع هذا الأساس واستدل به على اصطلاحه فى «الجسم» بمعنى «الشئ» و «الموجود» ، كما ذكرناه سابقا مفصلا ، وقد تناقلته المصادر القديمة.

وهذا دليل آخر على تقصير الكاتب فى تتبعه ، وخاصة للمصادر القريبة منه ، واعتماده الأساسى على فكر الغربيين وأعداء التشيع ، وإلا فهذا كتاب الكشى من المصادر الأصيلة ، وكذلك كتاب «التوحيد» للشيخ الصدوق ، وهو فى متناول يده ، ويحتوى على أهم ما يرتبط بالموضوع ، فلماذا يتركه ويلجأ إلى كلمات النشار وأمثاله.

ولئن أخفى النشار مصدره الذى استقى منه هذه ، الفكرة الفلسفية ، فإن وجود ذلك لا بد أن يكون مدعاة للكاتب إلى أن ينصرف عن إصراره على أن يجعل من هشام رجلا يقول بالتجسيم للبرائى ، بمعنى اعتبار المادة المعينة إلهية ، لا تدرك بالحواس ، كما انتهى إليه فى مجلة «الإيمان» النجفية.

\*\*\*



إن لأئمة أهل البيت عليهم السلام مواقف حاسمة في الدفاع عن الحق ، وبيان الحقيقة ، وفي خصوص مجال التوحيد والتنزيه ، وقد أفصحوا عن ذلك بأقوال صريحة ، قاطعة ، محكمة ، جمعتها صحف أصحابهم ، ومؤلفات أوليائهم ، وحفظتها صدور قوم مؤمنين ، وهم يتلونونها على المنابر ، وفي المجالس ، على ألسنة المبلغين رسالات الله ، فتطمئن بها قلوب رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه .

فهذا رسول الله سيد الأنبياء والمرسلين صلى الله عليه وآله وسلم يقول - وهو يخاطب الدين قالوا : إن الله يحل في هياكل رجال كانوا على هذه الصور - : أخطأتم الطريق وضللتم ، أما أنتم فقد وصفتم ربكم بصفة المخلوقات! أو يحل ربكم في شئ ، حتى يحيط به ذلك الشئ؟! فأى فرق بينه - إذن - وبين سائر ما يحل فيه من لونه ، وطعمه ، ورائحته ، ولينه ، وخشونته ، وثقله ، وخفته؟؟ ولم صار هذا المحلول فيه محدثا ، وذلك قديما ، دون أن يكون ذلك محدثا وهذا قديما؟! (1).

وهذا أمير المؤمنين سيد الموحدين الإمام على عليه السلام قد سبق كل الموحدين في التوحيد الكامل ، والتنزيه الشامل ، في خطبه وبياناته ، والمعتزلة - المدعون للسبق في ذلك - اعترفوا بأن خطب الإمام عليه السلام في بيان التشبيه وإثبات العدل أكثر من أن تحصى .

قال يحيى بن حمزة العلوى - من أئمة الزيدية - : وأعظم كلامه ما حواه كتاب «نهج البلاغة» وقد تواتر نقله عنه ، واتفق الكل على صحته ، وقد أورد فيه من الترغيب والترهيب ، والتخويف والتقريب ، والمواعظ والزجر ، وخلاص التوحيد ، وصريح التنزيه ، ولطائف الحكم ، ومغاصات الأفهام ، ما يبهر القرائح ، وتحار في إتقانه العقول ، ويذهل الفهم (2).

1-1 . الإحتجاج - للطبرسي - : 27.

2-2 . مشكاة الأنوار - للعلوى - : 5 - 176.

فمن خطبة له : أول الدين معرفته ، وكمال معرفته التصديق به ، وكمال تصديقه توحيدَه ، وكمال توحيدَه الإخلاص له ، وكمال الإخلاص له نفي الصفات عنه لشهادة كل صفة أنها غير الموصوف ، وشهادة كل موصوف أنه غير الصفة ، فمن وصف الله سبحانه فقد قرنه ، ومن قرنه فقد ثناه ، ومن ثناه فقد جزأه ، ومن جزأه فقد جهله ، ومن جهله فقد أشار إليه ومن أشار إليه فقد حده ، ومن حده فقد عده ، ومن قال : فيم؟ فقد ضمنه ، ومن قال : علام؟ فقد أخلى منه ، كائن لا عن حدث ، موجود لا عن عدم ، مع كل شئ لا بمزايلة (1).

وفى خطبة أخرى : الحمد لله الذى لا يموت ، ولا تنقضى عجائبه ، ... ولم تقع عليه الأوهام فتقدره شبها ماثلا ، ولم تدركه الأبصار فيكون بعد انتقالها حائلا ... (2).

وفى الثالثة : الحمد لله الذى لا تدركه الشواهد ، ولا تحويه المشاهد ، ولا تراه النواظر ولا تحيط به السواتر الدال على قدمه بحدوث خلقه ، ويحدث خلقه على وجوده ، وباشتباهم على ألا شبه له (3).

وقال الإمام على بن الحسين زين العابدين عليه السلام : من كان ليس كمثل شئ ، وهو السميع البصير ، كان نعته لا يشبه نعت شئ فهو ذاك (4).

وقال عليه السلام : إلهى يدك قدرتك ، والتقدير على غير ما به وصفوك ، وإنى برئى يا إلهى من الذين بالتشبيه طلبوك ، ليس كمثلك شئ إلهى ، ولن يدركوك ، وظاهر ما بهم من نعمك دليلهم عليك لو عرفوك ، وفى خلقك يا إلهى مندوحة أن يتناولوك ، بل سووك بخلقك ، ومن ثم لم يعرفوك ، واتخذوا بعض آياتك

ص: 85

---

1-1. نهج البلاغة : 239 - 40 ، الخطبة 1 ، والاحتجاج - للطبرسى - : 199. وانظر : مشكاة الأنوار : 177.

2-2. التوحيد - للصدوق - : 31.

3-3. نهج البلاغة. 269 الخطبة 3. مشكاة الأنوار : 176.

4-4. بلاغة الإمام على بن الحسين عليهما السلام : 16.

ربا فبذلك وصفوك ، تعاليت عما به المشبهون نعتوك (1).

وقال الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام - فى جواب من قال : ما هو؟ - : هو شئ بخلاف الأشياء ، أرجع بقولى «شئ» إلى إثبات معنى ، وأنه «شئ» بحقيقة الشئية ، غير أنه : لا جسم ، ولا صورة ، ولا يحس ولا يجس ، ولا يدرك بالحواس الخمس ، لا تدركه الأوهام ، ولا تنقصه الدهور ، ولا يغيره الزمان . هو سميع بصير ، سميع بغير جارحة ، وبصير بغير آله .

وقد روى هذا الحديث : هشام بن الحكم (2).

وفيما قرره الإمام على بن محمد الهادى عليه السلام من الدين ، الذى عرضه عليه عبد العظيم الحسنى . إن الله تبارك وتعالى واحد ، ليس كمثل شئ ، خارج عن الحدين : حد الإبطال وحد التشبيه ، وإنه ليس بجسم ولا صورة ولا عرض ولا جوهر بل هو مجسم الأجسام ، ومصور الصور وخالق الأعراض والجواهر ورب كل شئ (3).

وقال الإمام على بن موسى الرضا عليه السلام : ... لا تضبطه العقول ، ولا تبلغه الأوهام ، ولا تدركه الأبصار ، ولا يحيط به مقدار عجزت دونه العبارة ، وكلت دونه الأبصار ، وضل فيه تصارييف الصفات ، احتجب بغير حجاب محجوب ، واستتر بغير ستر مستور ، عرف بغير رؤية ، ووصف بغير صورة ، ونعت بغير جسم لا إله إلا الله ، الكبير المتعال (4).

وقال الإمام الصادق عليه السلام : . تعالى الله عما يصفه الواصفون المشبهون الله تبارك وتعالى بخلقه ، المفترون على الله ، . فانف عن الله البطلان والتشبيه ، فلا نفى ، ولا تشبيه ، هو الله ، الثابت الموجود ، تعالى الله عما يصفه

ص: 86

1- (205) بلاغة الإمام على بن الحسين عليهما السلام : 17

2-2. التوحيد - للصدوق - : 244 - 245.

3-3. التوحيد - للصدوق - : 81.

4-4. التوحيد - للصدوق - : 98.

والشيعة استشهدوا بهدى أئمتهم عليهم السلام فى ذلك ، فهم يعتقدون بالتوحيد الكامل ، والتنزيه الخالص ، للخالق تعالى ، عن كل تجسيم أو شبه بخلقه.

كما أنهم يقولون بتوقيفية أسمائه تعالى ، فلا يطلقون اسما عليه تعالى إلا ما ورد به الشرع المقدس.

قال الصدوق رحمه الله : أسماء الله تبارك وتعالى لا تؤخذ إلا عنه أو عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أو عن الأئمة الهداة عليهم السلام (2).

وقال الشيخ المفيد : لا يجوز تسمية الباري تعالى إلا بما سمي نفسه فى كتابه ، أو على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ، أو سماه به حججه من خلفاء نبيه عليهم السلام ، وكذلك أقول فى الصفات ، وعليه تطابقت الأخبار من آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو مذهب جماعة من الإمامية وكثير من الزيدية (3).

وقد خالف الجبائى - من المعتزلة - فى ذلك ، فكان يزعم أن العقل إذا دل على أن الباري عالم ، فواجب أن نسميه عالما ، وإن لم يسم نفسه بذلك ، إذا دل على المعنى ، وكذلك فى سائر الأسماء.

وخالفه البغداديون - من المعتزلة - فزعموا أنه لا يجوز أن نسمى الله عز وجل باسم قد دل العقل على صحة معناه إلا أن يسمى نفسه بذلك (4).

وقد كانت هذه المسألة بالخصوص سببا لانفصال أبى الحسن الأشعري عن المعتزلة ، حيث ناظر أستاذه الجبائى فيها ، فقال الأشعري : إن طريقى فى مأخذ أسماء الله الإذن الشرعى ، دون القياس اللغوى (5).

1-1. التوحيد - للصدوق - : 102 ح 15.

2-2. التوحيد - للصدوق - : 300 رقم 6.

3-3. أوائل المقالات : 58.

4-4. مقالات الإسلاميين 2 / 185.

5-5. مذاهب الإسلاميين 1 / 501.

وبهذا انضم الأشاعرة إلى المسلمين فى توقيفية الأسماء.

وقد ذكر الغزالي فى هذا الباب تفصيلا ، وهو يتحدث عن اسم «الجسم» وهذا نصه.

ندعى : أن صانع العالم ليس بجسم ، لأن كل جسم فهو متألف من جوهرين متحيزين ... ونحن لا نعى بالجسم إلا هذا.

فإن سماه «جسما» ولم يرد هذا المعنى ، كانت المضايقة معه بحق اللغة ، أو بحق الشرع ، لا بحق العقل. فإن العقل لا يحكم فى إطلاق الألفاظ ونظم الحروف والأصوات التى هى اصطلاحات (1).

وقال فى موضع آخر : العقل عندنا لا يوجب الامتناع من إطلاق الألفاظ ، وإنما يمنع عنه : إما لحق اللغة ، وإما لحق الشرع :

أما حق اللغة : فذلك إذا ادعى أنه موافق لوضع اللسان ، فيبحث عنه ، فإن ادعى واضعه له أنه اسمه على الحقيقة ، أى واضع اللغة وضعه له فهو كاذب على اللسان ، وإن زعم أنه استعاره ، نظرا إلى المعنى الذى به شارك المستعار منه ، فإن صلح للاستعارة لم ينكر عليه بحق اللغة ، وإن لم يصلح قيل له. أخطأت على اللغة ، ولا يستعظم ذلك إلا بقدر استعظام صنيع من يبعد فى الاستعارة ، والنظر فى ذلك لا يليق بمباحث المعقول.

وأما حق الشرع ، وجواز ذلك وتحريمه ، فهو بحث فقهى يجب طلبه على الفقهاء ، إذ لا فرق بين البحث عن جواز إطلاق الألفاظ من غير إرادة معنى فاسد ، وبين البحث عن جواز الأفعال.

وفيه رأيان :

أحدهما : أن يقال : لا يطلق اسم فى حق الله تعالى إلا بالإذن ، وهذا لم يرد فيه إذن.

ص : 88

وثانيهما : أن يقال : لا يحرم إلا بالنهي ، وهذا لم يرد فيه نهى .

فينظر : فإن كان يوهم خطأ ، فيجب الاحتراز منه ، لأن إيهام الخطأ في صفات الله تعالى حرام .

وإن لم يوهم خطأ لم يحكم بتحريمه .

فكلا الطريقتين محتمل .

ثم الإيهام يختلف باللغات وعادات الاستعمال ، فرب لفظ يوهم عند قوم ، ولا يوهم عند غيرهم (1) .

وأجمع ما رأيت بهذا الصدد ما ذكره الشيخ الشهيد ، ونقله الكفعمي ، وهذا نصه . هنا فائدة يحسن بهذا المقام أن نسفر قناعها ، ونحدر لفاعها ، وهى : أن الأسماء التى ورد بها السمع ، ولا شئ منها يوهم نقصا يجوز إطلاقها على الله تعالى إجماعا وما عدا ذلك ، فأقسامه ثلاثة :

الأول : ما لم يرد به السمع ويوهم نقصا فيمتنع إطلاقه على الله تعالى إجماعا ، كالعارف ، والعاقل ، والفظن ، والذكى لأن المعرفة قد تشعر بسبق فكرة ، والعقل هو المنع عما لا يليق ، والفتنة والذكاء يشعران بسرعة الإدراك لما غاب عن المدرك .

وكذا المتواضع : لأنه يوهم الذلة ، والعلامة : لأنه يوهم التأنيث ، والدارى : لأنه يوهم تقدم الشك .

وما جاء فى الدعاء من قول الكاظم عليه السلام - فى دعاء يوم السبت - « يا من لا يعلم ولا يدرى كيف هو؟ إلا هو» يوهم (2) جواز هذا ، فيكون مرادفا للعلم .

ص : 89

---

1-1 .1 الاقتصاد - للغزالي - : 20 - 21 .

2-2 .2 كلمة «يوهم» ساقطة من نسخة المصباح ، وواردة فى قواعد الشهيد .

الثانى : ما ورد به السمع ، ولكن إطلاقه فى غير مورده يوهم النقص ، فلا يجوز ، كأن يقول . يا ماكر ويا مستهزئ ، أو يحلف به .

قال الشهيد رحمه الله فى قواعده : ومنع بعضهم أن يقول : «اللهم امكر بفلان» وقد ورد فى دعوات المصباح : «اللهم استهزئ به ولا تستهزئ بى» .

الثالث : ما خلا عن الايهام ، إلا أنه لم يرد به السمع كالنجى ، والأريحي .

قال الشهيد رحمه الله . والأولى التوقف عما لم يثبت التسمية به ، وإن جاز أن يطلق معناه عليه (1) .

إذا عرفت ذلك ، فنقول :

قال الشيخ نصير الدين أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسى - قدس الله سره - فى فصوله .

كل اسم يليق بجلاله ، ويناسب كماله مما لم يرد به إذن يجوز إطلاقه عليه تعالى ، إلا أنه ليس من الأدب ، لجواز أن لا يناسبه تعالى من وجه آخر (2) .

قلت : فعنده يجوز أن يطلق عليه الجوهر لأن الجوهر قائم بذاته ، غير مفتقر إلى الغير ، والله تعالى كذلك .

وقال الشيخ على بن يوسف بن عبد الجليل فى كتابه «منتهى السؤل» : لا يجوز أن يطلق على الواجب تعالى صفة لم يرد فى الشرع المطهر إطلاقها عليه ، وإن صح اتصافه بها معنى ، كالجوهر مثلا ، بمعنى القائم بذاته ، لجواز أن يكون فى ذلك مفسدة خفية لا نعلمها ، فإنه لا يكفى فى إطلاق الصفة على الموصوف ثبوت معناها له ، فإن لفظتى . «عز» و «جزل» لا يجوز إطلاقهما على النبى صلى الله عليه وآله وإن كان عزيزا جليلا فى قومه ، لأنهما يختصان بالله - تعالى ، ولولا عناية الله ورأفته بعباده ، فى

ص: 90

1-1 . القواعد والفوائد 2 / 176 - 178 .

2-2 . الفصول النصيرية : 17 - 18 .

إلهام أنبيائه أسماءه ، لما جسر أحد من الخلق ولا يهيم ، فى إطلاق شئ من هذه الأسماء والصفات عليه سبحانه.

قلت : هذا القول أولى من قول صاحب «الفصول» المتقدم آنفا ، لأنه إذا جاز عدم المناسبة - ولا ضرورة داعية إلى التسمية - وجب الامتناع ما لم يرد به نص شرعى من الأسماء ، وهذا معنى قول العلماء : «إن أسماء الله تعالى توقيفية» أى موقوفة على النص والإذن الشرعى (1).

وأما موقف هشام من مسألة الأسماء :

وبعد أن عرفنا أن هشاما لم يخالف الحق فى مسألة التوحيد والتنزيه ، ولكنه كان له رأى خاص فى كلمة «الجسم» حيث كان يطلقها على البارئ تعالى على معنى «شئ موجود» فى مقولته : «جسم لا كالأجسام» فهى عنده بمعنى «شئ لا كالأشياء» ، فخلافه منحصر فى إطلاق اسم «الجسم» على البارئ من دون إرادة معناه المعروف.

وعرفنا - أيضا - أن أعلام الشيعة وكافة الفرق الإسلامية اعترفوا بعدم دلالة هذه المقولة على التجسيم المعنوى لله تعالى.

لكن ، بما أن الحق فى الأسماء أنها توقيفية ، فلا مجوز إطلاق أى اسم على البارئ تعالى إلا بتوقيف ، وورود إذن من الشرع بذلك ، وقد اتفقت كلمة المسلمين ، إلا من شذ ، على ذلك كما ذكرنا.

وقد تفرد هشام من بين الطائفة بمخالفته فى كلمة «الجسم» حيث اصطاح لها معنى «الشئ» فأطلقها على البارئ تعالى فى مقولته.

فأصبح لذلك موردا للنقد الشديد من قبل الأئمة عليهم السلام والعلماء ،

ص: 91



وتركز تقدمهم له على هذه النقطة بالذات ، يعنى مخالفته للطائفة فى إطلاق الاسم على البارئ تعالى ، كما قال المفيد : كان هشام بن الحكم شيعيا وإن خالف الشيعة كافة فى أسماء الله تعالى (1).

ففى حديث محمد بن الفرغ الرخجى ، قال. كتبت إلى أبى الحسن عليه السلام ، أسأله عما قال هشام بن الحكم فى «الجسم»؟ وهشام بن سالم فى «الصورة»؟.

فكتب عليه السلام : دع عنك حيرة الحيران ، واستعد بالله من الشيطان ، ليس القول ما قال الهشامان (2).

فالملاحظ أن المنسوب إلى هشام فى كلام الراوى هو «القول فى الجسم» لا «القول بالجسم» - ومعناه : أن له مقالة فى لفظ «الجسم» وأنه يعنى به غير ما هو المفهوم المتعارف منه.

وإلا ، فالذى يقول بالتجسيم الاعتقادى ، فهو يقول. إنه جسم كالأجسام ، بينما هشام يقول : إنه لا كالأجسام.

والحاصل. أن الفرق واضح بين القول فى الجسم ، وبين القول بالجسم ، كما أشرنا سابقا.

ويمكن استفادة التركيز على هذه الجهة - أى كون خلاف هشام فى مسألة اللفظ - من قول الإمام عليه السلام : «ليس القول ما قال الهشامان» حيث جعل التركيز فى النفى على القول ، فلاحظ.

ويدل على أن الروايات المتهمة على هشام ، إنما تنظر إلى قضية مخالفة هشام فى الأسماء واللفظ ، أنها احتوت على المقولة ، ثم عقب فيها الإمام عليه السلام بما ذكره عن التجسيم ، كما فى حديث الحمانى قال : قلت لأبى الحسن موسى بن جعفر عليه السلام : إن هشام بن الحكم زعم : أن الله «جسم ، ليس كمثله شئ» عالم ،

ص : 92

1-1. أوائل المقالات : 43.

2-2. التوحد - للصدق - : 97 ح 2.

سميع ، بصير ، قادر ، متكلم ، ناطق ، والكلام والقدرة والعلم تجرى مجرى واحدا ، ليس شئ منها مخلوقا.

فقال : قاتله الله ، أما علم أن الجسم محدود ، والكلام غير المتكلم ، معاذ الله وأبرأ إلى الله من هذا القول ، لا جسم ، ولا صورة ، ولا تحديد ، وكل شئ سواه مخلوق ، وإنما تكون الأشياء بإرادته ومشئته من غير كلام ، ولا تردد فى نفس ، ولا نطق بلسان (1).

فإن المقولة على مصطلح هشام لا تدل على التجسيم المعنوى ، كما أثبتنا مفصلا ، فلا يكون - كلام الإمام عليه السلام متوجها إلى هذه الجهة ، بل إلى جهة المخالفة فى كلامه ، وهى مشكلة إطلاقه اسم الجسم على البارئ تعالى.

وكذلك رواية يونس بن ظبيان ، قال : دخلت على أبى عبد الله عليه السلام فقلت له. إن هشام بن الحكم يقول قولاً عظيماً ، إلا أنى أختصر لك منه أحرفاً ، يزعم : أن الله جسم ، لأن الأشياء شيان : جسم وفعل الجسم ، فلا مجوز أن يكون الصانع بمعنى الفعل ، ويجوز أن يكون بمعنى الفاعل.

فقال أبو عبد الله عليه السلام : ويله ، أما علم أن الجسم محدود متناه ، والصورة محدودة متناهية ، فإذا احتمل الحد احتمل الزيادة والنقصان ، وإذا احتمل الزيادة والنقصان كان مخلوقا.

قال. قلت : فما أقول؟

قال : لا جسم ، ولا صورة ، وهو مجسم الأجسام ، ومصور الصور ، لم يتجزأ ، ولم يتناه ، ولم يتزايد ، ولم يتناقص (2).

لو كان كما يقول ، لم يكن بين الخالق والمخلوق فرق ، ولا بين المنشئ والمنشأ ، لكن هو المنشئ ، فرق بين من جسمه وصوره وأنشأه ، إذ كان لا يشبهه

ص: 93

1-1. التوحيد - للصدوق - : 100 ح 8.

2-2. إلى هنا أورد المفيد فى الحكايات : 132.

شئى ، ولا يشبه شيئاً (1).

فكلام الإمام عليه السلام «ويله. إلى آخره» المذكور بعد دليل مصطلح هشام الذى هو الأساس لمقولته ، وقد عرفنا أن المقولة لا تدل إلا على التجسيم اللفظى والاسمى ، فمقصود الإمام عليه السلام الاستتكار على هشام أن يستعمل كلمة الجسم - ولو على مصطلحه - اسماً للبارئ تعالى ، مع أن المفهوم العرفى العام للكلمة هو المحدود المتناهى!

ورواية الصقر بن أبى دلف ، قال : سألت أبا الحسن [الهادى] على بن محمد ابن على بن موسى الرضا عليهم السلام عن التوحيد ، وقلت له : إنى أقول بقول هشام ابن الحكم؟

فغضب عليه السلام ثم قال : ما لكم ولقول هشام! إنه ليس منا من زعم أن الله عزوجل «جسم» ونحن منه براء فى الدنيا والآخرة.

يا بن أبى دلف : إن الجسم محدث ، والله محدثه ومجسمه (2).

حيث جعل المدار فيها على «قول هشام» وقد عرفنا أن قوله هو التجسيم الاسمى دون المعنوى.

ولعل ما ورد فى الروايات من نسبة القول بالجسم [بنحو مطلق] إلى هشام ، من أثر عدم درك بعض الرواة لمقولة هشام بشكلها الدقيق وتصورهم أنه يقول بالتجسيم المنصرف إلى الحقيقى ، وعرضهم ذلك على الأئمة عليهم السلام ، فكان ذلك يستدعى هجوم الأئمة على ذلك ، وعلى المنقول عنه الذى هو هشام (3).

وكذلك يمكن حمل الروايات المتضمنة لاختلاف الأصحاب فى الجسم والصورة ، على تنازعهم فى إطلاق لفظى «الجسم» أو «الصورة» عليه تعالى لا القول

ص: 94

1-1. التوحيد - للصدوق - : 99 ح 7.

2-2. التوحيد - للصدوق - : 104 ح 8.

3-3. التوحيد - للصدوق - . 98 ح 4 و 99 ح 6.

بأنه جسم أو صورة (1).

لوضوح كون هذا القول كفرا مخرجا عن الملة ، فكيف يمكن أن يقع في الطائفة نزاع كبير في ذلك ، وهو لم ينقل عن أحد من رجال الشيعة ، كما نقل عن بعضهم القول بإطلاق اسم «الجسم».

ثم إن رواية نقلها الكشي ، تحدث فيها عن مخاصمة جمع من كبار الأصحاب فيما اختلفوا فيه من التوحيد وصفة الله عزوجل ، فكتب أحدهم إلى أبي الحسن موسى الكاظم عليه السلام يحكى له مخاطبتهم وكلامهم ويسأله أن يعلمه. ما القول الذى ينبغى أن ندين الله به من صفة الجبار؟

فأجابه فى عرض كتابه : إن الله أجل وأعلى وأعظم من أن يبلغ كنه صفته ، فصفوه بما وصف به نفسه ، وكفوا عما سوى ذلك (2).

فالظاهر من السؤال والجواب ، هو أن البحث والمناظرة والخلاف الواقع بين الأصحاب إنما كان فى إطلاق الصفات على الله تعالى.

وهذا القدر من تصرف هشام ، فى لفظ «جسم» ولو بالتواضع والاصطلاح لم يكن مستساغا من شخصية علمية عظيمة مثل هشام ، لأن شخصا مقتدرا قد تسنم القمة السماء فى علم الكلام ، والمناظرة ، وهو منسوب إلى مذهب الشيعة ، مذهب أهل البيت عليهم السلام لا بد أن لا يغفل عن أن الأعداء مترصدون له ولأمثاله من أنصار الحق ، لاقتناص أية كلمة ، ليقيموا الدنيا ولا يقعدوها ، ويجعلوا من الحبة قبة - كما يقول المثل - ويغروا بنا كلابهم ، ويشيروا علينا غوغاءهم ، ويتهموا كل الطائفة ، من أولها إلى آخرها ، حتى الأئمة الأطهار سلام الله عليهم دعائم العدل والتوحيد.

فكان لا بد لهشام أن يتأبى من استعمال هذه الكلمة لأنها مدعاة لاتهامه بالتجسيم ، ومغرية للجهلة بالهجوم عليه ، وعلى الطائفة التى ينتمى إليها.

ص: 95

1-1. التوحيد - للصدوق - : 100 ح 9 و 101 ح 12 و 13 و 14.

2-2. اختيار معرفة الرجال : 279 - 280 ح 500.

فمع أننا عرفنا أن المقولة «جسم لا كالأجسام» ليست إلا دليلاً على التنزيه ، نافية لحد التعطيل وحد التشبيه ، وبالرغم من اعتراف كافة الفرق الإسلامية بأنها لا تدل على التجسيم الحقيقي ، وإن دلت على التجسيم اللفظي الاسمي ، فمع كل هذا نجد أن أصحاب الفرق قد حاكوا تلك الحكايات البشعة ضد هشام ونسبوا إليه زورا وبهتانا ، واختلقوا مذهباً وهمياً نسبوه إليه باسم «الهشامية» ، إلى آخر الترهات التي يندى لها الجبين.

فلأجل مثل هذه الغفلة من هشام ، هذه الغفلة التي سببت للأئمة عليهم السلام هذه المشاكل ، وللطائفة هذه العراقيل والانتهاكات ، مما كانت في غنى عنه ، لجأ الأئمة عليهم السلام إلى توجيه العتاب الشديد إلى هشام ومحاسبته على ذلك حساباً عسيراً ، دفعا للاتهامات الواردة على الشيعة.

كما أن ما ذكره الأئمة عليهم السلام فيه توجيه للأئمة إلى الحق في عقيدة التوحيد ، ونفى التجسيم عن ساحة عقيدتهم ، وفي كثير منها توجيه بشكل أو آخر إلى أن فعل هشام إنما كان مصطلحاً خاصاً به ، وأن إطلاقه كلمة «الجسم» كان على خلاف رغبة الشارع وإذنه ، دون أن يكون له قول بالتجسيم الحقيقي.

ومهما يكن سبب تصرف هشام هذا ، وسبب صدور هذه المقولة منه ، فإن تسببها لمشاكل على الطائفة مما لا يرتاب فيه ، وهي زلة منه بلا ريب.

إلا أن من الأعلام من يعتقد أنه قد رجع حتى عن التجسيم بالاسم.

قال الشيخ المفيد : وقد روى أنه رجع عن القول بعد ذلك (1).

وقال الكراجكي : وأما موالاتنا هشاماً فهي لما شاع منه واستفاض من تركه القول بالجسم الذي كان ينصره ، ورجوعه عنه ، وإقراره بخطئه فيه ، وتوبته منه (2).

وقد يؤيد هذا بما روى عن هشام بن الحكم أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن أسماء الله عز وجل واشتقاقها؟

ص: 96

1-1. الحكايات : 131.

2-2. كنز الفوائد - للكراجكي - : 197.

فقال له : «الله» مشتق من «إله» و «إله» يقتضى مألوها ، والاسم غير المسمى ، فمن عبد الاسم دون المعنى فقد كفر ولم يعبد شيئا ، ومن عبد الاسم والمعنى فقد أشرك وعبد الاثنين ، ومن عبد المعنى دون الاسم فذاك «التوحيد».

أفهمت يا هشام.

قال : قلت : زدنى.

قال : لله عزوجل تسعة وتسعون اسما ، فلو كان الاسم هو المسمى لكان كل اسم منها هو إلهها ، ولكن الله عزوجل معنى يدل عليه بهذه الأسماء وكلها غيره.

يا هشام ، الخبز اسم للمأكل ، والماء اسم للمشروب ، والثوب اسم للملبوس ، والنار اسم للمحرق.

أفهمت يا هشام فهما تدفع به عنا وتنافر أعداءنا والملحدين فى الله والمشركين مع الله عزوجل غيره.

قلت : نعم.

فقال : نفعك الله به ، وثبتك ، يا هشام.

قال هشام : فوالله ما قهرنى أحد فى التوحيد حينئذ حتى قمت مقامى هذا (1).

ولا يظن بهشام : أن يكون بعد هذا الحديث الشريف ممن يصر على القول فى التجسيم بمصطلحه الخاص ، أى التجسيم اللفظى الاسمى.

وكذلك دعاء الإمام عليه السلام له بالثبات ، فإن ذلك لا يمكن أن يكون لمن يخالف النصوص ويلتزم بالتجسيم اللفظى المخالف لمسألة توقيفية الأسماء ، كما شرحناه.

مضافا إلى أن ما ورد فى مدح هشام على لسان الأئمة والعلماء حتى المعاصرين

ص: 97

يدل على عظمة هشام ، وقوته في العلم والعمل ، بما لا يصح معه فرض مخالفته في أمر الأسماء إلى حد العتاب!

فهذا المدح يكشف عن رجوعه إلى الحق حتى في أمر الأسماء ، ذلك الموضوع الذي أدى إلى حزاة استتكرت على هذا المفكر العملاق ، فبراً بالتوبة المنقولة ساحته عن كل تهمة وشبهة.

وقد أفصحت نصوص مادحة له عن أكثر من ذلك.

فقد قال المفيد : هشام بن الحكم كان من أكبر أصحاب أبي عبد الله جعفر ابن محمد عليه السلام ، وكان فقيها ، وروى حديثا كثيرا ، وصحب أبا عبد الله عليه السلام وبعده أبا الحسن موسى عليه السلام ، وبلغ من مرتبته وعلوه عند أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام ، أنه دخل عليه بمنى ، وهو غلام ، أول ما اختط عارضاه ، وفي مجلسه شيوخ الشيعة. فرفعه على جماعتهم ، وليس فيهم إلا من هو أكبر سنا منه ، فلما رأى أبو عبد الله عليه السلام أن ذلك الفعل قد كبر على أصحابه قال : هذا ناصرنا بقلبه ، ولسانه ، ويده (1).

وروى المفيد عن الصادق عليه السلام أنه قال لهشام : مثلك من يكلم الناس (2).

وقال المرتضى : ومما يدل على براءة هشام من هذه التهم : ... ما روى عن الإمام الصادق في قوله عليه السلام : هشام بن الحكم رائد حقنا ، وسابق قولنا ، المؤيد لصدقنا ، والدافع لباطل أعدائنا ، من تبعه وتبع أثره تبعنا ، ومن خالفه ، وألحد فيه فقد عادانا وألحد فينا (3).

وقال ابن النديم : هشام بن الحكم ... من جلة أصحاب أبي عبد الله جعفر ابن محمد عليه السلام ، وهو من متكلمي الشيعة الإمامية ، وبطانتهم ، وممن دعا له

ص: 98

1-1. الفصول المختارة : 28.

2-2. تصحيح الاعتقاد : 218 ، والشافى - للمرتضى - : 12.

3-3. الشافى - للمرتضى - : 12 ، ومعالم العلماء : 128 رقم 862.

الصادق عليه السلام ، فقال : أقول لك ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله لحسان ، لا تزال مؤيدا بروح القدس ما نصرتنا بلسانك» (1).

وفى هذا الحديث إيماء إلى زلة هشام فى مسألة اللفظ ، التى تبرأ منها برجوعه ويدل على ذلك بوضوح ما قاله زميله المتكلم العظيم على بن إسماعيل الميثمى - لما بلغه مطاردة الخليفة هارون العباسى لهشام - . إنا لله وإنا إليه راجعون ، على ما يمضى من العلم إن قتل ، فلقد كان عضدنا وشيخنا ، والمنظور إليه بيننا (2).

ولئن استغل الأعداء بعمد ، وبعض المغفلين من دون قصد ، ظاهر المقولة فى التهجم على هشام ، فالأمل أن نكون قد وفقنا فى هذا البحث لأن نبدى جانبا من عظمة الرجل ، وبرأته من كل ما اتهموه به ، بشرحنا للمقولة ، على مصطلحه .

وإلى هنا نطوى نهاية البحث ، ونسأل الله التوفيق للدفاع عن الحق وأهله .

وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين .

\*\*\*

ص: 99

---

1-1 . الفهرست - للنديم - : التكملة - 224 . وانظر الشافى - للمرتضى - 12 .

2-2 . اختيار معرفة الرجال . 263 رقم 477 .



1 - الإحتجاج على أهل اللجاج.

تأليف : أبى منصور أحمد بن على بن أبى طالب ، الطبرسى (ق 6).

تحقيق السيد محمد باقر الموسوى الخرسان ، مؤسسة الأعلمى ، بيروت 1403 هـ.

2 - الاختلاف فى اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة.

تأليف. عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكاتب الدينورى (ت 276).

تعليق وتصحيح. الشيخ محمد زاهد الكوثرى ، مكتبة القدسى - مصر 1349 هـ.

3 - اختيار معرفة الرجال ، (المعروف برجال الكشى).

اختصار الشيخ الطوسى أبى جعفر ، محمد بن الحسن الطوسى (ت. 460).

تحقيق الشيخ حسن المصطفوى - مشهد 1968.

4 - الإقتصاد فى الاعتقاد :

تأليف : الغزالى محمد الطوسى ، الطبعة الأولى ، مكتبة الحسين / القاهرة.

5 - الإنتصار فى الرد على «فضيحة المعتزلة» لابن الراوندى.

تأليف : أبى الحسين ، عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الحناتى المعتزلى.

تحقيق د. نيرج السويدى. دار قابس. دمشق 1986.

6 - الأنساب

تأليف : السمعانى ، عبد الكريم بن محمد التميمى (ت 562).

نشر : مرجليوث ، ليدن 1912 أعادته مكتبة المثنى - بغداد.

7 - أوائل المقالات فى المذاهب المختارات.

تأليف : الشيخ المفيد أبى عبد الله ، محمد بن محمد بن النعمان البغدادى (ت 413).

تقديم : الشيخ فضل الله الزنجانى ، المطبعة الحيدرية - النجف 1393.

8 - الإيمان.

مجلة شهرية أصدرها الشيخ موسى اليعقوبي ، فى النجف ، السنة الأولى 1383 هـ.

9 - بلاغة الإمام على بن الحسين عليه السلام.

تأليف : الشيخ جعفر عباس الحائرى.

ص: 100

الطبعة الثانية - مطبعة كربلاء - كربلاء 1383 هـ.

10 - تاريخ الجهمية والمعتزلة

تأليف : الشيخ جمال الدين القاسمي

الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة - بيروت 1405 هـ.

11 - تاريخ الفرق الإسلامية.

تأليف : علي مصطفى الغرابي.

مطبعة محمد علي صبيح - القاهرة ، الطبعة الثانية 1378 هـ.

12 - تأويل مختلف الحديث.

تأليف : عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكاتب الدينوري (ت 276).

تحقيق : محمد زهيرى النجار - دار الجيل - بيروت 1393 هـ.

13 - تراثنا.

مجلة فصلية تصدر عن مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم.

14 - التعريفات.

تأليف. السيد الشريف الجرجاني على بن محمد ، الطبعة الأولى ، المطبعة الخيرية - القاهرة 1306.

15 - تفسير القمى.

تأليف : الشيخ على بن إبراهيم أبى الحسن القمى.

16 - تكملة ديوان الأصول. لابن رشيد.

تأليف : الدكتور محمد عبد الهادى أبو ريدة.

مطبعة دار الكتب - القاهرة 1969.

17 - تليس إبليس أو نقد العلم والعلماء.

تأليف : عبد الرحمن أبى الفرج ابن الجوزى (ت 597).

تصحیح. محمد منیر الدمشقی.

إدارة الطباعة المنيرية - مصر.

18 - التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع.

تألیف. محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطی (ت 377).

ص: 101

تقديم وتعليق : الشيخ محمد زاهد الكوثري.

مكتبة المعارف - بيروت 1388 هـ.

19 - تنقيح المقال فى أحوال الرجال.

تأليف : الشيخ عبد الله المامقانى (ت 1351).

المطبعة المرتضوية - النجف 1352.

20 - التوحيد.

تأليف : الشيخ الصدوق محمد بن على بن الحسين القمى (ت 385).

تعليق : السيد هاشم الحسينى الطهرانى . مكتبة الصدوق - طهران 1398.

21 - الحكايات.

إملاء الشيخ المفيد على السيد الشريف المرتضى.

تحقيق : السيد محمد رضا الحسينى ، نشر فى مجلة (تراثنا) الفصلية - الصادرة عن مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم العدد (17) سنة 1409 هـ.

22 - الحور العين.

تأليف : الأمير أبى سعيد بن نشوان الحميرى (ت 573).

تحقيق : كمال مصطفى - أعيد طبعه فى طهران 1973.

23 - ديوان الأصول.

تأليف : أبى رشيد ، سعيد بن محمد النيسابورى.

تحقيق : د. محمد عبد الهادى أبو ريذة. مطبعة دار الكتب - القاهرة 1969.

24 - رجال البرقى.

المنسوب إلى أحمد بن أبى عبد الله البرقى! منشورات جامعة طهران 1962 - طهران.

25 - الرجال.

تأليف : الحسن بن علي بن داود ، تقي الدين الحلبي (ت بعد 707).

تحقيق : السيد محمد صادق بحر العلوم رحمه الله.

المطبعة الحيدرية - النجف 1392.

26 - رجال النجاشي.

ص: 102

تأليف : أحمد بن علي بن أحمد بن العباس الأسدي الكوفي (ت 450).

تحقيق. السيد موسى الزنجاني.

مؤسسة النشر الإسلامي - قم 1407.

27 - سير أعلام النبلاء.

للذهبي.

دار الرسالة.

28 - الشافي.

للبيد الشريف المرتضى ، علم الهدى ، علي بن الحسين الموسوي (ت 436).

طبعة الحجر - إيران.

29 - الشامل في أصول الدين.

للجويني.

ط. ريتز - الإسكندرية - مصر.

30 - شرح أسماء الله الحسنى = لوامع البيئات. للرازي.

31 - شرح الأصول الخمسة.

تأليف : القاضي عبد الجبار بن أحمد.

تحقيق. د. عبد الكريم عثمان. مكتبة وهبة - القاهرة 1384 هـ.

32 - شرح المواقف.

للسيد الشريف ، طبعة تركيا.

33 - شرح نهج البلاغة.

لابن أبي الحديد المعتزلي.

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم.

34 - الشيخ محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين.

(حاشية الشيخ محمد عبده على شرح الدواني للعقائد العضدية)

تحقيق : د. سليمان دنيا. دار إحياء الكتب العربية - 1377 هـ.

35 - الصواعق المحرقة.

تأليف : أحمد بن حجر الهيتمي المكي (ت 974).

ص: 103



المطبعة الميمنية - مصر 1312 هـ.

36 - الصلة بين التشيع والتصوف.

تأليف : د. كامل مصطفى الشيبى.

الطبعة الثانية - دار المعارف - مصر 1969.

37 - ضحى الإسلام.

تأليف : أحمد أمين.

الطبعة السابعة مكتبة النهضة المصرية - 1964.

38 - فتح البارى شرح صحيح البخارى.

تأليف : ابن حجر العسقلانى.

39 - الفرق بين الفرق.

تأليف : عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادى التميمى (ت 439).

تحقيق : محمد محبى الدين عبد الحميد - مكتبة محمد على صبيح - القاهرة.

40 - الفصل فى الملل والأهواء والنحل.

تأليف : على بن حزم الأندلسى الظاهرى (ت 456).

طبع مصر ، وأعادته مكتبة المثنى - بغداد.

41 - الفصول المختارة من العيون والمحاسن.

اختيار السيد الشريف المرتضى.

المطبعة الحيدرية - النجف ، وأعادته مكتبة الداورى - قم.

42 - الفصول النصيرية (فصول العقائد)

تأليف : الخواجة نصير الدين الطوسى

طبع بالمطبعة الرحمانية بمصر 1341 هـ.

43 الفكر الشيعى والنزعات الصوفية.

تأليف : د. كامل مصطفى الشيبى.

الطبعة الأولى - مكتبة النهضة - بغداد 1386 هـ.

44 - الفهرست

تأليف : الشيخ الطوسى محمد بن الحسن أبى جعفر (ت 460).

ص: 104

صححه وعلق عليه : السيد محمد صادق بحر العلوم رحمه الله.

المطبعة الحيدرية - النجف : 138 هـ

45 - الفهرست.

تأليف : أبي الفرج محمد بن إسحاق النديم الوراق.

تحقيق. رضا تجدد - طهران 1391.

46 - فى التوحيد = ديوان الأصول لأبى رشيد.

47 - القواعد والفوائد

تأليف : الإمام الشيخ محمد بن مكى الشهيد الأول (المقتول عام 786).

تحقيق : الشهيد السيد عبد الهادى الحكيم رحمه الله ،

منشورات مكتبة المفيد - قم.

48 - الكافى.

تأليف. الشيخ أبى جعفر محمد بن يعقوب الرازى ، الشهير بالكلينى (ت 329).

دار الكتب - طهران.

49 - كلمة حول الرؤية.

للسيد الإمام شرف الدين العاملى (ت 1377).

مطابع النعمان / النجف 1387 هـ.

50 - كنز الفوائد.

تأليف : الكراچكى.

51 - لسان الميزان.

تأليف : ابن حجر العسقلانى.

طبع حيدر آباد - الهند ، أفتت مؤسسة الأعلمى.

52 - اللمع.

تأليف : الأشعري.

53 - اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية.

تأليف : جمال الدين المقداد بن عبد الله الأسدي السيوري الحلبي (ت 826).

تحقيق : الشهيد السيد محمد علي القاضي الطباطبائي - تبريز 1396 هـ.

ص: 105

54 - لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى الصفات (طبع باسم : شرح أسماء الله الحسنی).

تأليف : الرازی محمد بن محمد الخطیب الرازی فخر الدين ().

راجعه : طه عبد الرؤوف سعد - دار الكتاب العربي - بيروت 1404.

55 - مذاهب الإسلاميين.

تأليف : د. عبد الرحمن بدوی.

الجزء الأول ، دار العلم للملايين - بيروت 1971 م.

56 - مروج الذهب ومعادن الجوهر.

تأليف : أبي الحسن ، علي بن الحسين المسعودی (ت).

طبع بيروت في 7 أجزاء.

57 - مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار

تأليف : الإمام يحيى بن حمزة العلوی (ت 745).

تحقيق : محمد السيد الجليند - دار الفكر الحديث القاهرة 1973 م.

58 - المصباح (جنة الأمان الواقية)

تأليف : تقى الدين إبراهيم بن علي العاملي الكفعمي.

الطبعة الثالثة - مؤسسة الأعلمی - بيروت 1403 هـ.

59 - معالم العلماء.

تأليف : ابن شهر آشوب محمد بن علي المازندراني (ت 588).

تحقيق : السيد محمد صادق بحر العلوم - المطبعة الحيدرية - النجف 1380 هـ.

60 - معجم رجال الحديث.

تأليف. الإمام الخوئی السيد أبو القاسم الموسوی دام ظله.

الطبعة الأولى - النجف.

61 - معجم مقاييس اللغة.

لابن فارس.

62 - المغنى فى أبواب العدل والتوحيد.

تأليف : القاضى عبد الجبار بن أحمد المعتزلى الأسد آبادى (ت 415).

تحقيق : محمود محمد الخضيرى - المؤسسة المصرية - 1958 م.

ص: 106

63 - مغنى اللبيب عن كتب الأعراب.

لابن هشام الأنصارى ، مراجعة الأفغانى.

64 - مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين.

تأليف : الأشعري ، أبى الحسن على بن إسماعيل (ت 324).

تصحيح. هلموت ريتز - الطبعة الثالثة ، دار النشر فرانز - فيسبادن 1400 هـ.

وتحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة 1369 هـ.

65 - الممل والنحل.

تأليف : الشهرستانى محمد عبد الكريم.

تحقيق : عبد العزيز محمد الوكيل.

مؤسسة الحلبي وشركاه - القاهرة 1387 هـ.

66 - المواقف.

للأيجى ، مع شرحه للسيد الشريف.

67 - نهج البلاغة ، من كلام الإمام أمير المؤمنين عليه السلام.

جمع : السيد الشريف الرضى محمد بن الحسين الموسوى (406).

تحقيق. د. صبحى الصالح ، دار الكتاب اللبنانى - بيروت 1387 هـ.

68 - هشام بن الحكم أستاذ القرن الثانى فى الكلام والمناظرة.

تأليف. الشيخ عبد الله نعمة - بيروت 1959 م.

\*\*\*

أهل البيت (ع)

فى المكتبة العربية

(12)

السيد عبد العزيز الطباطبائى

حرف الميم

435 - مآثر النفوس القائمة من أكابر أبناء فاطمة

لأبى القاسم بن محمد بن أحمد الميركى ، من أعلام القرن الحادى عشر.

ألفه سنة 1007 هـ.

قال فى أوله بعد البسملة والديباجة : «إنى كنت مولعا فى أيام السفر بمطالعة كتب التاريخ والسير ، فلم أجد لأهل البيت كتابا مفردا يختص بذكر أخبارهم ، ويقتص مناقب أخبارهم...».

نسخة بالمكتبة الغربية فى الجامع الكبير فى صنعاء ، رقم 168 تاريخ ، كتبها محمد بن حسين بن أحمد السياغى بخط نسخى جيد ، وفرغ منه 25 ذى الحجة سنة 1373 هـ ، وفرغ من مقابلتها 25 محرم سنة 1374 هـ ، وهى فى 662 صفحة ، ذكرت فى فهرسها ص 694.

436 - المائة كلمة

من حكم أمير المؤمنين وقصار كلمه عليه السلام.

**السيد عبد العزيز الطباطبائى**

ص: 108



اختيار وجمع الجاحظ ، أبي عثمان عمرو بن بحر الكنانى - بالولاء - البصرى المعتزلى (163 - 255 هـ).

تجد ترجمته فى كثير من معاجم التراجم وكتب عنه محمد كرد على نحو المائة صفحة فى أمراء البيان 2 / 311 - 487 ، وأفرد أبو حيان التوحيدى كتابا فى أخباره وحياته سماه : «تقريب الجاحظ».

وكتب العصريون عنه الكثير الكثير فى الصحف العربية ، وخصصت مجلة «المورد» البغدادية عددا خاصا بالجاحظ ، وهو عددها الرابع من المجلد السابع 1399 = 1978 ، وألفوا كتباً عن حياته وأدبه منها : «الجاحظ معلم العقل والأدب» لشفيق جبرى ، و «أدب الجاحظ» لحسن السندوبى ، و «الجاحظ» لفؤاد أفرام البستانى ، و «الجاحظ» لحنا الفاخورى ، و «النثر الفنى وأثر الجاحظ فيه» لعبد الحكيم.

وأما المائة كلمة

فقد رواها عنه اثنان من تلامذته المختصين به : أحمد بن أبى طاهر طيفور أبو الفضل الكاتب البغدادى - المتوفى سنة 280 هـ - ، وابن قتيبة الدينورى - المتوفى سنة 276 هـ - .

ورواها ابن دريد عن أحمد بن أبى طاهر ، ورواها أبو أحمد العسكرى عن ابن دريد.

ورواها أخطب خوارزم ، تلميذ الزمخشري وخليفته ، فى كتاب «مناقب أمير المؤمنين عليه السلام» ص 270 بإسناده عنه (1).

====

له ترجمة فى إنباه الرواة 3 / 2. والجواهر المضيئة 2 / 188 ، والعقد الثمين 7 / 310 ، والغدير 4 / 397 - 407 ، والفوائد البهية : 41. وبيعة الوعاة 2 / 308.

له عدة مصنفات منها : «مقتل الحسين عليه السلام» مطبوع فى جزئين ، و «مناقب أمير المؤمنين عليه السلام»

ص: 109

---

1-1. أبو المؤيد الموفق بن أحمد الخوارزمى. ضياء الدين المكي ، تلميذ الزمخشري وأستاذ المطرزي المشتهر بأخطب خطباء خوارزم والخطيب الخوارزمى (1. 568 هـ).

قال. وأخبرنا الفقيه أبو سعيد الفضل بن محمد الأسترآبادى ، حدثنا أبو غالب الحسن بن علي بن القاسم ، حدثنا أبو علي الحسن بن أحمد الجهرمى بعسكر مكرم ، حدثنى أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد [العسكرى] حدثنى أبو بكر محمد ابن الحسن بن دريد ، قال : قال أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر صاحب أبي عثمان الجاحظ :

كان الجاحظ يقول لنا زمانا : إن لأمير المؤمنين مائة كلمة ، كل كلمة منها تعنى بألف كلمة من محاسن كلام العرب.

قال : وكنت أسأله دهرا بعيدا أن يجمعها لى ويمليها على ، وكان يعدنى بها ويتغافل عنها ضنا بها.

قال : فلما كان آخر عمره أخرج جملة من مسودات مصنفاته فجمع منها تلك الكلمات وأخرجها إلى بخطه ، فكانت الكلمات المائة هذه. لو كشف الغطاء ما ازددت يقينا ... (1).

وأما ابن قتيبة فقد أدرجها فى كتابه «عيون الأخبار» ذكره بروكلمن فى تاريخ الأدب العربى 1 / 144 من الأصل الألمانى و 1 / 179 من الترجمة العربية.

=====

وله : «الكفاية فى النحو» ألفه على غرار «المفصل» للزمخشرى كشرح على الأنموذج ، لم يطبع.

منه مخطوطة من القرن الثامن. فى مكتبة المدرسة الفيضية فى قم. رقم 3. ذكرت فى فهرسها 1 / 219.

وثلاث نسخ فى مكتبة المسجد الأعظم فى قم ، برقم 3166 و 578 وبآخر المجموعة 4. ذكرت فى فهرسها.

ومخطوطتان معها شرح على شواهدا ، إحداهما فى المكتبة المركزية بجامعة طهران ، برقم 5. ذكرت فى فهرسها 16 / 371 ، والأخرى فى كلية الإلهيات فى مشهد ، برقم 1716 ، ذكرت فى فهرسها 3 / 812.

ونسخة فى مكتبة البرلمان الإيرانى السابق مترجمة إلى الفارسية باللهجة الطبرية.

وأخرى فى المكتبة المركزية بجامعة طهران ، برقم 6967 ذكرت فى فهرسها 16 / 415.

ومخطوطتان فى مدرسة سبهاسالار فى طهران ، برقم 6924 و 8112 ذكرتا فى فهرسها 5 / 8. 440.

ومخطوطتان فى مكتبة ملك العامة فى طهران. برقم 2935 و 9. ذكرتا فى فهرسها 1 / 604.

10. وراجع مجلة : «المورد» العدد الخاص بالجاحظ ص 299 الموروث الجاحظى مخطوطا ومطبوعا ، بقلم هدى شوكة بهنام.

ص: 110

وبروكلمن هو الذى حقق كتاب «عيون الأخبار» ونشره فى أربعة أجزاء فى ألمانيا من سنة 1900 إلى سنة 1908.

وأدرجها الثعالبي فى كتابه «الإعجاز والإيجاز» ص 28 - 30 من طبعة مصر سنة 1897 م.

وأدرجها الخطيب الخوارزمي الموفق بن أحمد المكي - المتوفى سنة 568 هـ - فى كتاب «مناقب أمير المؤمنين عليه السلام» ص 270 ، ورواها بإسناده عن الجاحظ كما تقدم.

وذكرها كل من أبى الفتح الأمدى ناصح الدين محمد بن عبد الواحد - المتوفى سنة 510 هـ - فى مقدمة كتابه «غرر الحكم ودرر الكلم» وابن الشرفية الواسطى فى مقدمة كتابه «عيون الحكم والمواعظ» متعجبين من الجاحظ كيف اقتصر على هذه المائة فحسب!

مخطوطات المائة كلمة :

1 - مخطوطة سنة 559 هـ ، مع شرحها للرشيد الوطواط - المتوفى سنة .... هـ - ، فى مكتبة الغازى خسرو بيك فى سراييفو فى يوغسلافيا ، ضمن المجموعة رقم 798 ، ذكرت فى فهرسها 2 / 836.

2 - مخطوطة سنة 569 هـ ، فى مكتبة الجامعة الأمريكية فى بيروت ، ضمن المجموعة من 27 - 30 ، رقم التصنيف MS : 08. A 66 aA 297 سابقا ، رقم 264 ، ذكرت فى فهرسها ص 65.

3 - مخطوطة سنة 686 هـ ، مع الترجمة بالفارسية ، فى المكتبة السليمانية فى إسلامبول ، من كتب أيا صوفيا ، رقم 2052.

4 - مخطوطة القرنين 7 و 8 ، فى مكتبة أمبروزيانا ، ضمن المجموعة رقم D. 265 ، من الورقة 54 ب - 55 ب ، ذكرها الدكتور صلاح الدين المنجد فى فهرسها ، الجزء الثانى ، القسم الأول ص 41.

ص: 111

- 5 - مخطوطة سنة 733 هـ ، كتبها كمال الدين حسين الحافظ الهروي ، في مكتبة البلاط الإيراني (كتابخانه سلطنتی) رقم 202 ، وصفت في فهرسها للمخطوطات الدينية ص 870.
- 6 - مخطوطة سنة 764 هـ ، مع شرحها للوطواط ، في المكتبة الوطنية في باريس ، ضمن المجموعة رقم 3365 ، وصفها دوسلان في فهرسها ص 88 ، وذكرها الأستاذ دانش بزوه في نشرة المكتبة المركزية لجامعة طهران 9 / 299.
- 7 - مخطوطة سنة 772 هـ ، كتبت في بغداد ، ضمن مجموعة في الخزانة الغروية في النجف الأشرف ، ذكرت في العدد الخاص بالجاحظ من مجلة «المورد» البغدادية ص 299.
- 8 - مخطوطة سنة 772 هـ ، بخط نسخي مشكول ، في مكتبة المتحف العراقي ببغداد ، رقم 14777 / 3 ، ذكرت في فهرسها لمخطوطات الأدب ص 532 ، وربما تكون هي التي كانت في الخزانة الغروية فتسربت إلى هناك؟!
- 9 - مخطوطة القرن الثامن مع شرح الوطواط ، في مكتبة عاطف أفندي في إسلامبول ، ضمن المجموعة رقم 2207.
- 10 - مخطوطة سنة 877 هـ مع شرح الوطواط ، في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام في مشهد ، بأول المجموعة رقم 7136.
- 11 - مخطوطة القرن العاشر تتخللها ترجمة فارسية ، كتبها بابا دوست بن خواجه محمد البخاري ، في مكتبة طوبوقبو في إسلامبول ، رقم 5122 ، ذكرت في فهرسها للمخطوطات العربية 3 / 708.
- 12 - مخطوطة القرن العاشر ، في مكتبة المتحف العراقي ببغداد ، رقم 23944 ، ذكرت في فهرسها لمخطوطات الأدب ص 532.

هذا ما عثرنا عليه من مخطوطات الكتاب. من القرن السادس حتى القرن العاشر ، وأما من بعد القرن العاشر فمخطوطاته كثيرة شائعة لا نطيل الكلام بذكرها ، فمنها مثلا أربع نسخ في المتحف العراقي ، ذكرت في فهرسها ص 532 - 533 ، وثلاث نسخ في برلين بالأرقام 8856 و 8857 و 8657 وهذه مع ترجمة فارسية وشرح لمحمد بن

محمد بن عبد الرشيد ، المتوفى سنة 509 هـ (1).

وأما شروحاتها وترجمتها إلى اللغات الأخرى فكثيرة يعسر إحصاؤها ، وقد سبق وأن ذكرنا ما وجدنا من ذلك بشئ من البسط في العدد الخاص بالشيخ الرضى من مجلة «تراثنا» هذه ، وهو العدد الخامس 1406 هـ ، ص 33 - 39. فراجع طبعاته :

1 - طبعه وليم بول مع ترجمته إلى الإنجليزية في أدنبرة سنة 1832 م.

2 - طبع في تبريز سنة 1259 هـ.

3 - طبع ضمن مجموعة «التحفة البهية» سنة 1302 في إسلامبول ، ص 107 - 114.

4 - وطبع في طهران سنة 1304.

5 - طبع في تبريز سنة 1312 هـ.

6 - طبع مع «الشهاب» للشيخ يحيى البحراني في إيران سنة 1322 هـ.

7 - طبع ضمن «التحفة البهية» في إسلامبول سنة 1341 هـ.

8 - طبع في صيدا سنة 1341 هـ.

9 - وطبع ضمن «الإعجاز والإيجاز» للثعالبي بطبعاته في مصر وبيروت كما تقدم.

437 - ما أنزل الله من القرآن في أمير المؤمنين

لأبي الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن ميمون بن عون القزويني.

ترجم له الرافعي في التدوين 2/ 227 وقال. «سمع المسنجر بن الصلت والحسين بن علي الطنافسي ومحمد بن يحيى بن منده الأصبهاني وغيرهم ، روى عنه

ص: 113

1-1. راجع مجلة : «المورد» البغدادية ، العدد الخاص بالجاحظ ، ص 299.

محمد بن على الفرضى ، قال الخليل الحافظ : وحدثني عنه أبى وجدى ، ورأيت بخطه كتابا جمعه فى ذكر ما أنزل الله من القرآن فى أمير المؤمنين على رضى الله عنه .

وقال أيضا فى ترجمة محمد بن على بن هزارمرد 1 / 457 : «وحدث أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن ميمون فى كتاب له جمع فى ما أنزل الله تعالى من القرآن فى شأن على بن أبى طالب رضى الله عنه ...».

438 - ماتم الثقلين فى شهادة على والحسين

لحسن الزمان محمد بن قاسم على بن ذى الفقار على التركمانى الحيدرآبادى ، المولود بها والمتوفى بها فى شبابه نحو سنة 1328 هـ .

ترجم له عبد الحق فى نزهة الخواطر 8 / 107 وأطراه بقوله : «الشيخ العالم المحدث ... أحد كبار العلماء ... له مصنفات عديدة ، منها : نور العينين فى فضيلة المحبوبين ... وأشهر مصنفاته : الفقه الأكبر فى علوم أهل البيت الأطهر ...».

مخطوطة منه فى مكتبة جامعة على كره بالهند .

وطبع فى حيدرآباد الهند .

439 - ما نزل من القرآن فى أمير المؤمنين عليه السلام

لأبى الفرج الأصفهانى ، على بن الحسين ، المولود فى أصفهان سنة 284 هـ ، والمتوفى ببغداد سنة 356 هـ .

راجع عن حياته مقدمة كتابيه «الأغانى» و «مقاتل الطالبين» وأما كتابه هذا فقد ذكره له الشيخ الطوسى فى الفهرست برقم 896 ، ورواه عن أحمد بن عبدون عنه .

وجاء اسم الكتاب فى بعض مخطوطات «الفهرست» وفى «معالم العلماء» لابن شهر آشوب رقم 986 : «كتاب التنزيل فى أمير المؤمنين عليه السلام» .

\*\*\*

ص: 114

للحسين بن الحكم بن مسلم الحبري ، أبي عبد الله الكوفي ، المتوفى سنة 286 هـ .

ترجم له ابن شهر آشوب - المتوفى سنة 588 هـ - في معالم العلماء برقم 1015 وقال : «له كتاب : ما نزل من القرآن في أهل البيت عليهم السلام». كما وذكر له برقم 224 كتاب «المسند» أو «المستند».

ضبطه ابن ماكولا في الإكمال 3 / 41 فقال : «أما الحبري ، بكسر الحاء المهملة وفتح الباء المعجمة بواحدة وبالراء فهو ... والحسين بن الحكم بن مسلم الحبري الكوفي ، يروى عن إسماعيل بن أبان وأبي حفص الأعشى ...».

وفي أنساب السمعاني 4 / 44 نحوه حرفيا تقريبا!

وهو ثقة ، وثقه الدارقطني في «سؤالات الحاكم النيسابوري عنه» ص 114 فقال : «الحسين بن الحكم بن مسلم الحبري ، ثقة.

مخطوطاته :

1 - مخطوطة في طشقند بالاتحاد السوفيتي ، سميت بالتنزيل أو تنزيل الآيات ، جاء في نهايتها : «آخر التنزيل جمع الحبري ، . هذه النسخة نقلت من الخزانة الشريفة المستنصرية من نسخة بخط ابن هلال الكاتب المعروف بابن البواب رحمه الله.

فرغ من نسخها العبد الفقير إلى الله محمد بن الحسن ابن النعائم ، يوم السادس من شوال سنة 661».

وعليها ختم فيها رقم الكتاب 3216 ، وكتب فيه : «بوخارا دولت كوتوبخانه سننك انبار يدن تالندی» أي : أخذ من مخزن مكتبة بخارى الحكومية.

وهي من وقف خواجه بارسا محمد بن محمد بن محمود الحافظ البخاري ، المتوفى سنة 865 هـ ، وعليها ختمه ، وقد ظفر بها زميلنا الباحث الدكتور حسين علي

محفوظ الكاظمي ، أستاذ كلية الآداب في جامعة بغداد عند سفرته إلى الاتحاد السوفيتي ، وجدها في المجمع العلمي الأوزبكي في طشقند ، ضمن المجموعة رقم 2988 ، فصور عليها بالميكروفيلم وصورت عليه نسخة لنفسه ، وهي بخط نسخ وثلث جميل جيد خشن .

2 - نسخة بخط ياقوت أو مكتوب عليها بخط نسخ جميل رائع ، جاء في نهايتها : «آخر ما نزل من القرآن في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، جمع الحبري ، كتبه الفقير إلى رحمة ربه الغني ياقوت المستعصي بالخزانة المستنصرية ... في تاسع شهر رمضان سنة ست و... - عمائه» (1).

وهذه النسخة في مكتبة مجلس الأعيان الإيراني السابق (سنا) برقم 401 ، ذكرت في فهرسها .

طبعاته :

1 - نشره لأول مرة زميلنا العلامة الجليل السيد أحمد الحسيني الأشكوري ، فطبعه في قم سنة 1395 هـ . باسم «ما نزل من القرآن في أهل البيت عليهم السلام» .

2 - ونشر مرة ثانية في بيروت بتحقيق زميلنا الباحث المحقق السيد محمد رضا الحسيني الجلالی ، وصدر من منشورات مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث / فرع بيروت سنة 1408 = 1987 باسم «تفسير الحبري»! مع مقدمة ضافية ودراسة شاملة عن الكتاب ومؤلفه واستدراكات وتخريجات وفهارس فنية .

441 - ما نزل من القرآن في علي (عليه السلام)

للمرzbاني ، أبي عبيد الله محمد بن عمران بن موسى بن عبيد ، الخراساني الأصل ، البغدادي (297 - 384 هـ) .

ص: 116

1-1 . راجع للتأكد من تاريخ النسخة ما كتبه العلامة الجلالی في مقدمة «تفسير الحبري» ص 173 - 178 .



له ترجمة فى معالم العلماء - لابن شهر آشوب - : رقم 786 ، وأمل الأمل 2 / 292 ، وروضات الجنات 7 / 338 ، وتأسيس الشيعة الكرام لجميع فنون الإسلام - للسيد الصدر - : 94 و 168 و 249 - 252 ، والكنى والألقاب - للمحدث القمى 3 / 177 ، والقرن الرابع من طبقات أعلام الشيعة - لشيخنا صاحب الذريعة رحمه الله - : 294 ، والذريعة 19 / 29 ، ومقدمة تفسير الحبرى - تحقيق الأستاذ الباحث السيد محمد رضا الحسينى الجلالى - 82 و 149 ، وأعيان الشيعة 10 / 33 ، ومعجم رجال الحديث - لسيدنا الأستاذ الإمام الخوئى دام ظنه الوارف - 17 / 83.

وكل هذه المصادر ذكرت له كتابه هذا : ما نزل من القرآن فى على عليه السلام.

وممن روى عنه من أصحابنا : الشيخ الأجل المفيد ، وتلميذاه الشريفان الرضى والمرضى علم الهدى قدس الله أرواحهم.

ويظهر أن آباءه كانوا وجهاء وشخصيات بارزة ، قال عنه القفطى : «من بيت رياسة ونفاسة» فقد أورد فى معجم الشعراء - ص 462 - قصيدة للشنوفى يمدح أباه أبا على عمران بن موسى - والد المرزبانى - جاء فيها :

سليل ذرى العلياء موسى فجوده

كبحر أتى العافين تجرى متاعبه

تقيل من موسى وآبائه الندى

وبالسلف الأمجاد حلت ضرائبه

أعز كان الجود غيث بكفه

أنامله للمعتفين سحائبه

وكان هو موسرا ، فقد حكى عنه. كان فى دارى خمسون ما بين لحاف ودواج معدة لأهل العلم الذين يبيتون عندى.

قال الصيمرى : وأكثر أهل الأدب الذين روى عنهم سمع منهم فى داره (1) وكانت داره مجمع الفضلاء (2).

ص: 117

1-1. تاريخ بغداد 3 / 136 ، أنساب السمعانى (المهزبانى) ، معجم الأدباء 7 / 50 ، والدواج بضم الدال وتشديد الواو وتخفيفه : فراش النوم.

2-2. الوافى بالوفيات - للصفدى - 4 / 236.

وكان وجيها معظما ، قال القفطى : من بيت رياسة ونفاسة. مقدم فى الدول وعند أهل العلم وكان عضد الدولة فنا خسرو ابن بويه - على كبره وتعظمه - يجتاز باب أبى عبيد الله [المرزبانى] فيقف بالباب حتى يخرج إليه أبو عبيد الله فيسلم عليه ويسأله عن حاله! ... (1).

وقد أثرى المكتبة العربية بمصنفات كبار غزيرة المادة ، واحتفظ لنا بالشئ الكثير من المواد الأدبية وأخبار الأدياء والشعراء وأشعارهم ، جاهليين وإسلاميين ، وله كتاب «شعراء الشيعة» (2) وقد سرد النديم فى «الفهرست» أسماء مصنفاته من ص 146 - 149 من طبعة إيران المحققة الكبيرة الحجم ، وكذا القفطى عدد مؤلفاته فى إنباه الرواة 3 / 182 - 184 ، وياقوت 7 / 50 - 52.

ولم يطبع من مؤلفاته الكثيرة سوى مجلد من معجم الشعراء ، والموشح ، وأخبار السيد الحميرى ، طبع فى النجف الأشرف بتحقيق الأستاذ الشيخ محمد هادى الأمينى حفظه الله.

442 - ما نزل من القرآن فى على

أو : المنتزع من القرآن العزيز فى مناقب مولانا أمير المؤمنين (عليه السلام).

للحافظ أبى نعيم ، أحمد بن عبد الله بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصفهاني (336 - 430 هـ).

راجع عن حياته سير أعلام النبلاء 17 / 453 وما ذكر بهامشه من المصادر.

وكتابه هذا ذكره له الحافظ ابن شهر آشوب المازندراني ، المتوفى سنة 588 هـ ، فى كتاب «معالم العلماء» ص 25 رقم 123 ، وكذا معاصره الحافظ ابن البطريق الأسدى الحلى ، المتوفى نحو سنة 600 هـ ، فقد روى عن الكتاب فى أول كتابه «المستدرک - المختار» (3)

ص: 118

1-1. القفطى فى إنباه الرواة 3 / 80 - 81.

2-2. الوافى بالوفيات 4 / 237.

3-3 (3) المستدرک المختار فى مناقب وصى المختار ، لابن بطريق الأسدى الحلى ، المتوفى سنة 600 أو 606 هـ استدرک

وفى كتابه الآخر: «خصائص الوحي المبين» وسماه فى ص 23: المنتزع من القرآن العزيز فى ما ورد فى مناقب مولانا أمير المؤمنين على بن أبى طالب (عليه السلام).

ثم رواه عن مؤلفه أى نعيم بثلاثة طرق ، فقال.

أخبرنا به الشيخ العدل الحافظ أبو البركات على بن الحسين بن على بن الحسن بن عمار المحدث الموصلى ، فى رجب من سنة 595 ، عن الشيخ أبى محمد عبد الله ابن على بن عبد الله بن عمر ، المعروف بابن سويدة التكريتى المحدث ، عن الشيخ الحافظ أبى البركات عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد بن الحسن الأنماطى ، عن أبى على الحسن بن أحمد بن الحسن الحداد الأصفهانى ، عن الحافظ أبى نعيم.

ومن طريق آخر :

أخبرنا به الشيخ محمد بن أحمد بن عبيد الموصلى ، عن الشيخ إسماعيل بن على بن عبيد المحدث الموصلى ، عن أبى الفضل ابن ناصر ، عن أبى على الحسن بن أحمد الحداد الأصفهانى ، عن أبى نعيم.

ومن طريق آخر :

أخبرنا الشيخ الفقيه أبو جعفر محمد بن على بن شهر آشوب السروى المازندرانى ، عن أبى على الحسن بن أحمد الحداد الأصفهانى عن الحافظ أبى نعيم.

وقد روى ابن بطريق فى كتاب «الخصائص من كتاب ما نزل من القرآن فى على ، لأبى نعيم» نحو ثمانين حديثا ، فاغتنمها زميلنا العلامة الباحث الشيخ محمد باقر المحمودى حفظه الله فاستخرج هذه الثمانين حديثا وسماها باسم «النور المشتعل من

=====

فيه ما فاته من مناقب أمير المؤمنين عليه السلام فى كتابه الذى سماه «عمدة عيون صحاح الأخبار فى مناقب إمام الأبرار».

قال شيخنا الطهرانى رحمه الله فى الذريعة 5 / 21 : «أخرج فيه قريبا من ستمائة حديث من كتب العامة ... وعند السماوى نسخة عتيقة ..».

أقول. ونسخة المغفور له العلامة السماوى رحمه الله قد انتقلت من بعده إلى مكتبة آية الله الحكيم العامة فى النجف الأشرف والله أعلم بمصير الإسلام وتراثه ومقدساته فى العراق!

ص: 119

كتاب ما نزل» في علي عليه السلام لأبي نعيم الأصفهاني ، وصدر الكتاب من مطبوعات وزارة الإرشاد في طهران سنة 1406 هـ .

كما أن العلامة المحمودي حقق أيضا كتاب «خصائص الوحي المبين فيما نزل في أمير المؤمنين عليه السلام» لابن بطريق وصدر أيضا في طهران من مطبوعات وزارة الإرشاد في عام 1406 هـ وكان قد طبع في إيران طبعة حجرية في عام 1311 هـ ونحن بعد بأمل أن يوجد كتاب أبي نعيم فيطبع بكامله.

443 - ما نزل من القرآن في علي عليه السلام

لأبي بكر محمد بن مؤمن الشيرازي.

استخرجه من اثني عشر تفسيرا : تفسير يعقوب بن سفيان ، وابن جريج ، ومقاتل ، ووكيع بن الجراح ، ويوسف القطان ، وقتادة ، وأبي عبيدة ، وعلى بن حرب الطائي ، والسدي ، ومجاهد ، ومقاتل بن حيان ، وأبي صالح (1).

وهناك بعض الخلاف في اسمه ، ففي بعض المصادر : محمد مؤمن وفي بعضها محمد بن عبد المؤمن وفي بعضها محمد بن موسى وأكثر ما جاء اسمه محمد بن مؤمن.

ونسبه السيد ابن طاوس في «اليقين» في الباب 151 نيشابوريا ، وفي 153 وبقية المصادر وصف بالشيرازي ، ولعله شيرازي الأصل كان يسكن نيشابور.

وهناك خلاف في اسم كتابه ، فقد ترجم له الشيخ منتجب الدين ابن بابويه الرازي في «الفهرست» برقم 393 ، وابن شهر آشوب في «معالم العلماء» رقم 784 ، ولم نجد له ترجمة سوى عند هذين ، وكلاما سمي كتابه : «نزول القرآن في شأن أمير المؤمنين عليه السلام» وكذلك الشيخ عبد الجليل الرازي في كتاب «النقض» ص 212 ، عبر عنه بكتاب : «نزول القرآن في شأن أمير المؤمنين عليه السلام» ولذلك نكرر اسمه في حرف النون أيضا.

ص: 120

1-1 . شواهد التنزيل 374 / 2 رقم 1159 من الطبعة الأولى . بيروت سنة 1393 هـ .

ولكن ابن شهر آشوب نفسه ذكره في مقدمة كتابه «مناقب آل أبي طالب» باسم: «ما نزل من القرآن في علي».

وذكره السيد ابن طاوس - قدس الله نفسه - في كتاب «اليقين» في البابين 151 و 152 باسم: تفسير الحافظ محمد بن مؤمن وقال في كتاب «الطرائف» ص 80: «وروى هذا الحديث الحافظ عندهم محمد بن موسى في كتابه الذي استخرجه من التفاسير الاثني عشر».

وهناك خلاف في مذهبه أيضا، فقد عده الشيخ عبد الجليل القزويني الرازي في كتاب «النقض» الذي ألفه سنة 552 هـ في ص 212 في عداد أعلام الشيعة وكبار مفسريها، وكذلك معاصره الشيخ منتجب الدين ترجم له في «فهرست أسماء علماء الشيعة ومصنفيهم» رقم 393 وقال: «ثقة عين، مصنف كتاب نزول القرآن... أخبرنا به السيد أبو البركات المشهدي - رحمه الله - عنه» (1).

ولكن معاصرهما ابن شهر آشوب السروي، المتوفى سنة 588، ترجم له في «معالم العلماء» وعده كراميا (2) وكذلك في كتابه مناقب آل أبي طالب 1 / 11 عد «ما نزل من القرآن» هذا من مصادر كتابه من مؤلفات العامة، فابن شهر آشوب يراه عاميا حنبليا كراميا. وكذلك السيد ابن طاوس - رحمه الله - يعده في كتاب «الطرائف» من علماء العامة (3).

وأظنه هجر وأهمل، ولم نجد له ترجمة في شيء من كتب القوم لكراميته، شأنه شأن سائر الكرامية، وهذا يؤيد كونه نيشابوريا.

وهناك اضطراب في عمره، فبينما نرى أن الحاكم الحسكاني - المتوفى حدود سنة 470 هـ - والذي بدأ بتحمل الحديث منذ عام 390 هـ يروي في «شواهد التنزيل»

ص: 121

1-1. السيد أبو البركات محمد بن إسماعيل المشهدي، رقم 387.

2-2. معالم العلماء - طبعة النجف الأشرف - : رقم 784.

3-3. كتاب الطرائف - طبعة مطبعة الخيام في قم سنة 1400 هـ : 80 و 93 و 96.

عن ابن مؤمن مباشرة كما فى الرقم 81 ، وبواسطة على بن الحسين النسائى الإمامى كما فى الرقم 1159 ، وربما يروى عن السيد عقيل عن على بن الحسين الإمامى عنه ، إن كان محمد بن عبيد الله أو محمد بن عبد الله الذى يروى عنه الحسكانى بهذا الإسناد هو ابن مؤمن هذا ، فىكون ابن مؤمن من أعلام القرن الرابع أو أدرك مطلع القرن الخامس.

ومن ناحية أخرى نرى الحافظ ابن شهر آشوب المازندرانى ، المولود سنة 488 هـ يروى عن ابن مؤمن بالإجازة منه بكل صراحة ، فقد قال فى كتابه «مناقب آل أبى طالب»

11 / 1 : «وأجاز لى أبو بكر محمد بن مؤمن الشيرازى رواية كتاب ما نزل من القرآن فى على ...».

فهل أن ابن مؤمن عاش من القرن الرابع إلى القرن السادس ، أو أنهما اثنان؟

444 - ما نزل من القرآن فى على

لأبى الفضائل وأبى المحامد المظفر بن أبى بكر أحمد بن محمد بن المختار الحنفى ، الرازى المولد ، الأقسرائى المسكن ، المتوفى سنة 631 هـ .

له كتاب «بذل الحبا فى آل العباء» تقدم فى حرف الباء ، وله كتاب «حجج القرآن» مطبوع بالقاهرة.

ترجم له الداودى فى طبقات المفسرين 1 / 86 ووصفه بالفقيه الرازى الحنفى الصوفى المفسر ، قال . «قال القرشى : قدم دمشق وكان يفسر القرآن على المنبر بجامعها ، ثم رحل منها متوجها إلى بلاد الروم وتولى بها القضاء والتدريس ، وسمع الحديث الكثير ...» .

رأيت منه مخطوطة فى مكتبة لاله لى ، ضمن المجموعة رقم 3739 ، فى المكتبة السليمانية فى إسلامبول ، والمجموعة كلها رسائل هذا المؤلف كتبها نصر الله بن محمد القصرى فى سنة 738 هـ ، وهذا الكتاب يبدأ فى المجموعة بالورقة 21 ب ، ونسخت عليها

ص: 122

نسخة ييدى فى رحلتى إلى تركيا عام 1397 هـ ، ضمن مجموعة نتائج الأسفار.

وفى المجموعة أرجوزة للمؤلف يشير فيها إلى ترجمة نفسه بقوله :

وأحمد الرحمان واسمى أحمد

ووالدى محمد وسيد

وجدى المظفر المعظم

وبعده المختار جدى الأقدم

ومولدى الرى ونعم المولد

يخرج منه المؤمن الموحد

فرغت منها فى ربيع الأول

والحمد لله العلى الأعدل

بأقسرا فى أشهر منتميه إلى

ثلاثين مع الستمئه.

وهناك مصنفات أخرى فى : ما نزل من القرآن فى أهل البيت عليهم السلام ، لها أسماء خاصة ، تقدم منها فى حرف الشين : «شواهد التنزيل لقواعد التفضيل» للحاكم الحسكاني ، وفى حرف التاء «تنبيه الغافلين فى فضائل الطالبين» للحاكم الجشمى .

وأما مؤلفات أصحابنا بهذا الصدد فهى كثيرة خارجة عن شرطنا ، مبنوثة طى موسوعة «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» .

445 - المبكيات

فى أخبار الشهداء بالطف.

لنصير الدين عبيد الله بن جلال الدين الحسينى الهندى البرهان بورى ، المتوفى بالمدينة المنورة فى 15 محرم سنة 1293 هـ .

ترجم له عبد الحى فى نزهة الخواطر 516 / 7 وأطراه بقوله. «أحد العلماء المبرزين فى الفقه والأصول ، ولد ونشأ ببلدة برهان بور وقرأ العلم على والده وعلى غيره من الأساتذة ثم تصدر للتدريس وله مصنفات كثيرة ...» .

أقول : ومما ذكر من مصنفاته : «ساطع الأنوار من كلام سيد الأبرار» و «تنبيه الأغبياء فى فضائل سيد الأصفياء» وهذا يأتى فى المستدرک ، و «هل من مزيد فى جواز





اللحن على يزيد» لعنه الله ولعن من مهد له ومكنه ، وذكر له المبكيات كما ذكرنا.

#### 446 - المحبة لأهل البيت

لنورى الاسكدارى ، وهو الشيخ محمد بن عثمان الرومى الرفاعى ، المتوفى سنة 1273 هـ .

ترجم له إسماعيل باشا فى هدة العارفين 2 / 375 - 376 ، وكحالة فى معجم المؤلفين . 10 / 280 وذكر كتبه ومنها هذا الكتاب .

#### 447 - مختصر الأربعين فى مناقب أهل البيت الطاهرين

تخريج الشيخ يوسف بن أحمد بن إبراهيم الشيرازى ثم البغدادى ، المولود ببغداد سنة 529 هـ ، والمتوفى بها سنة 585 هـ .

ترجم له الذهبى فى سير أعلام النبلاء 21 / 239 وقال . «وكان ذا رحلة واسعة ومعرفة جيدة وصدق وإتقان ، وثقه ابن الديبشى ... وقد أجاد تأليف الأربعين ، وهو فى مجلد ...» .

نقل عنه السيد ابن طاوس المتوفى سنة 664 هـ فى كتبه ، منها فى كتاب «اليقين» ص 492 باب 199 .

#### 448 - مختصر البيان فى نسب آل عدنان

لأبى العباس أحمد بن أبى عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن يحيى بن جزي الكلبى الأندلسى الغرناطى الجزيرى .

اختصره من كتاب عبد الله بن عيسى بن محمد بن خلدون التونسى .

أوله : «الحمد لله المنفرد فى الذات والصفات والأفعال ...» .

نسخة فى خزانة الرباط بالمغرب ، ضمن المجموع 1093 . D فرغ منه فى شهر صفر عام 1175 هـ ذكرت فى فهرسها ج 2 ق 2 ص 161 رقم 2168 .

ص : 124

نسخة أخرى منه فيها أيضا ، ضمن المجموع رقم D. 1428.

نسخة أخرى فيها ، ضمن المجموع رقم D. 1133.

449 - مختصر شواهد التنزيل

«شواهد التنزيل لقواعد التفضيل» فى الآيات النازلة فى أمير المؤمنين وأهل البيت عليهم السلام للحاكم الحسكاني الحنفي ، من أعلام القرن الخامس ، وقد تقدم فى حرف الشين.

ومختصره هذا لإسماعيل بن حسين بن حسن بن هادى جغمان اليمنى الخولانى الصنعانى (1212 - 1256 هـ).

نيل الوطر 1 / 270 ، معجم المؤلفين 2 / 265.

نسخة منه ضمن مجموعة من مؤلفات جغمان فى المتحف البريطانى ، رقم 523898.

450 - المختصر فى نسب آل سيد البشر صلى الله عليه وآله

لأبى الحسن على بن محمد بن على ، النسابة الواسطى ، الصوفى الرفاعى ، المتوفى حدود سنة 800 هـ.

هدية العارفين 1 / 726.

451 - مختصر القول المختصر فى علامات المهدي المنتظر

الأصل لابن حجر الهيتمى ، وقد تقدم.

وهذا المختصر لحفيده رضى الدين بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن حجر الهيتمى السعدى المصرى الشافعى (1010 - 1071 هـ).

هدية العارفين 1 / 369.

\*\*\*

ص: 125

لابن اللعيبية، وهو فخر الكتاب أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الجويني البغدادي ثم القاهري، المتوفى بها سنة 586 هـ.

ترجم له ياقوت في معجم الأدباء 9 / 43 وفي طبعة 3 / 156، وابن خلكان في وفيات الأعيان 2 / 131، وابن الفوطى في تلخيص مجمع الآداب 3 / 143 (فخر الكتاب)، والمنذرى في التكملة: رقم 43، والذهبي في سير أعلام النبلاء 21 / 233، والصفدى في الوافى بالوفيات 12 / 127 وقال: «صاحب الخط المليح، كان أدبيا فاضلا، ذكره العماد في الخريدة... يقال: إنه كتب مائتين وثلاثين ختمة وربعة، وله (حيل الملوك) و (مدائح أهل البيت)....».

#### 453 - المدائح الحسينية

للأستاذ المصرى أحمد خيرى، وهو الأديب الشاعر الكاتب أحمد بن خيرى باشا بن يوسف الحنفى المصرى، المولود بالقاهرة سنة 1324، والمتوفى بها سنة 1387 هـ.

وكتابه هذا مطبوع فى مصر، وله كتاب «القول الجلى فى أفضلية على عليه السلام».

له ترجمة فى أعلام الزركلى 1 / 122 - 123، وفى مقدمة كتابه «الأرجوزة اللطيفة» المطبوع ببغداد.

#### 454 - مرآة الفكر فى المهدي المنتظر

للشيخ مرعى بن يوسف الكرمى المقدسى الحنبلى، المتوفى سنة 1033 هـ.

وتقدم له فى حرف الفاء: «فرائد فوائد الفكر فى المهدي المنتظر».

إيضاح المكنون 2 / 462.

\*\*\*

للمولوی ولی الله بن حبیب الله بن محب الله الأنصاری الهندی اللکهنوی (1282 - 1370 هـ).

له ترجمة فی نزهة الخواطر 7 / 542 جاء فیها: «أحد الأساتذة المشهورین ... وبذل جهده فی التدیس حتی انتهت إلیه الریاسة العلمیة بمدینة لكهنو...» ثم عدد مؤلفاته وذكر منها هذا الكتاب.

نسخة فی المكتبة الناصریة فی لكهنو بالهند ، وعنھا مصورة فی مكتبة المرعشی بقم.

نسخة فی مكتبة أمير المؤمنین العامة فی النجف الأشرف.

وذكر للمؤلف فی مرآة التصانیف ص 235 عن تاریخ أدبیات 2 / 389 كتابا باسم «تنبیة الغافلین فی مناقب آل سید المرسلین» وأظنه هو هذا الكتاب ولیس كتابا آخر؟

456 - المراتب

فی فضائل أمير المؤمنین علیه السلام.

لأبى القاسم إسماعیل بن أحمد بن محفوظ البستی المعتزلی ، المتوفى حدود سنة 420 هـ.

نزع من الری إلى أمل طبرستان عند فتنة النواصب والشیعة بالری فی نیف وأربعمائة.

ترجم له ابن المرتضى فی أصحاب قاضی القضاة (القاضی عبد الجبار) من طبقات المعتزلة ص 117 قال : «ومنهم أبو القاسم إسماعیل بن أحمد ، أخذ عن القاضی ، وله كتب جیدة ، وكان جدلا حاذقا ویمیل إلى مذهب الزیدیة ، وناظر الباقلائی فقطعه ، لأن قاضی القضاة ترفع عن مكالمته!»

وترجم له كحالة فی معجم المؤلفین 2 / 279 نقلا عن «تراجم الرجال»

ص: 127

للجندي ، وسماه : إسماعيل بن علي بن أحمد البستي ، وقال . «متكلم فقيه ، توفي حدود سنة 420 ، له من المؤلفات في علم الكلام : الموجز الإكفار والتفسير» .

وترجم له ابن شهر آشوب ، المتوفى سنة 588 هـ في «معالم العلماء» رقم 951 وذكر له كتابه المراتب ، ويرقم 990 وذكر له كتاب الدرجات ، وفي كلا الموردین نسبه زيديا .

وله ترجمة في مطلع البدور .

وحكى السيد ابن طائوس رحمه الله ، المتوفى سنة 664 هـ ، في كتاب «اليقين» ص 314 عن كتاب «فضائل علي بن أبي طالب ومراتب أمير المؤمنين عليه السلام» وقال في ص 315 بعد ما نقل حديثين عن كتاب المراتب : «وجدت في آخر النسخة التي نقلت منها هذين الحديثين ما هذا لفظه :

عن كتاب (مراتب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام) من إمام الشيخ الإمام أبي القاسم إسماعيل بن أحمد البستي رحمه الله ، اتسخ هذه النسخة من نسخة مصححة طالعتها الكبار من العلماء ، وتلك النسخة موضوعة في دار الكتب التي بناها في المسجد الجامع العتيق بهمدان الصدر السعيد الكبير ضياء الدين أبو محمد عبد الملك بن محمد» .

نسخة في المكتبة الأصفية في حيدرآباد بالهند ، كتبت سنة 1188 هـ ، عن نسخة بخط حنظلة بن سبعان ، كتبها في القاهرة سنة 618 هـ .

نسخة في المكتبة الناصرية ، وهي مكتبة آل صاحب العبا في لكهنو بالهند .

نسخة في مكتبة ندوة العلماء في لكهنو ، أيضا .

457 - مراثي الحسين عليه السلام

لابن الأعرابي ، وهو أبو عبد الله محمد بن زياد ، مولى بني هاشم (150 - 230 هجرية) .

له ترجمة في فهرس النديم : 75 ، وتاريخ بغداد 5 / 282 ، ومعجم الأدباء 18 / 189 -

ص : 128

196 ، وإنباه الرواة 3 / 128 وقال : «وكان ناسبا نحويا كثير السماع ، راوية لأشعار القبائل كثير الحفظ ...»

وذكره أبو منصور الأزهري في كتابه فقال : «وكان رجلا صالحا ورعا زاهدا صدوقا ...».

وترجم له الصفدي في الوافي بالوفيات 3 / 79 وحكى عن ثعلب قوله : «وكان يسأل ويقرأ عليه فيجيب من غير كتاب ، ولزمته لبضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابا قط ، ولقد أملى على الناس ما يحمل على أجمال ، ولم ير أحد في علم الشعر أغزر منه ...».

ذكره شيخنا رحمه الله في الذريعة 20 / 293 وقال : «إن منها مخطوطة في المكتبة الخديوية (دار الكتب المصرية) وغيرها».

وطبعها ولياريط الإنجليزى مع مقدمة وملاحظات.

458 - مزيل اللبس عن حديث رد الشمس

لشمس الدين الدمشقى ، وهو أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الصالحى ، نزيل القاهرة المتوفى بها سنة 942 هـ تلميذ السيوطى .

ترجم له العماد فى شذرات الذهب 8 / 250 وفيه : «وكان عالما صالحا مفتننا فى العلوم ، وألف السيرة النبوية المشهورة التى جمعها من ألف كتاب ...» ثم عدد مصنفاته وذكر منها هذا الكتاب ، ولكنه وهم فى اسمه فذكره باسم : «كشف اللبس فى رد الشمس»! ، وهذا اسم كتاب شيخه السيوطى فى حديث رد الشمس كما تقدم فى حرف الكاف ، وأما تلميذه الدمشقى فاسم كتابه. «مزيل اللبس» كما تقدم أحال إليه المؤلف فى كتابه «سبل الهدى والرشاد فى هدى خير العباد» (1).

ص: 129

1-1. المعروف بالسيرة الشامية ، وقد طبع مؤخرا بالقاهرة فى عدة أجزاء كبار وقد رأيت عدة نسخ مخطوطة منه قبل طبعه فى مكتبات تركيا ، وقد أحال إلى كتابه هذا مصرحا باسمه : مزيل اللبس عن حديث رد الشمس ، ذكر. عند كلامه على رد الشمس فى الباب الخامس من معجزات النبى صلى الله عليه وآله. وقد تحدث هناك أيضا عن رد الشمس بإسهاب.

وقد ذكره له برهان الدين الكوراني المدني في كتاب: «الأمم لإيقاظ الهمم» ص 63. أوله: «الحمد لله الذي أيد رسوله محمدا بالآيات الباهرات والمعجزات العظام...».

مخطوطاته:

1 - نسخة كتبت في عهد المؤلف كتبها موسى بن عبد القادر السنبلاني الأزهرى سنة 908 هـ، وهي من كتب المدرسة الإسلامية بالموصل في مكتبة الأوقاف العامة بالموصل، ضمن المجموعة 20 / 5 كما في فهرسها 82 / 2.

2 - نسخة في مكتبة لاله لى، بأخر المجموعة رقم 3651 بالمكتبة السليمانية في إسلامبول، كتبها على بن محمد الملاح، وفرغ منها مستهل ربيع الثاني سنة 1009.

3 - نسخة رأيتها في مكتبة الحرم المكي في مكة المكرمة، رقم 496، ضمن المجموعة رقم 119 / 2 مجاميع، وقد كتبت عليها نسخة لنفسى.

459 - مسألة في تصحيح خبر رد الشمس وترغيم النواصب الشمس

للحاكم الحسكاني، أبي القاسم عبيد الله بن عبد الله الحافظ ابن الحذاء الحنفي النيسابوري، المتوفى بعد سنة 470 هـ.

ذكره له تلميذه الراوى عنه ابن شهر آشوب في معالم العلماء، وفي كتاب مناقب آل أبي طالب 316 / 2 من طبعة إيران الحروفية عند الكلام على حديث رد الشمس لأمير المؤمنين عليه السلام وما أُلّف في ذلك قال: «ولأبي القاسم الحسكاني: مسألة في تصحيح رد الشمس وترغيم النواصب الشمس».

وترجم له الذهبي في تذكرة الحفاظ ص 1200 ترجمة حسنة وذكر له هذا الكتاب قائلا: «ووجدت له مجلسا يدل على تشييعه! وخبرته بالحديث وهو تصحيح خبر

=====

عن رد الشمس بإسهاب.

ص: 130

رد الشمس لعلی رضی اللہ عنہ وترغیم النواصب الشمس».

وذكره ابن كثير في البداية والنهاية 6 / 80 قال : «فصل في إيراد طرق هذا الحديث من أماكن متفرقة ، وقد جمع فيه أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله بن أحمد الحسكاني جزء وسماه : مسألة في تصحيح رد الشمس وترغيم النواصب الشمس».

وقد تقدم للمؤلف : شواهد التنزيل لقواعد التفضيل ، وطيب الفطرة في حب العترة ، ودعاء الهداة إلى أداء حق الموالاة ، وخصائص على عليه السلام ، وغير ذلك.

وقد أوعزنا في العدد الثالث من «تراثنا» ص 45 - 48 ، إلى بعض ما ألفه الحفاظ في حديث رد الشمس وإلى بعض مصادر الحديث وطرقه فليراجع.

460 - مسألة في الغيبة

للقاضي عبد الجبار بن أحمد بن الخليل بن عبد الله الأسد آبادي المعتزلي ، المتوفى سنة 415 هـ.

له ترجمة في تاريخ بغداد 11 / 113 ، و ترجمة مطولة في التدوين 3 / 119 - 125

وفيه نص العهد الذي أنشأه صاحب ابن عباد حين ولاه قضاء القضاة بالرى وقزوين وأبهر وزنجان وسهرورد وقم ودماوند وغيرها ، وتاريخه في المحرم سنة 3067 هـ.

وله ترجمة حسنة في طبقات المعتزلة - لابن المرتضى - : 112.

وذكره الدكتور عبد الكريم عثمان في مقدمته لكتاب «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار وترجمة حاله وعد مؤلفاته وذكر منها هذا فقال : «مسألة في الغيبة ، أي غيبة الإمام ، وهو ورقة واحدة ، الفاتيكان [رقم 1208]».

للبحث صلة

ص: 131



(5)

الشىخ محمد على الحائرى الخرم آبادى

(35)

تقريب الأفهام فى تفسير آيات الأحكام

للمفتى السيد محمد قلى بن محمد حسين بن حامد حسين بن زين العابدين الموسوى النيشابورى الكنتورى ، المتوفى سنة 1260 هـ .

أثنى عليه العلامة الأمين فقال : «من علماء الهند ، كان متكلماً بارعاً فى المعقول ، حسن المناظرة ، جيد التحرير ، واسع التتبع ، من تلاميذ السيد دلدار على بن محمد معين النصير آبادى .

اشتغل فى الرد على المخالفين فقام به أحسن قيام ، له مؤلفات :

1 - السيف الناصرى ، فى الرد على الباب الأول من (التحفة الاثنى عشرية).

2 - الأجوبة الفاخر فى رد ما كتبه الفاضل رشيد الدين الدهلوى جواباً على (السيف الناصرى).

3 - تقليب المكائد ، فى رد الباب الثانى من التحفة.

4 - برهان السعادة فى رد الباب التاسع منها فى الإمامة.

5 - تشييد المطاعن لكشف الضغائن ، فى الرد على الباب العاشر منها.

6 - مصارع الأفهام لقطع الأوهام ، فى رد الباب الحادى عشر منها.

**الشىخ محمد على الحائرى الخرم آبادى**

7 - الفتوحات الحيدرية، فى الرد على (الصراط المستقيم) لبعض العامة.

8 - تقريب الأفهام فى تفسير آيات الأحكام.

إلى غير ذلك» (1).

وهو والد علامة العصر، لسان الفقهاء والمجتهدين، ترجمان الحكماء والمتكلمين، جامع العلوم العقلية والنقلية، المتكلم النحرير، الباحث عن أسرار الديانة، والذاب عن بيضة الشريعة وحوزة الدين الحنيف، آية الله فى العالمين، السيد الأمير حامد حسين النيشابورى الكنتورى الكنهوى، صاحب كتاب «عبقات الأنوار».

ومن تأليفه القيمة كتابه «تقريب الأفهام فى تفسير آيات الأحكام» بالفارسية.

أوله: «الحمد لله الذى بعث فى الأميين رسولا فى آخر الزمان، على كافة الإنس والجان».

كشف الحجب والأستار 127 و 136، مرآة الكتب 2 / 155، نجوم السماء: 423، ریحانة الأدب 5 / 356، أعيان الشيعة 9 / 401 و 1 / 27، الذريعة 4 / 316، الفوائد الرضوية: 596.

نسخة الأصل فى مكتبتهم العامرة العظيمة المشهورة فى لکنهو، المعروفة بالمكتبة الناصرية.

(36)

دلائل المرام فى تفسير آيات الأحكام

للمولى محمد جعفر بن سيف الدين الأسترآبادى الطهرانى، الشهير بشريعتمدار المتوفى سنة 1263 هـ.

أثنى عليه الشيخ الطهرانى فقال: «هو الشيخ المولى محمد جعفر أحد كبار علماء الإمامية ومصنفهم المتفنين فى هذا القرن.

ص: 133

1-1. أعيان الشيعة 9 / 401.

ولد في (نوكنده) من قرى بلوك انزان من أعمال استرآباد في 1198 ، وكان والده من الأتقياء الأخيار وجه ولده لطلب العلم فاشتغل في بلاده مدة ... ثم تشرف إلى العتبات المشرفة في العراق فحضر على السيد علي - صاحب (الرياض) - وألف (ملاذ الأوتاد في تقرير الأستاذ) في الأصول. فطلب منه [أى فتح على شاه القاجارى] المبحى إلى طهران ، فأجابه واشتغل بالتدريس والإفادة والتصنيف والتأليف ، وتخرج عليه خلال تلك السنين العلامة الفهامة السيد نصر الله الأسترآبادى ، نزيل طهران ، والعلامة الثقة الميرزا محمد الاندرمانى الطهرانى ، والمولى جعفر بن محمد طاهر النورى وغيرهم ، - إلى أن قال : - وخلف أولاده الأجلاء ، وتصانيفه القيمة فى سائر العلوم الإسلامية من الفقه والأصول والكلام والرجال والحديث والتفسير والرياضيات والهيئة والنجوم والفلك وعلوم الأدب والأخلاق والخطابة والوعظ والأدعية والزيارات وغير ذلك» (1).

ومن تأليفه القيمة «دلائل المرام فى تفسير آيات الأحكام» إلا أنه غير تام.

الذريعة 1 / 41 و 8 / 252.

(37)

نثر الدرر الأيتام فى تفصيل تفسير آيات الأحكام

للشيخ على بن المولى محمد جعفر الأسترآبادى ، الشهير بشريعتمدار المتوفى سنة 1315 هـ.

ترجم له الشيخ الطهرانى فقال : «حضر على الشيخ محمد حسن - صاحب (الجواهر) - والشيخ المرتضى الأنصارى ، ووالده المولى محمد جعفر ، وغيرهم ، وهو على سر أبيه فقد كان من أجلاء الفحول ، متبحرا فى المعقول والمنقول ، بل فى جميع الفنون الإسلامية والعلوم الغربية وأكثر الصنائع العجيبة ، لم ير فى عصره مثله فى جودة النظر ،

ص: 134

1-1. الكرام البررة 1 / 253.

وحدة الفكر ، وحسن السليقة ، وشدة الحفظ والذكاء ، وسلامة النفس ، والجامعية لأنواع العلوم والفنون ... خلف كوالده ثروة علمية كبيرة ،  
فمؤلفاته رغم كثرتها مليئة بالتحقيقات ومشحونة بالنظريات العالية» (1).

ومن تأليفه القيمة كتابه «نثر الدر الأيتام فى تفصيل تفسير آيات الأحكام».

الذريعة 1 / 42 و 24 / 52 ، ريحانة الأدب 3 / 210.

(38)

درر الأيتام فى أنموذج تفسير آيات الأحكام

للشيخ على بن المولى محمد جعفر الأسترآبادى ، الشهير بشريعتمدار المذكور سابقا.

فهذا الكتاب ملخص من كتابه المذكور «نثر الدر الأيتام» فسر فيه آيات الأحكام بترتيب الكتب الفقهية.

الذريعة 1 / 41 و 8 / 119 ، ريحانة الأدب 3 / 210.

نسخة الأصل بخط المؤلف ، فى مكتبة آية الله المرعشى العامة فى قم ، برقم 3877 ، مذكورة فى فهرسها 10 / 263.

أولها : «الحمد لله الذى أنزل الفرقان مجمع بيان البحرين ، كشافا لأسرار التنزيل فجعله منهج الصادقين».

آخرها : «وتوهم صيرورة التبيح بالذات حسنا بالعرض غير وجيه ، لعدم تصور الحسن العرضى فى هذا المقام».

\*\*\*

ص: 135

1-1 . نقباء البشر 4 / 1361.

## آيات الأحكام

للشيخ محمد باقر بن محمد حسن بن أسد الله بن علي محمد الشريف البيرجندي الكازاري القائيني ، المتوفى سنة 1352 هـ .

أثنى عليه الشيخ الطهراني فقال : « كان من أفاضل تلاميذ السيد المجدد الشيرازي في سامراء مدة مع المولى محمد علي الآتي ذكره ، وله الإجازة عن الفاضل الإيرواني وشيخنا العلامة النوري ، والمولى لطف الله المازندراني ، والشيخ علي أصغر القائيني ، والشيخ محمد حسن المامقاني النجفي ، والشيخ جعفر التستري ، والشيخ محمد الأسترآبادي ، وكان فقيها محدثا متبحرا ، دائم الاشتغال حسن السيرة ، بلغ رتبة الاجتهاد وله من العمر اثنان وعشرون سنة ..... ، له تصانيف طبع منها (إكفاء المكاييد) و (فاكهة الذاكرين) و (كبريت أحمر) ... و (آيات الأحكام)» (1).

ومن تأليفه كتابه هذا الذي جمع فيه آيات الأحكام بترتيب الكتب الفقهية ، من الطهارة إلى الديات.

الذريعة 1 / 43.

نسخة الأصل بخط المؤلف ، في مكتبة آية الله المرعشي العامة في قم ، ضمن مجموعة برقم 3414 الكتاب الثاني ، مذكورة في فهرسها 9 / 197.

أولها : « الحمد لله الذي نزل على عبده الكتاب ... وأوضح فيه مسالك الرشاد ولم ينزل كله متشابها لا يستنير بشعاعه الموقنون» .

آخرها : « وزواره المتقين تحت اللواء يوم الجزاء فإنه أهل لذلك» .

\*\*\*

ص: 136

## لب اللباب فى تفسير أحكام الكتاب

للسيد أبى تراب بن السيد أبو القاسم بن السيد مهدي الموسوى الخوانسارى ، المتوفى سنة 1346 هـ .

ترجم له المدرس الخيابانى بما معناه : « هو من أكابر علماء الإمامية فى هذا العصر ، عالم عامل ، ومحقق مدقق ، وفقه أصولى ، ومحدث رجالى ، ومعقولى منقولى ، وعابد زاهد ، وكريم النفس ، كان من تلامذة السيد حسين الكوه كمرى وآخرين ، له تأليفات متنوعة ... منها (لب اللباب فى تفسير أحكام الكتاب)» .

الذريعة 1 / 42 و 18 / 283 ، ريحانة الأدب 2 / 188 .

## آيات الأحكام

للشيخ إسماعيل بن على نقى الأرومى التبريزى (ق 14 هـ) .

ترجم له الشيخ الطهرانى فقال : « ولد فى 1295 ، وهاجر إلى العتبات المقدسة فجاورها عشر سنين إلى 1328 هـ ، وأخذ عن علمائها ولا سيما شيخنا الفقيه الشيخ محمد طه نجف ، وله الرواية عنه ، وعن شيخ الشريعة ، والمولى محمد على الخوانسارى ، وبعد عودته إلى تبريز تلمذ على السيد فتاح السرابى ، والميرزا حسن المجتهد ابن الميرزا أحمد ، وله تصانيف كثيرة منها (التكملة فى شرح التبصرة) طبع منها مجلدين من البيع إلى الديات ... ومنها (آيات الأحكام)» .

الذريعة 1 / 42 ، نقباء البشر 1 / 162 .

\*\*\*

## تفسير آيات الأحكام

للسيد محمد حسين بن محمود الطباطبائي اليزدي ، المتوفى سنة 1386 هـ .

يستعرض فيه آراء المذاهب الإسلامية الفقهية حول الآيات الكريمة ، وهو فقه مقارن جيد في بابه ، وكان في نية المؤلف أن يجعله في خمسة أجزاء ، ولكن توفي ولم يكمل تأليف الكتاب ، وهو على ترتيب السور

ذكر في المقدمة بما يلي : «ولكن لم أعثر على كتاب في آيات الأحكام ، ألف على نسق القرآن العظيم في سوره وآياته من أصحابنا الإمامية قدس الله أسرارهم ، فبادرت إلى تأليف هذا الكتاب على منهاج السور وترتيب الآيات إلى أن قال : وقد تعرضت لبعض آراء فقهاء العامة ومفسريهم ، وما ورد في ذلك من الروايات من طرقهم ، مشيراً إلى موارد الاتفاق والاختلاف ، لعموم الفائدة والمقارنة بين المذاهب المشهورة» .

طبع منه الجزء الأول .

معجم المطبوعات النجفية .

## أحكام قرآن

للدكتور محمد الخزانلي ، أستاذ جامعة طهران .

يستعرض فيه الأحكام الفقهية المستفادة من الآيات القرآنية في أربعة أبواب .

الباب الأول : في ما يتعلق بالأحوال الشخصية .

الباب الثاني : في ما يتعلق بالمعاملات .

الباب الثالث : في ما يتعلق بالعبادات .

الباب الرابع : فيما يتعلق بالأحكام الاجتماعية .

طبع في طهران سنة 1353 هـ . ش .

الجمان الحسان فى أحكام القرآن

للسيد محمود الموسوى الدهسرخى الأصفهانى.

جمع فىه آيات الأحكام بعنوان المتن بترتيب الكتب الفقهية ، وجعل فى حواشيها بعض. الشروح المقتبسة من كتاب «قلائد الدرر فى بيان آيات الأحكام بالأثر» للعلامة المحقق الشيخ أحمد الجزائرى ، و«زبدة البيان فى أحكام القرآن» للمقدس الأردبيلى ، وغيرهما.

طبع سنة 1403 هـ.

\*\*\*

هذا ما تيسر لنا حتى الآن من ذكر مؤلفات أصحابنا علماء الإمامية رضوان الله عليهم أجمعين فى أحكام القرآن ، ولا شك أن مؤلفاتهم أكثر من هذا المقدار سوف تتعرض لإحصائها الكامل فى البحث عما كتب علماء الشيعة فى التفسير وعلوم القرآن فى تأليفنا القادمة بإذن الله تعالى.

وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

والله ولى التوفيق.

محمد على الحائرى الخرم آبادى

ص: 139



تعريف بمصادر الإمامة فى التراث الشيعى

(2)

عبد الجبار الرفاعى

بسم الله الرحمن الرحيم

نظرا - لتراكم موضوعات النشر، وإنجاز المؤلف لمصادر الإمامة فى التراث الشيعى ، وعدم انتهائه بعد من إعداد المصادر الأخرى ،  
اتفقت «تراثنا» مع فضيلة الشيخ عبد الجبار الرفاعى على نشر المادة المنجزة ريثما ينتهى المؤلف من إتمام الباقي - لينشر - المجموع - فى  
كتاب - مستقل - فى المستقبل إن شاء الله تعالى.

تراثنا

\*\*\*

**عبد الجبار الرفاعى**

ص: 140

49 - إثبات ولاية حقه إلهيه يا أساس وشرح كمالات محمد وأئمه اثني عشر

فارسي.

رسالة نور الأنوار وعلم غيب إمام عليه السلام.

لعلی النمازی الشاهرودى.

مشهد، 1350 ش، 400 ص، جیبی.

طهران: سعدی، 1362 ش، 404 ص.

50 - أثر الإمامة في الفقه الجعفري

لعلی أحمد السالوس.

القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.

51 - إجابة المضطرين

في الإمامة.

طبع في بومبي.

أنظر: الذريعة

.29/26

52 - أحاديث ومصادر: حديث الغدير

للشيخ صادق النجمی.

مجلة الهادي، قم، السنة 4، العدد 2، (6/1395 هـ)، ص 51 - 52.

53 - احتجاج في الإمام

لأبي محمد القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الحسنی العلوی الرسی (169 - 246 هـ).

نسخة في مكتبة الأمبروزيانا، 4/131 C، من 32 ب - 36 ب، سنة 1092 هـ.

أنظر: تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين مج 1 ج 3 / 231.

54 - كتاب الإحتجاج فى الإمامة

لأبى على الحسن بن محمد النهاوندى.

أنظر رجال النجاشى : 49 ، الذريعة 1 / 282.

55 - كتاب الإحتجاج

فى الإمامة.

لصالح أبى مقاتل الديلمى.

قال النجاشى : «صنف كتابا فى الإمامة كبير ، حديثا وكلاما ، وسماه : كتاب الإحتجاج».

أنظر : رجال النجاشى : 198 ، الذريعة 1 / 282.

56 - الإحتجاج

فى الإمامة.

لأبى أحمد محمد بن أبى عمير زياد بن

ص : 141

عيسى البغدادي الأزدي ، المتوفى سنة 217 هـ .

أنظر: رجال النجاشي : 327 ، الذريعة 1 / 283 ، إيضاح المكنون 1/31 .

57 - كتاب الإحتجاج في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام

لأبي جعفر الأحول ، محمد بن علي بن النعمان بن أبي ظريفة البجلي الكوفي الصيرفي ، المعروف بمؤمن الطاق .

أنظر : رجال النجاشي : 326 ، الذريعة 1 / 283 .

58 - كتاب احتجاج المخالفين العامة على إمامة علي بن أبي طالب أمير المؤمنين عليه السلام العامة

للسيد هاشم بن سليمان بن إسماعيل التوبلي الكتكاني البحراني ، المتوفى سنة 1107 هـ .

فرغ منه سنة 1105 هـ .

أنظر : رياض العلماء 5 / 303 ، الذريعة 1 / 283 .

59 - احتجاج المخالفين على إمامة أمير المؤمنين

للسيد هاشم البحراني .

تقدم بعنوان . احتجاج المخالفين العامة

على إمامة علي بن أبي طالب عليه السلام أمير المؤمنين العامة .

60 - الإحتجاج مع الملا الهروي في الإمامة

لابن أبي جمهور الأحسائي .

يأتي بعنوان : مناظرة ...

61 - إحقاق الحق في نقض إبطال الباطل

للقاضي نور الله - الشهيد - ابن السيد شريف الدين بن ضياء الدين نور الله بن شمس الدين محمد شاه المرعشي الحسيني التستري ، الذي

قتل مظلوما في الهند في عهد جهانكير سنة 1019 هـ .

رد في كتابه هذا على الفضل بن روزبهان في كتابه إبطال نهج الباطل الذي كتبه في الرد على كتاب «نهج الحق» للعلامة الحلبي .

طبع في :

إيران سنة 1273 هـ.

وفى مصر ، مع إسقاط بعض مطالبه!

ثم طبع فى مصر سنة 1326 هـ ، نصفه الأول إلى البحث الرابع فى تعيين الإمام ، بمباشرة الشيخ حسن بن دخيل الحجامى النجفى.

ثم طبعته مكتبة آية الله المرعشى فى قم طبعة جديدة صدر منها حتى الآن (1409 هـ) واحد وعشرون مجلدا ، الأربعة الأولى منها إحقاق الحق ، ومن المجلد الخامس فصاعدا

ص: 142

ملحقات الاحقاق لآية الله العظمى السيد شهاب الدين المرعشى النجفى ، حيث جمع موادها من كتب الحديث والتاريخ والفضائل وغيرها من كتب أهل السنة.

62 - إحقاق الحق وإزهاق الباطل

للقاضى نور الله المرعشى التستري.

تقدم بعنوان : إحقاق الحق فى نقض إبطال الباطل.

63 - أحكام الحسبة وما يختص بالإمام والمأموم وغيره من الأمور

لعبد الله بن محمد بن أبى النجم ، المتوفى سنة 656 هـ.

نسخة فى الجامع الكبير فى صنعاء ، برقم 65 مجاميع ، فى 8 ورقات ، تاريخها سنة 986 هـ.

أنظر : مصادر الفكر العربى الإسلامى فى اليمن : 177.

64 - أحوال السقيفة

فارسى.

يأتى بعنوان : الكامل البهائى فى السقيفة.

65 - أخبار الزمان فى أخبار الشورى والدار

للمسعودى ، صاحب «مروج الذهب». أنظر. الغدير 9 / 116.

66 - أخبار السلف

وفيه الطعون على المتقدمين على أمير المؤمنين عليه السلام.

لحبش بن مبشر.

أنظر : رجال النجاشى : 146.

67 - الأخبار عن الصحابة والعشرة الأخيار فى النصوص على الأئمة الأبرار.

للشيخ الصدوق أبى جعفر محمد بن على ابن الحسن بن موسى بن بابويه القمى ، المتوفى سنة 371 هـ.

نسخة فى مشكاة 11 / 2229 ، رقم 3270 ، من ورقة 136 ب - 193 ب ، سنة 1053 هـ.

أنظر: تاريخ التراث العربى لفؤاد سزكين - مج 1 ج 3 / 309.

وقد ذكره فى الذريعة 24 / 179 بعنوان: نصوص الأئمة.

68 - اختلاف الناس فى الإمامة

لهشام بن الحكم الكوفى الكندى الشيبانى ، المتوفى سنة 199 هـ.

أنظر: إيضاح المكنون 1 / 48 ، رجال النجاشى . 433 ، معالم العلماء : 128 ، الذريعة 1 / 361.

ص: 143

69 - كتاب الأربع مسائل فى الإمامة

لأبى محمد الفضل بن شاذان بن الخليل الأزدي النيشابورى.

أنظر : رجال النجاشى : 307 ، الذريعة 1 / 407 و 2 / 332 ، الفهرست - للشيخ الطوسى - . 124 ، معالم العلماء : 90 ، كشف الحجب والأستار : 503.

70 - الأربعين حديث فى الإمامة من طريق العامة.

للشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزى ، المتوفى سنة 1121 هـ.

يأتى بعنوان : مدارج اليقين فى شرح الأربعين.

71 - الأربعون حديثا

فارسى فى فضائل أمير المؤمنين عليه السلام وإثبات إمامته.

للشيخ عماد الدين الحسن بن على بن محمد بن على الطبرى (ق 7 هـ).

أنظر : الذريعة 1 / 414 ، ريحانة الأدب 4 / 199.

72 - الأربعون حديثا فى الإمامة وشرحها

فارسى.

للشيخ محمد باقر المجلسى ، المتوفى سنة 1110 هـ.

يأتى بعنوان : سرور الشيعة.

73 - الأربعون حديثا وشرحها فى الإمامة

فارسى.

طبع فى إيران سنة 1284.

74 - الأربعون حديثا ودليلا فى إمامة الأئمة الطاهرين عليهم السلام.

للمولى محمد طاهر بن محمد حسين الشيرازى النجفى القمى ، المتوفى سنة 1098 هـ.

يأتى بعنوان : الأربعون دليلا لإمامة أمير المؤمنين والأئمة المعصومين عليهم السلام.



75 - الأربعون دليلاً لإمامة أمير المؤمنين والأئمة المعصومين عليهم السلام

للمولى محمد طاهر بن محمد حسين الشيرازى النجفى القمى ، المتوفى سنة 1098 هـ .

نسخة فى مكتبة آية الله المرعشى بقم ، برقم 1562 ، فى 285 ورقة. تاريخها سنة 1095 هـ .

نسخة فى خزانة محمد على الخوانسارى بالنجف الأشرف.

ص: 144

يقوم بتحقيقه : حسين الدراكاهي .

أنظر . الذريعة 1 / 419 و 434 ، مرآة الكتب 2 / 22 ، ريحانة الأدب 3 / 361 و 4 / 490 ، فهرس مخطوطات مكتبة آية الله المرعشي النجفي 4 / 370 ، كشف الحجب والأستار : 36.

#### 76 - الأربعين في أحوال النصاب والمخالقين

للسيد مير فيض الله بن عبد القاهر الحسيني التفرشي الغروي ، المتوفى سنة 1025 هـ .

طبع طهران : 13 - 1314 هـ ، حجرية ، مع نثر اللاكلى وأربعين الشهيد الأول .

أنظر : فهرست كتابهاى جابى عربى : 36 ، الذريعة 1 / 424 .

#### 77 - الأربعين في إمامة الأئمة الطاهرين

للمولى محمد طاهر بن محمد حسين الشيرازى القمى النجفى ، المتوفى سنة 1098 هـ .

تقدم بعنوان : الأربعون دليلا لإمامة أمير المؤمنين والأئمة المعصومين عليهم السلام .

#### 78 - ارتشاف الصافي من سلاف الشافي

تلخيص ومختصر من كتاب : الشافي في الإمامة للشريف المرتضى .

لبهاء الدين محمد بن محمد باقر الحسيني المختارى (ق 12 هـ) .

نسخة في مكتبة آية الله المرعشى بقم ، برقم 404 ، فى 86 ورقة .

أنظر : فهرسها 2 / 5 ، الذريعة 4 / 423 .

#### 79 - أرجوزة في إثبات الإمامة والوصية

للشيخ حسن بن محمد الدمستاني ، المتوفى قبل سنة 1191 هـ .

توجد فى مكتبة آل السيد صافى فى النجف الأشرف ضمن مجموعة من أراجيز المؤلف .

أنظر الذريعة 1 / 451 .

#### 80 - أرجوزة في الإمامة

للشيخ عبد الله بن معتوق القطيفى ، المتوفى سنة 1362 هـ .

أنظر: الذريعة 26 / 37.

81 - أرجوزة في الإمامة

للسيد محمد باقر الطباطبائي ، المتوفى سنة 1331 هـ.

تأتي بعنوان: الشهاب الثاقب.

82 - أرجوزة في الإمامة

لميرزا محمد التنكابني.

تأتي بعنوان: لآلى الولاية.

ص: 145

للسيد ناصر بن أحمد بن عبد الصمد الموسوى البحرانى ، المتوفى فى البصرة سنة 1331 هـ.

أنظر : شعراء الغرى 12 / 299 ، معارف الرجال 3 / 180 ، الذريعة 1 / 463.

فارسى ، فى إمامة أئمة الأنام.

للشيخ محمد صادق بن محمد براوكاهى لنكرانى ، المتوفى سنة 1285 هـ.

طبع تبريز سنة 1281 هـ ، حجرية.

أنظر : فهرس مشار 1 / 226.

لمحمد باقر بن الحسن آل أسد الله.

نسخة فى المكتبة المركزية لجامعة البصرة ، برقم 457 ، فى 126 ورقة.

فيه وصف أقاويل الناس فى ذلك من أصحاب النص والاختيار وحجاج كل فريق منهم.

لأبى الحسن على بن الحسين بن على

المسعودى البغدادى ، المتوفى بمصر سنة 346 هـ.

أنظر : مروج الذهب 1 / 19 و 2 / 109 ، 277 و 3 / 193 ، الذريعة 2 / 13 ، ريحانة الأدب 5 / 308.

لأبى الفتح محمد بن على بن عثمان الكراجكى ، المتوفى سنة 449 هـ.

نسخة فى دار الكتب الوطنية بتونس ، برقم 18569 ، فى 17 ورقة ، وعنها مصورة فى معهد المخطوطات العربية.

ونسخة فى مكتبة آية الله المرعشى بقم ، برقم 3694 مجموعة ، من 37 ر - 47 ر.

ونسخة فى مكتبة الشيخ هادى كاشف الغطاء فى النجف الأشرف.

طبع فى النجف ، فى المطبعة العلوية سنة 1346 هـ ، 38 ص.

وفى بيروت : دار الأضواء ، ط 2 ، 97 ص ، أوفسيت على طبعة النجف.

أنظر : الذريعة 2 / 16 و 34 ، 361 ، 24 / 179 ، مرآة الكتب 2 / 36 ، إيضاح المكنون 1 / 70 ، فهرس مخطوطات مكتبة آية الله المرعشى 10 / 93 ، كشف الحجب والأستار : 42 ، ريحانة الأدب 5 / 40.

ص: 146

88 - الاستدلال على صحة مذهب الإمامية مما جاء في كتاب غيرهم. -

للشيخ جواد بن حسن بن طالب بن عباس البلاغى الربعى النجفى ، المتوفى سنة 1353 هـ.

أنظر : شعراء الغرى 2 / 441.

89 - الاستنصار فى النص على الأئمة الأطهار.

لأبى الفتح الكراجكى ، المتوفى سنة 491 هـ.

تقدم بعنوان : الإستبصار فى النص على الأئمة الأطهار.

90 - الاستيفاء فى الإمامة

لإسماعيل بن على بن إسحاق بن أبى سهل بن نوبخت ، أبو سهل المتكلم البغدادى (237 - 311 هـ).

أنظر : معالم العلماء : 8 ، كشف الحجب والأستار : 44 ، رجال النجاشى : 31 ، إيضاح المكنون 2 / 267 ، الذريعة 2 / 36.

91 - الاستيفاء فى الإمامة

لشيخ الطائفة أبى جعفر محمد بن الحسن ابن على الطوسى ، المتوفى سنة 461 هـ.

أنظر : الذريعة 2 / 36.

92 - كتاب الاستقصاء فى الإمامة

لأبى العباس أحمد بن يحيى بن إسحاق.

أنظر : معالم العلماء : 24.

93 - استقصاء النظر فى إمامة الأئمة الاثنى عشر.

لكمال الدين ميثم بن على بن ميثم البحرانى ، المتوفى سنة 679 هـ.

أنظر : كشف الحجب والأستار : 43 ، الذريعة 2 / 32 ، مرآة الكتب 2 / 38 ، إيضاح المكنون 1 / 72 ، تاريخ البحرين المخطوط : 188.

94 - الأسرار

فى الإمامة.

للشيخ عماد الدين الطبرى.

يأتي بعنوان : أسرار الإمامة.

95 - الأسرار

في الإمامة

للشيخ جمال الدين الحسن بن يوسف الحلبي ، المعروف بالعلامة الحلبي ، المتوفى سنة 726 هـ.

أنظر : مرآة الكتب 2 / 39 ، الذريعة 2 /

ص: 147

96 - أسرار الأئمة

للمحافظ رجب بن محمد بن رجب البرسى الحلى.

أنظر : ريحانة الأدب 2 / 11.

97 - أسرار الأئمة.

للشيخ عماد الدين الطبرى.

يأتى بعنوان : أسرار الإمامة.

98 - أسرار الإمامة

للشيخ عماد الدين الحسن بن على بن محمد بن الحسن الطبرسى ، المعروف بالعماد الطبرى أو عماد الدين الطبرى.

فرغ منه سنة 698 هـ

نسخة فى المكتبة الرضوية فى مشهد ، برقم 8838 ، فى 149 ورقة.

ونسخة فى مكتبة آية الله المرعشى فى قم ، برقم 3757 ، فى 173 ورقة ، تاريخها سنة 1294 هـ.

أنظر. الذريعة 2 / 38 ، 40 ، 41 / 3 ، 215 / 21 ، ريحانة الأدب 4 / 199 ، مرآة الكتب 2 / 39 ، فهرس مكتبة آية الله المرعشى النجفى

10 / 149 ، فهرس الرضوية 11 / 12 - 13 ، تراثنا / ع 6 - 7 / 1409 هـ ، ص 565.

99 - أسرار الإمامة

للشيخ حسن بن فضل بن حسن الطبرسى ، صاحب «مكارم الأخلاق».

أنظر : ريحانة الأدب 3 / 400.

100 - الأسرار فى إمامة الأئمة الأطهار

للشيخ عماد الدين الطبرى.

تقدم بعنوان : أسرار الإمامة.

101 - الأسفار ودلائل الأئمة



لأبي محمد ثبيت بن محمد العسكري.

أنظر: رجال النجاشي: 117، الذريعة 2/59.

102 - الأسلم في ضرب المثل.

في الإمامة

نسخة في مكتبة المرعشي بكر بلاء في 1192 صفحة.

أنظر: مجلة المورد (بغداد) مج 7 ع 1، 1978 م، ص 279.

103 - اسلام وخلافت

فارسي

لعبد الرزاق المحدث الحائري الأصفهاني.

طبع همدان: 1337 ش، 111 ص، جيبى.

ص: 148

فارسي.

للحاج لمحمد آقا ابن الشيخ حسين توتونچي التبريزي.

تبريز 116 ق ، 87 + 23 ص ، رقى.

105 - كتاب الأسنه فى قطع الألسنة

فى الإمامة والعصمة.

للسيد ميرزا هادى ابن السيد على ابن السيد محمد البجستاني الخراسانى النجفى الحائرى (1296 - 1339 هـ).

أنظر. معارف الرجال 3 / 223.

106 - أسنى التحف

فى شرح قصيدة الشيخ محمد طه نجف.

فى الإمامة.

للسيخ مرتضى بن عباس بن حسن بن الأكبر كاشف الغطاء (1284 - 1349 هـ).

أنظر. الذريعة 2 / 69.

107 - الأسهم الخوارق على صاحب الصواعق

فى الرد على الصواعق المحرقة.

لبعض الأصحاب ، ألفه أوائل القرن الثالث عشر.

نسخة بخط المؤلف فى مكتبة السيد خليفة فى النجف الأشرف أنظر : الذريعة 10 / 204.

108 - الإشارة

فى الإمامة ومعتقد الإمامية.

للسيد كمال الدين ، المشهور بميرزا آقا بن محمد على الرضوى الخوانسارى الدولت آبادى النجفى ، المتوفى فى النجف سنة 1328 هـ.

ألفه سنة 1322 هـ.

طبع سنة 1325 هـ.

أنظر: الذريعة 2 / 98.

109 - أصول الدين

للسيد مصطفى بن حسين آل دراج الموسوي.

وقد بسط القول فيه في مبحث الإمامة، فرغ منه سنة 1175 هـ.

موجود عند الشيخ صادق الكتبي في النجف الأشرف، وهو كتاب ضخم كبير.

أنظر: الذريعة 2 / 195.

110 - الاعتبار في إبطال الاختيار أى اختيار تعيين الإمام.

للشيخ أبى عبد الله الحسين بن جبير، صاحب «نخب المناقب» والراوى عن ابن

ص: 149

شهر آشوب بواسطة شيخه نجيب الدين السوراوى.

ينقل عنه الشيخ على بن سيف فى «كنز الفوائد» وينقل عنه الشيخ الحر فى كتابه «إثبات الهداة».

أنظر : الذريعة 2 / 221.

111 - إعتذار الحقيق عن اعتزال الأمير فارسى.

فى علة ترك أمير المؤمنين عليه السلام المطالبة بالخلافة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

لملا محمد بن عاشور الكرمانشاهى (ق 13 هـ).

نسخة بخط المؤلف فى مكتبة حفيده الشيخ جعفر سلطان العلماء ابن محمد بن جعفر ابن المؤلف.

نسخة فى مكتبة آية الله المرعشى بقم ، ضمن مجموعة برقم 2575 ، من الورقة 18 - 25 ر.

أنظر : الذريعة 2 / 223 ، فهرس مكتبة آية الله المرعشى 7 / 163 - 164.

112 - إعجاز داودى

بلغة الأردو

وهو فى إثبات الخلافة لأمير المؤمنين عليه

السلام.

للسيد سجاد حسين البارھوى الهندى.

مطبوع.

أنظر : الذريعة 2 / 231.

113 - الأعراض والنكت

فى الإمامة.

للشيخ أبى الجيش مظفر بن محمد البلخى ، المتوفى سنة 367 هـ.

يأتى بعنوان : كتاب النكت والأعراض (الأعراض).

114 - إعلام الموالى بكلام سادته الأعلام الموالى

رسالة يستدل فيها على أحقية إمامة علي ابن أبي طالب عليه السلام.

لأحمد بن صالح بن محمد بن أبي علي بن أبي الرجال اليمني (1029 - 1092 هـ).

نسخة في المتحف البريطاني ، مجموع 3852.or ، من ورقة 36 - 59.

ونسختان أخريان في الجامع الكبير في صنعاء ، 49 مجاميع و 116 مجاميع غربية.

أنظر : مصادر التراث اليمني في المتحف البريطاني . 282.

ص: 150

115 - الأعمى فى الميزان والقسطاس المستقيم فى ولاية أمير المؤمنين

للسيد محمد على بن محمد باقر الموسوى الكاظمى.

طبع بغداد : 1375 هـ ، 148 ص ، جيبى.

116 - الإغاثة

فى الإمامة.

للشيخ محمد على بن أبى طالب الزاهدى ، الشهير بالشيخ على الحزين ، المتوفى سنة 1181 هـ.

أنظر : الذريعة 2 / 249.

117 - الإفصاح

فى إمامة أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام.

للشيخ المفيد ، أبى عبد الله محمد بن محمد ابن النعمان التلعكبرى البغدادى ، المتوفى سنة 413 هـ.

نسخة فى المكتبة الرضوية ، برقم 7443 ، فى 51 ورقة ، تاريخها سنة 1350 هـ.

نسخة فى مجلس شورى ملّى فى طهران ، برقم 10547.

نسخة فى مكتبة الإمام الحكيم فى النجف الأشرف.

ونسخة فى مكتبة الشيخ عبد الحسين الطهرانى.

ونسخة فى مكتبة الشيخ محمد الطهرانى.

ونسخة فى مكتبة السيد أبو القاسم الموسوى الأصفهانى النجفى.

ونسخة فى مكتبة السيد أبو الحسن الأصفهانى.

ونسخة فى مكتبة الشيخ على بن محمد رضا كاشف الغطاء.

ونسخة فى مكتبة الشيخ محمد السماوى.

وطبع فى :

النجف الأشرف ، المكتبة الحيدرية 1368 هـ 136 ص ، رقى.

النجف الأشرف، 1369 هـ، ط 2، 136 ص، رقى.

قم، مكتبة المفيد، بضمن كتاب عدة رسائل للشيخ المفيد، ص 1 - 163 (أوفسيت).

أنظر: مرآة الكتب 2 / 58، الذريعة 2 / 258 - 259، أعيان الشيعة 9 / 423، رجال النجاشي: 399، فهرس الرضوية 11 / 32 - 33،  
فهرست الطوسي: 158، معجم رجال الحديث 17 / 202، الأعلام للزركلى 7 / 21، معجم المؤلفين 11 / 306، مجلة تراثنا / قم / ع  
13 / 1408 هـ / ص 94، فهرس مكتبة الإمام الحكيم فى النجف 1 / 66،

ص: 151

كشف الحجب والأستار 54 ، خاتمة شعراء الغرى 12 / 541.

118 - كتاب الاقتصاد فى إيضاح الاعتقاد

فى الإمامة.

للسيد حسين بن حسن بن محمد الحسينى الموسوى العاملى الكركى ثم الأردبيلى ، المتوفى بأردبيل سنة 1001 هـ.

أنظر : مرآة الكتب 2 / 59 ، الذريعة 2 / 267 ، رياض العلماء 2 / 66.

119 - أقسام المولى وبيان معانيه والمراد منه فى قول الرسول صلى الله عليه وآله «من كنت مولاه فعلى مولاه».

للشيخ المفيد ، أبى عبد الله محمد بن محمد ابن النعمان التلعكبرى البغدادى ، المتوفى سنة 413 هـ. ثلاث نسخ فى مكتبة آية الله المرعشى فى قم ، بضمن المجموعة 78 ، من الورقة 147 پ - 152 ر ، والمجموعة 243 من 139 پ - 144 پ ، والمجموعة 255 من 99 پ - 110 پ.

ونسختان فى مجلس شورى ملوى فى طهران ، 21 / 8 ص 296 - 303 ، ومجموعة ص 296 - 303.

وطبع فى :

النجف الأشرف ، دار الكتب التجارية ، مع

المسائل الجارودية ، ورسالة فى النص على أمير المؤمنين بالخلافة ، والثقلان ، من ص 20 - 28.

قم ، مكتبة المفيد ، بضمن : عدة رسائل للشيخ المفيد ، ص 186 - 193.

أنظر : فهرس مخطوطات مكتبة آية الله المرعشى 1 / 93 و 269 و 285 ، فهرس مكتبة مجلس شورى ملوى 7 / 17 و 272 ، ريحانة الأدب 5 / 373 ، رجال النجاشى : 401 ، أعيان الشيعة 9 / 423 ، معجم رجال الحديث 17 / 204 ، مجلة تراثنا ع 13 / 1408 هـ / ص 96 ، الذريعة 2 / 272 و 396 / 20 و 278 / 23.

120 - إكسير أعظم

فى إثبات ولاية وخلافة وفضائل أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام.

فارسى.

لمحمود ميرشكرائى تفرشى.

طبع طهران : كنجينه ، 1359 ش ، ج 1.



للشيخ سراج الدين حسن بن عيسى اليمانى اللكهنوى ، الشهير بالشيخ فدا حسين .  
و «منهاج السنة» رد من أحمد بن تيمية على «منهاج الكرامة» لآية الله العلامة الحلى .

أنظر : الذريعة 2 / 283 .

ص : 152

122 - إتهاب نيران الأحزان ومثير اكتئاب الأشجان

فى وفاة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله ووصيته بأهل بيته عليهم السلام والاختلاف بعد وفاته.

نسخة فى مكتبة آية الله المرعشى بقم ، مجموعة رقم 3057 ، فى 93 ورقة ، ومجموعة 3652 من 1 پ - 56 پ.

أنظر : فهرسها 8 / 277 ، 10 / 48.

123 - إلزام النواصب بإمامة على بن أبى طالب

قال الكنتورى فى كشف الحجب : عدّه الشيخ الحر العاملى فى «أمل الآمل» من الكتب المجهولة المؤلف ، - وبعض الناس ينسبه إلى السيد ابن طاووس ، فيما نسبه الشيخ سلمان الماحوزى للشيخ مفلح بن حسن الصيمرى.

نسخة فى مكتبة فحول ، فى قزوين ، بضمن مجموعة.

نسخة فى مكتبة آية الله المرعشى بقم ، مجموعة 1273 ، من 165 پ - 200 و 3624 فى 145 ورقة سنة 959 هـ ، ومجموعة 6251 ، من 117 پ - 147 ر.

طبع فى إيران سنة 1303 هـ.

أنظر : تراثنا / 2 / 1406 هـ / ص 83 ، مرآة الكتب 2 / 62 ، الذريعة 2 / 379 ، فهرس مخطوطات مكتبة آية الله المرعشى 4 / 74 - 75 و 10 / 23 و 16 / 235 ، كشف الحجب والأستار : 58 ، خاتمة شعراء الغرى 2 / 514.

124 - كتاب الألفين الفارق بين الصدق والمين

للعلامة الحلى.

يأتى بعنوان : كتاب الألفين فى إمامة أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام.

125 - كتاب الألفين فى إمامة أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام.

للعلامة الحلى ، الشيخ جمال الدين الحسن ابن يوسف بن المطهر (648 - 726 هـ).

طبع فى : طهران سنة 1296 هـ ، 185 ص ، حجرية.

إيران سنة 1298 هـ ، حجرية ، الصفحات بدران ترقيم.

تبريز سنة 1298 هـ حجرية ، مع كشف اليقين فى فضائل أمير المؤمنين 282 + 102 ص.

طهران سنة 1360 هـ ، 149 ص ، رقى.

النجف الأشرف : المطبعة الحيدرية سنة 1372 هـ في 406 ص ، تقديم : الشيخ محمد

ص : 153

حسين المظفر.

وطبع أخيراً في: قم. دار الهجرة، 1985 م، 452 ص، القطع الكبير.

بيروت، مؤسسة الأعلمی.

قم، دار الهجرة، 1409 هـ (أوفسيت على طبعه بيروت).

126 - الألقاب المتداولة في تنزيه أبي البشر

في إثبات الأئمة عليهم السلام.

للسيد نثار حسن بن نیاز علی الموسوی العظیم آبادی.

طبع حيدر آباد الدکن.

أنظر فهرست مشار - العربی - : 85.

127 - الله الله

بلغة الأردو.

للسيد ظفر مهدي بن وارث حسين الجايسى.

في الرد على العامة.

طبع بالهند.

أنظر: الذريعة 2 / 300.

128 - الإلهام في علم الإمام

للشيخ محمد علی الحائری الهمدانی السنقری.

فرغ منه سنة 1357 هـ.

طبع النجف: المطبعة العلمية، 1370 هـ، 87 ص، القطع المتوسط.

129 - الإمام

لأبي الجيش مظفر بن محمد بن أحمد البلخي الوراق، المتكلم المشهور، المتوفى سنة 367 هـ، وهو من مشايخ المفيد.

أنظر: الذريعة 26 / 55.

131 - امام درعينيت جامعه

فارسي.

لمحمد رضا حكيمي.

طبع طهران، دفتر نشر فرهنگ اسلامي، 1365 ش، الطبعة 5، 160 ص، رقعي.

132 - امام شناسي.

فارسي.

للسيد محمد حسين الحسيني طهراني.

طهران: حكمت، 1363 ش = 1984 م، مج 2، 275 ص، مج 3، 224 ص، وزيري.

ص: 154

طهران : حكمت ، 1364 ش = 1985 م . مج 1 ، 282 ص ، مج 4 ، 240 ص وزیری .

طهران : حكمت ، 1365 ش ، مج 2 ، 276 ص ، مج 4 ، 240 ص ، مج 5 ، 272 ص ، وزیری .

طهران : حكمت ، 1366 ش = 1987 م ، مج 6 ، 232 ص ، مج 7 ، 9 ص ، وزیری .

طهران : حكمت ، الطبعة 31 ، 1367 ش ، مج 4 ، 240 ص ، وزیری .

133 - إمام شناسی

فارسی .

لمدرس غروی .

طبع مشهد : 1349 ش ، 216 ص .

134 - إمام علی مرتضی و خلافت أبو بكر ، عمر عثمان

فارسی .

لحسین رفیع بور .

طهران : 1337 ش ، 229 ص ، رقی .

135 - كتاب الإمام والمأموم المحققین (والمحققین)

لأبی بكر محمد بن زکریا الرازی .

أنظر : الفهرست - للندیم - 359 .

136 - إمامت

فارسی .

فی إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام .

نسخة فی مكتبة آية الله المرعشي بقم ، رقم 5546 ، فی 154 ورقة ، سنة 1343 هـ .

أنظر : فهرسها 14 / 308 - 309 .

137 - إمامت

فارسی.

فی إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.

نسخة فی مكتبة آية الله المرعشي بقم ، مجموعة 3008 ، من 221 ر - 231 ر.

أنظر : فهرسها 8 / 189 - 190

138 - إمامت

فارسی.

مفصل فی إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.

نسخة فی مكتبة آية الله المرعشي بقم ، مجموعة رقم 5543 ، فی 287 ورقة.

أنظر : فهرسها

14 / 306 - 307.

139 - إمامت

فارسی.

لحسين بن خواجه شرف الدين عبد الحق

ص: 155

الأردبيلى ، المعروف ب : إلهى ، والملقب بكمال الدين .

أنظر : ريحانة الأدب 1 / 168 .

140 - إمامت

فارسى .

للسيد الشهيد عبد الحسين دستغيب الشيرازى .

تقديم وتنظيم وتصحيح : محمد هاشم دستغيب .

طبع طهران : محراب وسعادت ، 1361 ش ، 88 ص .

141 - إمامت

فارسى .

فى إثبات إمامة وأفضلية أمير المؤمنين عليه السلام .

لأبى الفضل محمد بن المكارم العلوى الحسينى .

فرغ منه سنة 649 ه .

نسخة فى مكتبة آية الله المرعشى بقم ، مجموعة 3008 ، من 230 پ - 234 ر .

أنظر . فهرسها 8 / 190 .

142 - إمامت

فارسى .

لميرزا هادى بن شيخ أبو تراب نورى .

طهران ، 1353 ه 159 ص ، رقى .

143 - إمامت

فارسى .

ليوحنا الإسرائيلى المصرى .



يأتي بعنوان. منهاج المنهاج.

144 - إمامت از ديدگاه تشيع.

بضميمه : تمدن در عصر مهدي عليه السلام.

فارسي.

لمحمد حسين المظفر.

ترجمة : حبيب الله رهبر. طهران ، عبد الرحيم علمي ، 1976 م ، 250 ص.

145 - إمامت از ديدگاه نهج البلاغة

فارسي.

لعباس علي عميد زنجاني.

طهران : بنياد نهج البلاغة ، 1359 ش . 27 ص.

(دايرة انتشارات كنكره هزاره نهج البلاغة ش ، 120).

146 - إمامت در أدعيه وزيارت فارسي.

ص: 156

لمظاهري.

طهران : نشر لا إله إلا الله ، 1362 ، 21 ص.

147 - إمامت در تشيع.

فارسي.

سازمان بهزيستي کشور دفتر آموزش و پژوهش.

طبع طهران. سازمان بهزيستي کشور دفتر آموزش و پژوهش ، 1360 ش ، 15 ص.

148 - إمامت روشی در تدریس.

فارسي.

لمحمد علی أسدی.

بإشراف : إبراهيم الأميني.

قم : مكتب النشر الإسلامي ، 1404 ه ، 80 ص ، القطع الكبير.

149 - إمامت و خلافت در نهج البلاغة.

فارسي.

لمحمد تقی شریعتی مزینانی.

طبع طهران. بعثت ، 1357 ، 21 ص.

150 - إمامت و رهبری

فارسي.

للشهيد الشيخ مرتضى المطهري.

قم : صدرا ، 1364 ش / 1985 م ، ط 2 ، 256 ص ، القطع المتوسط.

قم : صدرا ، ط 6 ، 1367 ش ، 264 ص ، القطع المتوسط.

قم. صدرا ، ط 7 ، 1367 ش ، 264 ص ، القطع المتوسط.

151 - إمامت وولایت از نظر إمام رضا علیه السلام

فارسی.

طهران، مكتبة مدرسة جهل ستون مسجد جامع طهران، 1351 مئی، 22 ص، جیبی.

152 - الإمامة

فارسی.

المؤلف غير معروف.

كتاب كبير يستدل المؤلف فيه بالآيات والأحاديث والأدلة العقلية والكلامية، وهو مرتب على مقدمة في معنى الإمامة، وباب في اختصاصها بأمر المؤمنين عليه السلام، وخاتمة في نكات متفرقة، تم تأليفه سنة 1058 هـ.

نسخة في مكتبة إمام جمعة زنجان.

أنظر: دليل المخطوطات 1 / 93.

153 - إمامت

فارسی.

ص: 157

نظماً بالفارسية.

لميرزا إبراهيم بن محمد باقر الجوهري.

أنظر : الذريعة 55 / 26.

154 - الإمامة

لأبي جعفر السكاك ، المتوفى سنة 179 هـ.

يأتي بعنوان : كتاب في الإمامة.

155 - الإمامة

للسيد أبي الحسن بن إبراهيم النقوي اللكهنوي (1298 - 1355 هـ).

أنظر : الذريعة 230 / 2.

156 - كتاب الإمامة

لأبي الشداخ

يأتي بعنوان : كتاب أبي الشداخ في الإمامة.

157 - كتاب الإمامة

لأبي القاسم الحديثي.

أنظر : الفهرست - للنديم - : 295.

158 - الإمامة

أو : كتاب في الإمامة.

لأبي جعفر أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد الصقيل الكوفي ، من أصحاب الصادق عليه السلام والكاظم عليه السلام ، وجدّه عمر

ابن يزيد كان يبيع السابري كما حكاه النجاشي عن أحمد بن الحسين بن الغضائري.

أنظر : رجال النجاشي : 83 ، الذريعة 320 / 2.

159 - كتاب الإمامة

لأبى الحسين أحمد بن يحيى الروندى أنظر : الفهرست - للنديم - : 217 ، معالم العلماء : 144.

160 - كتاب الإمامة

لأحمد بن يحيى المرتضى ، المتوفى سنة 840 هـ.

نسخة فى مكتبة الجامع الكبير فى صنعاء ، برقم 587 فى 159 - 254 ورقة ، تاريخها نحو سنة 1003 هـ.

161 - الإمامة

بلغه الأردو.

لأحمد سلطان ، الملقب بخاور ابن ميرزا محمد مظفر الكوركانى الهندى.

طبع فى حياة المؤلف.

أنظر : الذريعة 2 / 321.

162 - كتاب الإمامة

الإسكافى.

ص: 158

أنظر معالم العلماء : 144.

لعل هذا الكتاب هو : كتاب المعيار والموازنة في الإمامة ، لأبي القاسم الإسكافي ، الذي سيأتي ذكره في حرف الميم ، والذي ذكره النديم في الفهرست ، ص 213.

163 - كتاب الإمامة

لأبي محمد إسماعيل بن محمد بن إسماعيل ابن هلال المنزومي ، الملقب بقنبرة.

أنظر : فهرست الشيخ ، الطوسي . 12 ، رجال النجاشي : 31 ، الذريعة 2 / 321 ، كشف الحجب والأستار : 425.

164 - الإمامة

لملا إسماعيل بن محمد حسين بن محمد رضا ابن علاء الدين محمد المازندراني الخاجوي الأصفهاني ، المتوفى سنة 1173 هـ.

أنظر : ريحانة الأدب 2 / 105 ، الذريعة 2 / 321.

165 - الإمامة

للمنصور بالله ، إسماعيل بن محمد بن مهدي العبيدلي الفاطمي الإسماعيلي.

المتوفى سنة 341 هـ.

هو والد المعز بالله معد ، الذي بعث خادمه جوهر إلى مصر واستولى عليها ، قال القاضي

نعمان - المتوفى سنة 367 - في كتابه دعائم الإسلام ، في باب التوقيف على الأئمة من آل محمد عليهم السلام ، وأنها ليست باختيار الأمة : «وقد أفرد المنصور بالله في الإمامة كتابا جامعا أكمل معانيه وأشبع وبالغ في الحججة فيه ،» .

أنظر : الذريعة 2 / 321.

166 - الإمامة

قال في الذريعة : لبعض قدماء الأصحاب ينقل عنه السيد رضی الدين علي بن طاووس في كتاب «اليقين» عدة أخبار وقال : «إن تاريخ كتابة النسخة سنة 229 ، ويظهر من أسانيد ما نقل عنه كتاب» اليقين «أنه يروي مؤلفه بعنوان حدثنا عن عبد الله بن جبلة الواقفي - المتوفى سنة 219 - وعن مخدر بن هشام وعن عباد بن يعقوب الراوجني - المتوفى سنة 250 - قال : وكلاما عن السري بن عبد الله السلمى . ويروي عن كليب بن عبد الملك المسعودي ، من أصحاب الصادق عليه السلام ، ويروي عن الحسن بن الحسين العرقى ، عن يحيى بن العلاء عن معروف بن خربوز ويأتي احتمال أنه لمحمد بن الحسين بن أبي الخطاب» .

أنظر : الذريعة 2 / 322.



فارسی.

لبعض المتأخرين.

قال في الذريعة: «ذكر فيه أن ولادة الحسين عليه السلام في الخامس والعشرين من شعبان، ولعله غلط النسخة التي موجودة في مكتبة السيد عبد الحسين الحجة الطباطبائي بكر بلاء».

أنظر: الذريعة 2 / 323.

للمولى جلال الدين محمد بن أسعد الدواني.

يأتي بعنوان: نور الهداية.

فارسی.

لجمال الدين بن حسين الخوانساري، المتوفى سنة 1125 هـ.

أنظر: الذريعة 2 / 324.

لأبي القاسم الحارث بن علي الخراساني الوراق.

أنظر: الفهرست - للنديم - : 219.

فارسی.

للشيخ حبيب الله بن محمد علي الرشتي النجفي، المتوفى سنة 1312 هـ.

أقام عليها براهين خاصة به لم يسبقه أحد في الاستدلال بها.

موجود في مكتبة محمد علي الخوانساري في النجف الأشرف.



أنظر: ريحانة الأدب 2 / 308 ، الذريعة 2 / 324.

172 - كتاب الإمامة

لأبي محمد الحسن بن موسى النوبختي ، ابن أخت أبي سهل النوبختي.

قال النديم : «كتاب الإمامة ولم يتمه».

أنظر: الفهرست - للنديم - : 226.

173 - الإمامة

لأبي محمد الحسن بن موسى النوبختي.

يأتي بعنوان: الجامع في الإمامة.

174 - الإمامة

لأبي عبد الله الحسين بن عبيد الله بن سهل السعدي القمي.

أنظر: ريحانة الأدب 3 / 32 ، رجال

ص: 160

النجاشى : 42 ، الذريعة 2 / 324.

175 - الإمامة

للحسين بن القاسم بن على بن عبد الله العيانى المهدي لدين الله (384 - 404 هـ).

نسخة فى برلين ، رقم 10275 ، من 16 - 20 ، سنة 1054 هـ .

ومصورة ضمن مجموع فى معهد المخطوطات ، العربية فى الكويت ، من مجموعة القاضى إسماعيل الأكوخ فى اليمن .

أنظر . سزكين / مج 1 ج 3 / 348 ، نشرة أخبار التراث العربى / ع 7 / 2 و 8 / 1982 م / ص 5.

176 - الإمامة

للسيد حيدر بن على العبيدلى الحسينى الأملى العلوى .

أنظر : ريحانة الأدب 3 / 475 و 4 / 104 ، الذريعة 2 / 325 و 344 ، كشف الحجب والأستار 60 حيث سماه : الأمانة فى بيان الإمامة .

177 - الإمامة

لحيدر على بن محمد بن الحسن الشيروانى .

كانت نسخة منه فى خزانة كتب العلامة النورى .

أنظر : الذريعة 2 / 325 .

178 - الإمامة

للمولى خداوردى بن القاسم الافشار .

قال المولى محمد الأردبيلى فى جامع الروايات : «إنه أثبت فيه الإمامة بالدلائل العقلية والنقلية من الكتاب والسنة ، فى غاية التهذيب» .

أنظر : الذريعة 2 / 325 .

179 - الإمامة

لأبى الأحوص داود بن أسد بن أعفر المصرى .

قال النجاشى : «فيه مجرد الدلائل والبراهين» .

أنظر : الذريعة 2 / 326 ، رجال النجاشى : 157 .

ترجمة فارسية لكتاب «الإمامة» للدشتكي مع بعض زيادات وإضافات عليه ، والمترجم هو السيد هاشم بن حسين بن محمد رضا بن محمد علي الحسيني (- 1262 هـ).

ونسخة الترجمة عند آية الله السيد شهاب الدين المرعشي النجفي بقم ، والنسخة بخط تلميذ المترجم المولى نجف قلي بن عبد الرحيم

ص: 161

الشيرازى ، فرغ من كتابتها سنة 1258 هـ ، والكتاب مرتب على اثني عشر بابا ، وفيه بيان أسماء المعصومين مكتوبة فى التوراة والإنجيل .

أنظر : الذريعة 26 / 55.

181 - الإمامة

للشيخ زين الدين أبى محمد على بن محمد ابن على بن محمد بن يونس العاملى البياضى النباطى ، صاحب «الصرط المستقيم» المتوفى سنة 877 هـ .

ذكر فى «أمل الآمل» بعنوان : رسالة فى الإمامة .

أنظر : أمل الآمل 1 / 135 ، الذريعة 2 / 330.

182 - كتاب الإمامة

لسعد بن عبد الله بن أبى خلف الأشعري القمى ، أبو القاسم ، المتوفى سنة 299 أو 301 هـ .

أنظر : رجال النجاشى . 178 ، ريحانة الأدب 1 / 130 ، الذريعة 2 / 326.

183 - الإمامة

للمولى سلطان محمد القاينى المعروف بسلطان العلماء (ق 12 هـ) . ترجمه

الشيخ عبد النبى القزوينى فى تميم

الآمل ، وذكر من تصانيفه كتاب الإمامة ، فى سبعين ألف بيت .

أنظر : ريحانة الأدب 3 / 60 ، تميم أمل الآمل : 176 ، الذريعة 2 / 326.

184 - الإمامة

للشيخ أبى الحسن سليمان بن عبد الله بن على بن الحسين الماحوزى (1070 - 1121 هـ) .

نسخة فى المكتبة الحسينية فى النجف الأشرف ، وهو غير كتابه : الأربعون حديثا فى الإمامة .

أنظر : الذريعة 2 / 327 ، فهرست آل بابويه وعلماء البحرين : 17 و 78.

185 - الإمامة

للسيد شرف الدين على بن غياث الدين منصور بن محمد الحسينى الشيرازى ، المتوفى سنة 948 هـ .

أنظر: الذريعة 21 / 330.

186 - الإمامة والرد على المخالفين فيها

فارسي.

لشهاب الدين عبد الله بن محمود بن سعيد التستري الخراساني ، المتوفى سنة 997 هـ.

أنظر: الذريعة 2 / 329.

ص: 162

187 - كتاب الإمامة

يذكر فيه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وتثبيت إمامة من تقدمه.

لأبي القاسم صاحب إسماعيل بن عباد الطالقاني ، المتوفى سنة 385 هـ.

أنظر : فهرست - النديم - : 150 ، الذريعة 2 / 321 و 4 / 360 ، كشف الظنون 3 / 1398 ، الغدير 4 / 45 ، كشف الحجب والأستار : 425.

188 - الإمامة

للمولى صدر الدين محمد بن إبراهيم بن يحيى الشيرازي ، المتوفى سنة 1050 هـ.

أنظر : الذريعة 2 / 333.

189 - كتاب الإمامة

لأبي عمرو ضرار بن عمرو.

أنظر : الفهرست - للنديم - : 215.

190 - كتاب الإمامة

لأبي طالب عبيد الله بن أحمد بن أبي زيد ابن يعقوب الأنباري.

أنظر : الفهرست - للنديم - : 247 ، معالم العلماء : 75 ، فهرست الشيخ الطوسي : 103.

191 - كتاب الإمامة

لعبد الله بن جعفر بن الحسين بن مالك بن جامع الحميري.

أبو العباس القمي.

أنظر : رجال النجاشي : 219 ، معالم العلماء : 73 ، الذريعة 2 / 328 ، كشف الحجب والأستار 426.

192 - الإمامة.

لأبي محمد عبد الله بن مسكان.

يأتي بعنوان : كتاب في الإمامة.

لعبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيلكوتى ، المتوفى سنة 1067 هـ أو 1068 هـ أو 1069 هـ .

أنظر : الذريعة 1 / 84 و 2 / 328 ، ريحانة الأدب 3 / 105 .

لعبد الرحمن بن محمد الجعفرى ، من متكلمى الشيعة وشيوخهم .

أنظر . الذريعة 2 / 328 .

للشيخ عبد النبي بن سعد الدين الجزائري الغروي ، المتوفى سنة 1021 هـ .

نسخة في مكتبة السيد محمد الطباطبائي اليزدي بأصفهان.

نسخة في المكتبة الرضوية بمشهد ، برقم 7445 ، في 190 ورقة.

أنظر . الذريعة 2 / 329 و / 11 / 111 ، ريحانة الأدب 3 / 359 ، فهرس الرضوية 11 / 37.

فارسي .

لعلاء الدين عبد الخالق ، المعروف بقاضى زادة الكرهرودى .

يأتى بعنوان : التحفة الشاهية .

لأبى الحسن ممتاز العلماء ، السيد على بن إبراهيم بن محمد تقى الموسوى النقوى اللكهنوى (ق 14 هـ).

أنظر : ريحانة الأدب 6 / 6 .

لأبى الحسن على بن إسماعيل بن شعيب ابن ميثم بن يحيى التمار ، مولى بنى أسد ، كوفى .

أنظر : رجال النجاشى : 251 ، إيضاح المكنون 2 / 272 ، الذريعة 2 / 330 .

لأبى الحسن على بن الحسن بن فضال بن عمر بن أيمن ، الفطحي ، الثقة .

ذكر صاحب الذريعة أن النجاشى ذكر هذا الكتاب ، لكن النجاشى ذكر له كتابا آخر بعنوان ، كتاب إثبات إمامة عبد الله ، ولم يرد ذكر هذا الكتاب فى كتاب النجاشى .

أنظر : رجال النجاشى : 257 - 259 ، الذريعة 2 . 330 .



لأبى الحسن على بن الحسن بن محمد الطائى الجر مى ، المعروف بالطا طرى .

أنظر : رجال النجاشى : 255 ، الذريعة 2 / 330 ، الفهرست - للندىم - : 226 .

201 - الإمامة

لأبى الحسين الناشئ ، على بن عبد الله بن وصىف .

يأتى بعنوان : كتاب فى الإمامة .

ص : 164

للشيخ على بن عبد الله بن علي المهزي البحراني ، المتوفى سنة 1319 هـ .

يأتي بعنوان : منار الهدى .

للشيخ عمران بن أحمد دعبيل الخفاجي النجفي (1247 - 1328 هـ) .

وهو في النصوص على إمامة أمير المؤمنين وسائر الأئمة (عليهم السلام) والأدلة والبراهين العقلية أيضا ، يوجد عند ولده الشيخ موسى بن عمران .

أنظر : الذريعة 2 / 331 .

لعيسى بن روضة ، التابعي ، مولى بني هاشم ، وحاجب (صاحب) المنصور هو أول من صنف في الكلام .

قال النجاشي : «كان متكلمًا جيد الكلام ، وحكى كتابه عن رأه» .

أنظر : رجال النجاشي : 294 ، كشف الحجب والأستار : 425 ، الذريعة 2 / 331 .

لأبي محمد الفضل بن شاذان بن الخليل

النيسابوري ، المتوفى سنة 260 هـ .

تقدم بعنوان : كتاب الأربع مسائل في الإمامة .

لأبي محمد القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الحسنى العلوى الرسى ، صاحب صعدة (169 - 246 هـ) .

نسخة في مكتبة برلين 4876 / 6 ، من 54 - 58 ، سنة 544 هـ .

أنظر : تاريخ التراث العرب لفؤاد سزكين مج 1 ح 3 / 330 ، الفهرست للنديم : 244 ، قال في الذريعة 2 / 332 باتحاد هذا الكتاب مع

كتاب المصنف الآتى بعنوان : تثبيت الإمامة ، لكن يبدو عدم اتحادهما كما صرح بذلك فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربى»

207 - كتاب الإمامة

للكرجى.

أنظر : معالم العلماء : 145.

208 - الإمامة

بالتركية.

للمولى كمال الدين الحسين بن خواجه شرف الدين عبد الحق الأردبيلي الإلهى.

أنظر : الذريعة 2 / 324.

ص: 165

فارسي.

لكمال الدين الحسين بن خواجه شرف الدين عبد الحق الأردبيلي الإلهي ، المتوفى سنة 950 هـ.

أنظر : الذريعة 2 / 324.

للشيخ كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني ، المتوفى سنة 679 هـ.

ذكر في «كشف الحجب» بعنوان : رسالة في الإمامة.

أنظر : كشف الحجب والأستار : 238 ، الذريعة 2 / 338.

فارسي.

للسيد محسن بن محمد تقى الكوكمرى النجفى.

مرتب على مقامات ثمانية.

موجود بخط الشيخ شير محمد الهمداني تاريخ كتابته سنة 1338 هـ.

أنظر : الذريعة 2 / 333.

لأبى أحمد محمد بن أبى عمير ، المتوفى سنة 218 هـ.

أنظر : فهرست الشيخ الطوسى : 132 ، معالم العلماء : 102 ، الذريعة 2 / 333 ، كشف الحجب والأستار : 426.

لأبى عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله بن قضاة بن صفوان بن مهران الجمال الصفوانى (ق 4 هـ) من مشايخ النجاشى والشيخ الطوسى.

أنظر : ريحانة الأدب 3 / 455 ، رجال النجاشى : 393 ، الذريعة 2 / 333.

لأبى الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن الحارث ، الخطيب بساوة ، المعروف بالحارثى .

أنظر : رجال النجاشى : 382 ، معالم العلماء : 106 ، فهرست الشيخ الطوسى : 149 ، الذريعة 2 / 333 .

215 - كتاب الإمامة

لأبى جعفر محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران بن عبد الله بن سعد بن مالك

ص: 166

الأشعري القمي.

أنظر: رجال النجاشي: 349، الذريعة 2/333.

216 - الإمامة

لمحمد بن بشر (أو: بشير) السوسنجردى الحمدونى، من غلمان أبى سهل النوبختى (ق 3هـ).

أنظر ريحانة الأدب 2/72، الذريعة 2/334، كشف الحجب والأستار: 425.

217 - كتاب الإمامة

لمحمد بن جرير الطبرى.

روى فيه عن أبى المفضل محمد بن عبد الله، عن محمد بن هارون بن حميد..

أنظر: الذريعة 17/266.

218 - كتاب الإمامة

للشيخ أبى جعفر محمد بن الحسن بن على الطوسى، المتوفى سنة 460هـ.

أنظر: الذريعة 17/266.

219 - الإمامة

للمولى محمد بن الحسن الشيروانى، المتوفى سنة 1098هـ.

أنظر: الذريعة 2/334.

220 - كتاب الإمامة

لأبى جعفر محمد بن الحسين بن أبى الخطاب الزيات الهمدانى المتوفى سنة 262هـ.

أنظر: رجال النجاشي: 334، الذريعة 2/334، إيضاح المكنون 2/272.

221 - الإمامة

للسيد محمد بن السيد دلدار على النقوى النصيرآبادى اللكهنوى، المتوفى سنة 1284هـ.

فى الرد على مبحث الإمامة من «التحفة الاثنى عشرية».

أنظر: الذريعة 2 / 335.

222 - كتاب الإمامة

لأبي عبد الله محمد بن زيد الواسطي، المتوفى سنة 306 هـ.

أنظر: الفهرست - للنديم - : 220، ريحانة الأدب

289 / 6، الذريعة 2 / 335، كشف الظنون 3 / 1398.

223 - كتاب الإمامة

لأبي بكر محمد بن عبد الله البردعي (ق 4 هـ).

أنظر: الفهرست - للنديم - : 295.

ص: 167

لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مملك الأصفهاني.

أنظر: الفهرست - للنديم - : 226 ، الذريعة 2 / 335 ، الفهرست - للطوسي - : 193 ، كشف الحجب والأستار 425.

225 - الإمامة.

لأبي جعفر محمد بن عبد الرحمن بن قبة الرازي ، المتكلم - المعاصر للشيخ الكليني المتوفى سنة 317 هـ.

أنظر: الذريعة 2 / 335 ، الفهرست - للنديم - . 225.

226 - الإمامة

للشيخ الصدوق ، أبي جعفر محمد بن علي ابن الحسين ابن بابويه ، المتوفى سنة 381 هـ.

أنظر: معالم العلماء : 112 ، الذريعة 2 / 335.

227 - الإمامة

للسيد محمد بن علي بن حيدر الموسوي العاملي المكي ، المتوفى سنة 1139 هـ.

أنظر: الذريعة 2 / 336 ، مرآة الكتب 2 / 66 وعبر عنه الإمامة.

228 - كتاب الإمامة

للشيخ محمد بن علي بن عبد النبي بن محمد المقابلي البحراني ، كان حيا سنة 1150 - هـ.

أنظر: الذرية 17 / 267.

229 - الإمامة

لمحمد بن علي بن محمد حسين الزنجاني ، المتوفى سنة 1210 هـ.

كتاب مبسوط قرضه آية الله بحر العلوم بخطه ، يوجد في مكتبة حفيد المؤلف فضل الله شيخ الإسلام بزنجان.

أنظر: الذرية 2 / 336.

230 - كتاب الإمامة

لأبي جعفر محمد بن علي بن النعمان الأحول ، المعروف بمؤمن الطاق.



أنظر: معالم العلماء : 95 ، فهرست الشيخ الطوسي . 132 ، الذريعة 2 / 336 ، الفهرست - للنديم - : 224 ، كشف الحجب والأستار :  
424.

231 - كتاب الإمامة

لأبي جعفر محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين بن موسى بن أسد بن خزيمه ، من

ص: 168

أصحاب الإمام أبي جعفر الجواد عليه السلام.

أنظر: رجال النجاشي: 334، إيضاح المكنون 2/ 271، الذريعة 2/ 336.

232 - كتاب الإمامة

فارسي.

هو ترجمة لكتاب «الإمامة» للسيد محمد بن منصور بن صدر الدين الدشتكي، مع زيادات وإضافات عليه.

المترجم هو: السيد هاشم بن حسين بن محمد رضا بن محمد علي الحسيني، المتوفى بقزوين سنة 1262 هـ.

أنظر: الذريعة 17/ 267.

233 - كتاب الإمامة

للسيد محمد بن منصور بن صدر الدين الحسيني الدشتكي.

أنظر: الذريعة 17/ 267.

234 - الإمامة

للشيخ محمد بن نصار الحويزي الجزائري.

مرتب على عشرة فصول.

فرغ منه سنة 1001 هـ.

والنسخة الناقصة الأول منه توجد في المكتبة الحسينية هي النجف الأشرف.

أنظر: الذريعة 3/ 337 و 16/ 241.

235 - كتاب الإمامة

لأبي عيسى محمد بن هارون الوراق.

أنظر: رجال النجاشي. 372، الذريعة 2/ 337، معالم العلماء: 137.

236 - الإمامة

فارسي.

للمولى محمد أمين بن آقا محمد سعيد الأشرف ابن صالح المازندراني.

أنظر الذريعة 2 / 322.

237 - الإمامة

فارسي.

لآقا محمد باقر بن محمد أكمل البهبهاني الحائري (... - 1206 هـ).

ذكر في أدلة أنه لما أجمل بحث الإمامة في رسالته في أصول الدين أراد أن يفصله في هذا الكتاب.

يوجد في خزانة كتب السيد الحسن صدر الدين.

أنظر: الذريعة 2 / 322.

238 - الإمامة

وهو المجلد السابع من «بحار الأنوار». للشيخ محمد باقر المجلسي ، المتوفى سنة 1110 هـ.

ص: 169

طبع بيروت ، دار إحياء التراث العربى ، الطبعة 3 ، 1403 هـ - 1983 م ، الأجزاء 23 ، 24 ، 25 ، 26 ، 27 .

239 - الإمامة

فارسي .

للشيخ محمد تقى بن على محمد النورى ، المتوفى سنة 1263 هـ .

أنظر : الذريعة 2 / 323 .

240 - الإمامة

للشيخ محمد حسن آل ياسين .

طبع بغداد ، جامع إمام طه ، 1972 م .

241 - الإمامة

فارسي .

لمحمد رضا بن محمد ، الشهير بمجذوب التبريزى .

تقدم بعنوان : إتمام الجنة .

242 - الإمامة

لمحمد صالح بن محمد باقر الروغنى القزوينى الغروى المعاصر للشيخ الحر .

أثبت فيه الإمامة بها استخرجه من خطب «نهج البلاغة» ويذكر الخطب الدالة على مطلوبه مثل الشقشقية وغيرها إلى آخر

الكتاب البالغ إلى خمسة آلاف بيت .

النسخة موجودة عند السيد هادى . الخراسانى الحائرى فى كربلاء .

أنظر : الذريعة 2 / 328 .

243 - الإمامة

للشيخ محمد على بن أبى طالب بن عبد الله ابن على بن عطاء الله الزاهدى الجيلانى اللاهيجانى الأصفهانى ، المعروف بشيخ على

الحزين ، المتوفى سنة 1181 هـ .

أنظر: ريحانة الأدب 2 / 41 ، الذرية 2 / 329.

244 - الإمامة

لأقا محمد علي بن باقر البهبهاني ، المتوفى سنة 1216 هـ.

يأتي بعنوان : سنة الهداية.

245 - الإمامة

لمحمد علي بن محمد باقر الهزار جريبي ، المتوفى سنة 1245 هـ.

يأتي بعنوان : تبصرة المستبصرين.

246 - الإمامة.

فارسي.

للمولى محمد المشكك الرستمداى كته.

ص: 170

أنظر: الذريعة 2 / 337.

247 - الإمامة

للشيخ محمد مهدي الآصفي.

مخطوط.

248 - كتاب الإمامة

للشيخ أبي الجيش مظفر بن محمد بن أحمد البلخي الخراساني المتوفى سنة 367 هـ.

أنظر: معالم العلماء: 124 ، الذريعة 2 / 337.

249 - الإمامة

فارسي.

لمعز الدين محمد الأردستاني.

يأتي بعنوان: هداية العالمين إلى الصراط المستقيم في إثبات إمامة أمير المؤمنين.

250 - كتاب الإمامة

لأبي الحسن معلى بن محمد البصري.

أنظر: رجال النجاشي: 418 ، فهرست الشيخ الطوسي. 165 ، معالم العلماء: 121 ، الذريعة 2 / 338 ، كشف الحجب والأستار:

415.

251 - الإمامة

للمهدي الحسين بن القاسم بن علي

العياني (376 - 404 هـ).

نسخة في مكتبة بربلين ، برقم 10275.

أنظر: مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن: 527.

252 - الإمامة

لأبى حنيفة القاضي ، نعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيون ، قاضى مصر وصاحب «دعائم الإسلام» المتوفى سنة 367 هـ.

أنظر : معالم العلماء : 126 ، ريحانة الأدب : 126 ، الذرية 2 / 338.

253 - الإمامة

لأبى نصر هبة الله بن أحمد بن محمد.

الكاتب المعروف بابن برنبة ، كان حيا سنة 400 هـ.

أنظر : رجال النجاشى : 440 ، الذريعة 2 / 338.

254 - الإمامة

لهشام بن الحكم الشيبانى ، المتوفى سنة 199.

أنظر : معالم العلماء : 128 ، كشف الحجب والأستار : 415.

ص: 171

255 - كتاب الإمامة

للهيثم بن الهيثم الناجي ، من بني ناجية.

أنظر : الفهرست - للنديم - .234.

256 - كتاب الإمامة

لأبي محمد يحيى بن محمد بن أحمد بن محمد ابن عبد الله بن الحسن بن علي بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام.

أنظر : الذريعة 2 / 339 ، رجال النجاشي . 443.

257 - كتاب الإمامة

لأبي محمد يونس بن عبد الرحمن ، مولى علي بن يقطين بن موسى ، مولى بني أسد ، المتوفى سنة 208 هـ.

وقد كان الرضا عليه السلام يشير إليه في العلم والفتيا.

أنظر : رجال النجاشي : 448 ، الذريعة 2 / 339.

258 - الإمامة امتداد للنبوة

للسيد عدنان البكاء.

مجلة الإيمان / النجف الأشرف / س 1 / ع 7 و 8 ( 11 ، 12 / 1383 - 4 ، 5 / 1964 م ) ص 660 - 665.

259 - إمامة أمير المؤمنين عليه السلام

قال في الذريعة : «ويحتمل أنه للشيخ حسن ابن نوح بن يوسف بن محمد بن آدم الهندي البهروزي ، المتوفى سنة 939 هـ.

موجود في مكتبة الشيخ قاسم بن حسن آل محيي الدين الجامعي النجفي ، تاريخ كتابته 1267 ، مكتوب عليه أنه المجلد السادس من كتاب (الأزهار) وفي أثنائه ما لفظه : (قال صاحب كتاب الأزهار حسن بن نوح لطف الله بهما) ومن هاتين القرينتين احتملنا أنه للشيخ حسن المذكور».

أنظر : الذريعة 2 / 339.

260 - الإمامة حتى ولاية الفقيه.

لعبد الحسين محمد علي البقال.



طبع طهران : وزارة الإرشاد الإسلامي ، 1402 هـ = 1360 ش ، 90 ص.

261 - كتاب الإمامة الصغير

لإبراهيم بن محمد بن سعيد الثقفي ، من ولد عم المختار بن أبي عبيد الثقفي ، توفي سنة 283 هـ.

أنظر : رجال النجاشي. 17 - 18 ، الفهرست - للشيخ الطوسي - : 5 ، كشف الحجب والأستار : 425 ، الذريعة 2 / 320 ،

ص: 172

إيضاح المكنون 2 / 272.

262 - الإمامة الصغير

لأبي جعفر محمد بن علي الشلمغاني ، المعروف بابن أبي العزافر.

قال النجاشي : «يرويه سائر كتبه عنه أبو المفضل الشيباني ، المتوفى سنة 387 هـ».

أنظر : رجال النجاشي : 379 ، الذريعة 2 / 336.

263 - كتاب الإمامة الصغير

لأبي عيسى محمد بن هارون بن محمد الوراق.

أنظر : الفهرست - للنديم - : 216.

264 - كتاب الإمامة على مذهب

الشيعة لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ.

أنظر : الفهرست - للنديم - : 210.

265 - إمامة علي بن الحسين عليه السلام

لمحمد بن مسعود العياشي.

أنظر : معالم العلماء : 100.

266 - إمامة علي بين العقل والقرآن

للشيخ محمد جواد مغنية ، المتوفى سنة 1400 هـ.

بيروت ، مؤسسة الأعلمي ، 1390 هـ.

267 - الإمامة عن الفريقين

للشيخ محمد بن الشيخ علي بن الشيخ عبد الله حرز الدين النجفي ، ولد في النجف الأشرف ، وتوفى بها سنة 1365 هـ.

فرغ منه في 18 ذي الحجة 1319 هـ.

أنظر : معارف الرجال (المقدمة) 1 / 10.

268 - الإمامة في الإسلام

للدكتور حسن حبيبي.

بحث مقدم إلى الندوة الدولية عن الدولة والسياسة في الإسلام المنعقدة في لندن : المعهد الإسلامي / شوال 1403 هـ - آب 1983 م.

269 - الإمامة في الإسلام

لعارف تأمر.

مطبوع.

270 - الإمامة في الإسلام

للدكتور محمد عوض الخطيب.

مجلة الثقافة الإسلامية (السفارة الإيرانية في دمشق) ع 18 / 1408 هـ 1988 م / ص 123 - 151.

ص: 173

271 - كتاب الإمامة في إمامة الاثنى عشر

لأبي العباس ابن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي النحوي ، المعروف بابن الحاج ، المتوفى سنة 647 هـ .  
أنظر : الذريعة 2 / 320 و 20 / 209 ، تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام : 131 ، كشف الظنون 3 / 1398 .

272 - الإمامة في إيجاب النص وإفساد الاختيار .

مجهول المؤلف .

أنظر : معالم العلماء : 145 ، الذريعة 17 / 165 .

273 - الإمامة في التشريع الإسلامى

تجديد في بحث الإمامة .

للشيخ محمد مهدي الأصفى .

النجف الأشرف . مطبعة النعمان ، 1963 م .

بيروت : دار التعارف ، الطبعة 2 ، 1973 م .

274 - الإمامة في ضوء الكتاب والسنة

للشهيد الشيخ مهدي السماوي .

بيروت ، دار الزهراء ، ثلاثة مجلدات .

275 - إمامة القرآن

بالأردو .

في إثبات الإمامة من الآيات القرآنية فقط .

للسيد محمد هارون الزنجي فوري ، المتوفى سنة 1339 هـ .

أنظر : الذريعة 2 / 341 و 11 / 112 .

276 - الإمامة الكبرى والخلافة العظمى

للسيد كلمة حسن بن محمد باقر القزويني الحائري ، المعروف بأقامير .

طبعة النجف الأشرف : مطبعة النعمان ، 1378 هـ ، 412 ص ، 24 سم ، مع تعليقات السيد مرتضى القزويني .

نسخة في مكتبة آية الله المرعشي بقم ، برقم 2121 ، في 205 ورقة .

أنظر : فهرس مخطوطات مكتبة آية الله المرعشي 6 / 133 - 134 .

277 - كتاب الإمامة الكبير

لإبراهيم بن محمد بن سعيد الثقفى ، من ولد عم المختار بن أبى عبيد الثقفى ، توفى سنة 283 هـ .

أنظر : رجال النجاشى : 17 - 18 ، الفهرست - للشيخ الطوسى - : 5 ، كشف الحجب والأستار 425 ، الذريعة 2 / 320 ،

ص : 174

إيضاح المكنون 2 / 272.

278 - كتاب الإمامة الكبير

لأبي محمد الفضل بن شاذان بن الخليل الأزدي النيشابوري ، المتوفى سنة 260 هـ.

أنظر : رجال النجاشي : 307 ، الذريعة 2 / 332.

279 - الإمامة الكبير

لأبي جعفر محمد بن علي الشلمغاني ، المعروف بابن أبي العزاقر.

قال النجاشي : «يروىها وسائر كتبه عنه أبو الفضل الشيباني ، المتوفى (387)».

أنظر : رجال النجاشي : 379 ، إيضاح المكنون 2 / 372 ، الذريعة 2 / 336.

280 - كتاب الإمامة الكبير

لأبي عيسى محمد بن هارون بن محمد الوراق.

أنظر. الفهرست - للنديم - : 16.

281 - كتاب الإمامة

لعلي بن محمد الجعفرى لأحمد بن إسماعيل الفقيه.

أنظر : معالم العلماء : 24.

282 - كتاب الإمامة من جهة الخبر

لبندار بن محمد بن عبد الله الفقيه.

أنظر : الفهرست - للنديم - : 279 ، معالم العلماء : 29.

283 - كتاب الإمامة وإثبات النبوة والوصية

ليحيى بن الحسين بن القاسم الرسى ، (245 - 298 هـ).

أنظر : مصادر الفكر العربى الإسلامى فى اليمن : 514 ، الذريعة 5 / 216.

284 - الإمامة والأمة

للسيد هبة الدين محمد علي بن حسين عابد بن حسين الشهرستاني.

يأتي بعنوان : خلافة الخالق والخلائق.

285 - الإمامة وبيان شرائطها

للمحقق الخواجه نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي ، المتوفى سنة 672 هـ.

نسخة في مكتبة آية الله المرعشي بقم ، ضمن مجموعة برقم 255 ، من الورقة 191 پ - 200 ر.

وأخرى ضمن مجموعة برقم 4786 ، من 22 ر - 30 ر.

ص: 175

أنظر: الذريعة 2 / 336 ، ربحانة الأدب 2 / 197 ، فهرس مخطوطات مكتبة آية الله المرعشي 1 / 287 و 12 / 351.

286 - الإمامة والتبصرة من الحيرة

لبعض قدماء الأصحاب المعاصرين للشيخ الصدوق كانت نسخة منه عند العلامة المجلسي وهو من مأخذ البحار.

أنظر: الذريعة 2 / 342 ، ولعله الكتاب الآتي.

287 - الإمامة والتبصرة من الحيرة

للشيخ أبي الحسن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي الرازي ، المتوفى سنة 329 هـ ، والد الشيخ الصدوق.

تحقيق: السيد محمد رضا الحسيني.

طبع بيروت. مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

قم: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام ، 1406 هـ ، بتحقيق مدرسة الإمام المهدي عليه السلام.

288 - الإمامة وحروب النبي صلى الله عليه وآله

للشيخ عبد الحسين بن الشيخ عبد الله بن الشيخ حمد الله المسلمي النجفي (1250 -

1277 هـ).

أنظر: معارف الرجال 2 / 32.

289 - الإمامة والخلافة

بلغة الأردو.

لأحمد حسين خان الهندي مقيم (بريانوان).

طبع بالهند.

أنظر: الذريعة 2 / 342.

290 - كتاب الإمامة والرد على الحسين بن علي الكرابيسي.

للحسين بن علي أبي عبد الله المصري.

أنظر: رجال النجاشي: 66.



للسيد محمد علي بن الحسين الحسيني ، الشهير بالسيد هبة الدين الشهرستاني.

وفيه إثبات الإمامة والخلافة بقواعد علم الحقوق.

أنظر : الذريعة 2 / 342 و 26 / 191.

292 - كتاب إمامة ولد علي من فاطمة

للحسن بن صالح برحي (بن حي) الزيدي (100 - 168 هـ).

أنظر : الفهرست - للنديم - : 227.

ص: 176

293 - كتاب الإمامة ووجوبها

لعمر بن بحر الجاحظ.

أنظر : معالم العلماء : 84.

294 - الإمامة والولاية في القرآن الكريم

اشترك في تأليفه : السيد علي أكبر الموسوي اليزدي ، محمد المحمدي الجيلاني . محمد اليزدي ، حسين المظاهري ، حمد تقى مصباح اليزدي .

مراجعة وإشراف : محمد علي التسخيري .

طبع قم : مطبعة الخيام ، 1399 هـ ، 240 ص ، القطع الكبير .

295 - أمان الخافقين

في الإمامة .

فارسي .

لأمين الواعظين إبراهيم بن محمد علي التاجر الأصفهاني (1275 - 1349 هـ) .

أنظر . الذريعة 2 / 344 .

296 - الأمانة في بيان الإمامة وتحقيقها وحملها

للسيد حيدر بن علي العبيدلي .

تقدم بعنوان : الإمامة .

297 - أمت وإمامت

فارسي ، ترجمة الأمة والإمامة .

للسيد هبة الدين الشهرستاني .

ترجمة علي رضا خسرواني .

طهران ، 1367 هـ / 1326 ش ، 107 ص ، رقعي .

فارسی.

لمهدی آیه اللہی.

قم، جهان آرا، 1359، 86 ص، مصور، ریشه های آیدیولوژی اسلامی، ویزه نو جوانان، 4.

فی طرق تعیین خلفاء النبی صلی الله علیه وآله وسلم

للسید هبة الدین الشهرستانی.

یأتی بعنوان : خلافة الخالق والخلائق.

300 - أمراء هستی حکومت چهارده معصوم

فارسی.

للسید أبی الفضل نبوی قمی.

طهران : إسلامیة ، 1345 ش ، 515 ص ، وزیری.

ص: 177

301 - الانتصار فى النص على الأئمة الأطهار

للشيخ أبى الفتح محمد بن على بن عثمان الكراچكى.

تقدم بعنوان : الاستبصار فى النص على الأئمة الأطهار.

302 - الإنتصار للشيعة

فى إثبات الإمامة للاثنى عشر عليهم السلام.

لمحمد حسين شمس العلماء الكركانى ، الشهير بجناب.

أنظر : الذريعة 2 / 361.

303 - الانتقام ممن غدر أمير المؤمنين

للشيخ أبى الفتح محمد بن عثمان الكراچكى.

وهو النقض على ابن شاذان الأشعري فيما أورده فى آية الغار.

أنظر : مرآة الكتب 2 / 70

304 - الإنذار فى قطع الأعذار فى الإمامة.

للشيخ محمد رضا بن قاسم بن الشيخ محمد ابن أحمد الغراوى النجفى ، ولد فى النجف

الأشرف سنة 1303 هـ.

أنظر : معارف الرجال 2 / 288 ، شعراء الغرى 8 / 403.

305 - الإنصاف

فى الإمامة.

لم يذكر مؤلفه.

مرتب على مقدمة وثلاثة مطالب وخاتمة ، لا يستدل فيه إلا بما أخرجه أهل السنة فى صحاحهم ومستدرکها وفى مسانيدهم ومصايح  
البغوى وتاريخ الخطيب وأمثالها.

توجد نسخة فى مكتبة آية الله الشيخ محمد تقى الشيرازى بسامراء ، ناقصة الآخر.

ونسخة أخرى فى كربلاء ، فى كتب السيد الحسين بن محمد على بن نوازشى الموسوى الهندى أبى نرى آل خير الدين .

أنظر : الذريعة 2 / 396 .

306 - الأنصاف

فى الإمامة .

للشيخ أبى جعفر محمد بن عبد الرحمن بن قبة الرازى المعتزلى ثم الإمامى .

أنظر : فهرست الشيخ الطوسى : 132 ، مرآة الكتب 2 / 70 ، معالم العلماء : 95 ، رجال النجاشى : 375 ، الفهرست - للنديم - : 225 ،  
الذريعة 2 / 396 ، 40 / 394 ، كشف الحجب

ص : 178

والأستار : 63.

307 - الإنصاف فى تحقيق آية الاستخلاف ( إنى جاعل فى الأرض خليفة )

بلغه الأردو.

لأحمد على الأمرسى الهندى.

وهو فى الإمامة والرد على القاديانية.

مطبوع.

أنظر : الذريعة 2 / 397.

308 - الإنصاف فى معرفة الأسلاف

فىما يتعلق بالإمامة لأبى محمد على بن عناية الله ، الشهير بايزيد البسطامى الثانى ، المعاصر للشيخ البهائى.

أنظر : كشف الحجب والأستار 63 ، الذريعة 2 / 396 ، مرآة الكتب 2 / 70 ، ريحانة الأدب 1 / 224.

309 - الإنصاف

فى النص على الأئمة الاثنى عشر من آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

للسيد هاشم البحرانى ، المتوفى سنة 1107 هـ.

يأتى بعنوان : الأنصاف فى النص على الأئمة الأشراف من آل عبد مناف.

310 - الإنصاف فى النص على الأئمة الأشراف من آل عبد مناف.

للسيد هاشم بن سليمان بن إسماعيل التوبلى الكتكانى البحرانى ، المتوفى سنة 1107 هـ.

نسخة فى مكتبة آية الله المرعشى بقم ، الأشراف.

طبع فى قم سنة 1386 هـ ، 392 ص ، وزيرى ، بترجمة إلى الفارسية ، المترجم : السيد هاشم الرسولى المحلاتى.

أنظر : مرآة الكتب 2 / 71 ، الذريعة 2 / 398 و 24 / 179 ، ريحانة الأدب 1 / 233 ، فهرس مخطوطات مكتبة آية الله المرعشى 6 / 131

- 132 أمل الآمل 2 / 303.

311 - الإنصاف والانتصاف

فى الإمامة

للشفا الخلف بن ظفر بن خلف الأسدى.

أنظر : كشف الحجب والأستار 63.

312 - كتاب الانقاد فى الإمامة

لأبى الحسين محمد بن بشر الحمدونى السوسنجرى.

ص: 179

أنظر. فهرست الشيخ الطوسي : 132 ، معالم العلماء : 96 ، الذريعة 2 / 401 ، كشف الحجب والأستار 65 حيث ذكره بعنوان : الانتقاد فى الإمامة.

313 - كتاب الانتقاد فى للإمامة

لأبى الحسين محمد بن بشر الحمدونى.

تقدم بعنوان. كتاب الانتقاد فى الإمامة.

314 - أنوار الإسلام فى علم الإمام عليه السلام.

للسيد محمد ثقة الإسلام الساروى.

نسخة فى مكتبة الشيخ زين العابدين بن أسد الله المهربانى السرابى ، المتوفى بالنجف سنة 1356 هـ.

أنظر الذريعة 2 / 414 و 15 / 318.

315 - الأنوار الجالية لظلام الغلس من تلبس مؤلف «المقتبس»

للشيخ المتكلم على بن هلال بن فضل بن عيسى بن محمد بن فضل.

فرغ منه سنة 874 هـ.

و «المقتبس» هذا ألفه بعض علماء أهل السنة فى عصر العلامة الحلى ، باسم السلطان يوسف بن أيوب وسماه. «المقتبس» لأنه رد فيه على

كتاب «قبس الأنوار فى نصره العترة

الأطهار» وهو فى الإمامة ، تصنيف السيد ابن زهرة ، فانتصر له صاحب «الأنوار الجالية» ووقع عنه اعتراضات مؤلف «المقتبس».

أنظر : الذريعة 2 / 422.

316 - أنوار الرشاد للأمة فى معرفة الأئمة

شرح لأرجوزة بعنوان : «مصباح الحكم» فى الأدلة على الإمامة ، وإثبات إمامة الأئمة الاثنا عشر عليهم السلام.

الأرجوزة وشرحها : للشيخ محمد باقر بن قربان على المازندرانى.

فرغ من الشرح 1247 هـ.

نسخة فى مكتبة آية الله المرعشى بقم ، برقم 4307 ، فى 50 ورقة.



أنظر : فهرسها 11 / 299.

317 - أنوار الولاية

فى أفضلية أمير المؤمنين عليه السلام على من سوى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وإثبات الولاية والخلافة الإلهية له .

للسيد محمد القطب الشيرازى الذهبى ، المتوفى سنة 1173 هـ .

أنظر : الذريعة 26 / 63.

318 - أنوار اليقين فى إمامة أمير المؤمنين

للمهدى لدين الله أحمد بن يحيى بن

ص : 180

المرتضى المتوفى سنة 840 هـ.

نسخة في مكتبة آياصوفيا ، رقم 6 / 3308 ، المجلد الأول من 206 ب إلى 315 آ ، كتبت سنة 992 هـ.

319 - أنوار اليقين في إمامة أمير المؤمنين

أرجوزة وشرحها.

للمنصور بالله الحسن بن بدر الدين محمد ابن أحمد بن يحيى (596 - 670 هـ).

نسخة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء ، برقم 33 علم الكلام ، في 283 ورقة سنة 1060 هـ.

وأخرى فيه ، برقم 531 ، في 190 ورقة ، سنة 1138 هـ.

وثالثة فيه ، برقم 532 ، في 274 ورقة ، سنة 1332 هـ.

ورابعة في المتحف البريطانى . برقم 3868 ، سنة 979 هـ.

وخامسة في مكتبة آية الله المرعشى بقم ، برقم 1594 ، في 117 ورقة.

وسادسة في مكتبة الشيخ على كاشف الغطاء في النجف الأشرف ، تاريخها سنة 1107 هـ.

أنظر : الذريعة 2 / 448 ، مصادر الفكر العربى الإسلامى فى اليمن . 550 ، فهرس مخطوطات مكتبة آية الله المرعشى 4 / 397 -

398.

320 - أنورى بيكم

باللغة الكجراتية.

للمولوى غلام على بن إسماعيل البهاونكرى الهندى.

يشبه الكتب الروائية فى إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام من مائة من الآيات الشريفة القرآنية.

طبع بالهند.

أنظر : الذريعة 2 / 450.

321 - إهداء الحقيق فى معنى حديث الغدير إلى أخيه البارع البصير

للسيد مرتضى بن أحمد بن محمد الحسينى الخسروشاهى التبريزى ، ألفه سنة 1352 هـ.

طبع فى النجف الأشرف : المطبعة الحيدرية ، 1353 هـ ، ط 1 ، 113 ص ، رقى .

أنظر : الذريعة 2 / 482 ، الغدير 1 / 157 .

322 - أهل البيت هم القادة لعبد الله الخنيزى .

الأضواء / النجف الأشرف / س 2 ع 4 ( 4 / 1381 هـ ) ص 11 - 18 .

ص : 181

323 - أهل بيت وخلافت

فارسي.

للشهيد الشيخ مرتضى مطهري.

مكتب إسلام ، س 12 ع 4 (3 / 1391 هـ) ص 9 - 12 ، ع 6 (5 / 1391 هـ) ص 11 - 15 ، ع 8 (7 / 1391 هـ) ص 32 - 35 ، ع 9 (8 / 1391 هـ) ص 15 - 16.

324 - كتاب الأوصياء

لأبي القاسم علي بن أحمد الكوفي العلوي ، المتوفى سنة 352 هـ.

أنظر : الفهرست - للنديم - : 243 ، رجال النجاشي : 265 ، الذريعة 2 / 478.

325 - الأوصياء

لعلی بن الحسن بن فضال الكوفي.

أنظر : معالم العلماء : 65.

326 - كتاب الأوصياء وذكر الوصايا

للشيخ علي بن محمد بن زياد الصيمري.

نقل عنه السيد رضی الدن علی بن طاوس فی «مهج الدعوات» وقال : «وجد هذا الكتاب في خزانة مصنفه بعد وفاته سنة 288 هـ».

أنظر : الذريعة 2 / 478.

327 - كتاب الأوصياء

لأبي جعفر محمد بن علي الشلمغاني ، المعروف بابن أبي العزافر ، المقتول سنة 322 هـ.

أنظر : رجال النجاشي : 378 ، الذريعة 2 / 478.

328 - كتاب الأوصياء

لأبي النصر محمد بن مسعود بن محمد بن عياش السلمى السمرقندى ، المعروف بالعيشي.

أنظر : رجال النجاشي : 352 ، الذريعة 2 / 478.

329 - أول مظلوم فى الإسلام الإمام أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام

يتضمن هذا الكتاب شكاوى أمير المؤمنين عليه السلام وتظلمه من قريش عامة وممن غصب حقه بالخلافة.

لمحمد الرضى الرضى الكشميرى.

أنظر : فهرست مؤلفاته : 4.

330 - أولوا الأمر.

للجلى أحمد إبراهيم.

التوحيد / س 6 : ع 34 (9 - 10 / 1408 هـ) ص 89 - 100 ، ع 35 ، (11 - 12 / 1408 هـ) ص 46 - 57 ، ع 36 (1 - 2 / 1409 هـ) ص 97 - 108.

للبحث صلة ...

ص: 182

من ذخائر التراث

ص: 183



القول المبين

عن وجوب مسح الرجلين

للعامة الكراچكى

على موسى الكعبى

المقدمة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، بارئ السماوات والأرضين ، باعث الأنبياء والمرسلين ، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على خير الخلق محمد الأمين ، وعلى آله الهداة الميامين ، وصحبهم المتقين ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

عزى القارى :

الرسالة التى بين يديك تعد واحدة من كنوز التراث النفيسة والقيمة ، ونظرة واحدة - ولو سريعة - كافية للدلالة على سعة اطلاع مصنفها الفقيه الجليل أبى الفتح محمد بن على بن عثمان الكراچكى رضوان الله تعالى عليه ، وبلوغه الغاية القصوى فى التدقيق والتحقيق ، مع دقة متناهية فى انتقاء اللفظ العذب ، وحسن أداء ، ورشاقة أسلوب ، تتم عن براعة فى الأدب واللغة والكلام ، ولا شك أن كثرة مؤلفاته فى العلوم والآداب والفنون المختلفة خير شاهد ودليل على ما قلناه .

ورسالة «القول المبين عن وجوب مسح الرجلين» مقتطعة من كتاب «كنز الفوائد» الذى عمله المصنف رحمه الله لابن عمه ، وقد أدرج فيه جملة من مؤلفاته ،

**تحقيق : على موسى الكعبى**

ص: 185



عدها بعض المترجمين له كتباً مستقلة (1)، وهذا الكتاب هو من أحسن مصنفاته الباقية إلى هذا الزمان (2)، ويحتوى على نفائس من العلوم والفنون، وتفاسير لآيات كثيرة، ومختصرات متنوعة (3).

ترجمة المؤلف :

هو القاضي أبو الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراچكى، وصفه بعض من ترجم له من العامة بأنه رأس الشيعة وصاحب التصانيف الجليلة، أو بأنه كان باحثاً من كبار أصحاب الشريف المرتضى رضوان الله تعالى عليه، وتارة مشفوعاً بالقول: «إنه كان فقيهاً محدثاً متكلماً نحوياً لغوياً طبيباً عالماً بالنجوم» (4).

قال السيد بحر العلوم قدس سره: «الشيخ الفقيه القاضي أبو الفتح» (5).

وفى فهرست منتجب الدين رحمه الله: «الشيخ العالم الثقة أبو الفتح محمد بن علي الكراچكى فقيه الأصحاب» (6).

وفى الكنى والألقاب. «الشيخ الفقيه الجليل الذي يعبر عنه الشهيد كثيراً فى كتبه بالعلامة مع تعبيره عن العلامة الحلى بالفاضل» (7).

وفى أمل الآمل: «الشيخ أبو الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراچكى عالم فاضل، متكلم فقيه، محدث ثقة، جليل القدر» (8).

ص: 186

- 
- 1-1. كالبغدادى فى هدية العارفين 2 : 70.
  - 2-2. روضات الجنات 6 : 579 / 209.
  - 3-3. لمزيد من الاطلاع، أنظر: مستدرک الوسائل 3 : 497، أعيان الشيعة 9 : 400، الذريعة 18 : 161 / 1195.
  - 4-4. أنظر. سير أعلام النبلاء 18 / 121 : 4. مرآة الجنان 3 : 70. لسان الميزان 5 : 300 / 4. شذرات الذهب 3 : 283، العبر 2 : 492، الأعلام - للزركلى - 6 : 286.
  - 5-5. رجال السند بحر العلوم 3 : 302.
  - 6-6. فهرست منتجب الدين : 154 / 355.
  - 7-7. الكنى والألقاب 3 : 88.
  - 8-8. أمل الآمل 2 : 857 / 287.

ولعل هذا وغيره مما لا يبلغه الحصر خير شهادة ودليل على فضله وجلالة قدره وعلمه ، فقد أسند إليه جل أرباب الإجازات ، وجعله خاتمة المحدثين رحمه الله على رأس جملة من المشايخ الذين تنتهى السلسلة فى الإجازات إليهم (1).

وهو من تلامذة الشيخ المفيد والشريف المرتضى علم الهدى رضوان الله عليهما ، روى عنهما وعن آخرين من أعلام الشيعة والسنة فى مكة والرملة وبغداد وحلب والقاهرة.

نسبه :

قال السيد محسن الأمين العاملى رحمه الله : والكراچكى - بفتح الكاف وإهمال الراء وكسر الجيم - نسبة إلى (الكراچك) عمل الخيم ، ولهذا وصفه بعض مترجميه بالخيمى ، وظبطه بعضهم بضم الجيم نسبة إلى (الكراچك) قرية على باب واسط ... ولكن هذا ليس بصحيح (2).

وقال ابن حجر : محمد بن على الكراچك - بفتح الكاف وتخفيف الراء وكسر الجيم ثم كاف - نسبة إلى عمل الجسم ، وهى (الكراچك) (3).

والظاهر أن قوله : عمل الجسم ، تصحيف : عمل الخيم.

ولا نستبعد نسبته إلى (كراچك) بضم الجيم من عدة وجوه :

1 - اشتهر الكراچك بكثرة تجواله ، وسياحته فى طلب العلم ، وكان من بين الذين روى عنهم العالم الفقيه المعروف أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله بن على الواسطى ، مما يدل على أنه سكن واسط أو أحد قراها.

2 - قرية (كراچك) هى من بين القرى الواقعة فى باب واسط ، ذكرها

ص: 187

1-1. مستدرک الوسائل 3 : 497.

2-2. أعيان الشية 9 : 400.

3-3. لسان الميزان 5 : 1016 / 300.

ياقوت (1) والسمعاني (2) ونسب إليها أحمد بن عيسى الكراجكي ، وأخاه علي بن عيسى الكراجكي .

3 - نسبة إلى (كراجك) بضم الجيم بعض من ترجم له من أجلة العلماء (3).

4 - لا يؤيد كونه منسوب إلى (الكراجك) بكسر الجيم ، إلا دليل واحد ، هو أن البعض عنونه بالخيمي (4) ، ولعل هذه النسبة لحقته من بعض الديار التي وطنها خلال تجواله.

دليلنا على ذلك قول صاحب الروضات : «ويظهر من طرق رواياته المذكورة في كنز الفوائد وغيره أنه كان سائحاً في البلاد ، وغالبا في طلب الفقه والحديث والآدب وغيرها ، إلا أن معظم نزوله وتوطنه كان بالديار المصرية . - إلى أن قال : - وكان الخيم أو ذو الخيم أو ذات الخيم الواقع إليها النسبة من المواضع الواقعة في تلك الديار» . (5) والله أعلم ، وهو المسدد للصواب .

وفاته :

تكاد المصادر التي ترجمت له تجمع على أن وفاته كانت بصور في ثاني ربيع الآخر - سنة (449) هـ . ق - (6) رضوان الله تعالى عليه .

\*\*\*

ص : 188

- 
- 1-1 . معجم البلدان 4 : 443 .
  - 2-2 . الأنساب 10 : 372 ، إلا أنه ضبطها بفتح الجيم .
  - 3-3 . أنظر : الكنى والألقاب 3 : 88 ، طبقات أعلام الشيعة - القرن الخامس - : 177 .
  - 4-4 . العبر 2 : 294 ، مرآة الجنان 3 : 70 ، معجم المؤلفين 11 : 27 و 8 : 49 .
  - 5-5 . روضات الجنات 6 : 579 / 209 .
  - 6-6 . سير أعلام النبلاء 18 : 61 / 121 ، شذرات الذهب 3 : 283 ، العبر 2 : 294 . لسان الميزان 5 : 300 / 6 . هدية العارفين 2 : 70 ، الأعلام - للزركلي - 6 : 276 ، أعيان الشيعة 9 : 400 .

كان يروى عن جملة من المشايخ الأجلة ، كما يظهر من مؤلفاته ، نذكر منهم :

- 1 - أستاذه الشيخ المفيد رضوان الله تعالى عليه.
  - 2 - السيد المرتضى علم الهدى قدس الله روحه.
  - 3 - أبا يعلى سلار بن عبد العزيز الديلمي.
  - 4 - أبا عبد الله الحسين بن عبيد الله بن علي الواسطي.
  - 5 - أبا الحسن محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان القمي.
  - 6 - أبا المرجا محمد بن علي بن طالب البلدي.
  - 7 - أبا عبد الله محمد بن عبيد الله بن الحسين بن طاهر الحسيني.
  - 8 - أبا الحسن طاهر بن موسى بن جعفر الحسيني.
  - 9 - أبا الحسن أسد بن إبراهيم بن كلب السلمى الحراني.
  - 10 - أبا منصور أحمد بن حمزة العريضي.
  - 11 - أبا العباس إسماعيل بن غسان.
- كما روى عن جملة من علماء العامة (1).

مصنفاته :

صنف في علوم وفنون مختلفة ، كالفقه والإمامة والأنساب والأدب والنجوم والفلك والحكمة وغيرها ، ويدل على كثرة ما صنف وألف واختصر قول المحدث النورى قدس سره في خاتمة المستدرک : «ولم أر من المترجمين من استوفى مؤلفاته» (2) وقال السيد

ص: 189

- 
- 1-1. أنظر : مستدرک الوسائل 3 : 497 ، روضات الجنات 6 : 209 / 579 ، رجال السيد بحر العلوم 3 : 302 ، طبقات أعلام الشيعة - القرن الخامس - : 177.
  - 2-2. مستدرک الوسائل 3 : 497.

محسن الأمين العاملى رحمه الله. «له مؤلفات كثيرة بلغت السبعين حسب بعض معاصريه» (1).

ومن جملة مؤلفاته :

1 - الإبانة عن المماثلة - فى الاستدلال بين طريق النبوة والإمامة.

2 - الاستطراف فى ذكر ما ورد من الفقه فى الإنصاف. -

3 - الاستبصار فى النص على الأئمة الأطهار عليهم السلام.

4 - التلقين لأولاد المؤمنين.

5 - تهذيب المسترشدين.

6 - روضة العابدين ونزهة الزاهدين ، فى الصلاة : الفرائض ، والسنن ، والتطوع ، عمله لولده موسى.

7 - النوادر.

8 - كنز الفوائد.

9 - البستان فى الفقه ، وهو معنى لم يطرق ، وسبيل لم يسلك ، قسم فيه أبوابا من الفقه ، وفرع كل فن منه ، حتى حصل من كل باب شجرة كاملة ، ويكون نيفا وثلاثين شجرة.

10 - التعجب من أغلاط العامة - فى الإمامة.

11 - معارضة الأضداد باتفاق الأعداد - فى الإمامة.

12 - معدن الجواهر ورياضة الخواطر.

13 - معونة الفارض فى استخراج سهام الفرائض.

14 - المنهاج إلى معرفة مناسك الحاج.

15 - مختصر كتاب الدعائم للنعمان.

16 - الاختيار من الأخبار - مختصر كتاب الأخبار للنعمان.

ص: 190

- 17 - ردع الجاهل وتنبية الغافل.
- 18 - الكافي الاستدلال بصحة القول برؤية الهلال.
- 19 - غاية الإنصاف في مسائل الخلاف - في علم الكلام.
- 20 - حجة العابر في هيئة العالم - يتضمن الدلالة على أن شكل السماوات والأرضين كمثل الكرة.
- 21 - ذكر الأسباب الصادة عن معرفة الصواب.
- 22 - الرسالة الدامغة للنصارى - تتضمن نقضا لكلام أبي الميثم النصراني.
- 23 - الغاية في الأصول - وفي جزء منه : القول في حدوث العالم وإثبات محدثه.
- 24 - جواب رسالة الأخوين - يتضمن ردا على الأشعرية.
- 25 - عدة البصير في حجج يوم الغدير - في الإمامة.
- 26 - مختصر كتاب التنزيه - للسيد المرتضى رحمه الله.
- 27 - مزيل اللبس ومكمل الأنس - في علم النجوم.
- 28 - نظم لدرر في مبنى الكواكب والدرر
- 29 - الحساب الهندي - يتضمن أبواب الحساب الهندي وعمل الجذور والمكعبات المفتوحة والصم.
- 30 - رياض الحكم - في الأدب.
- 31 - موعظة العقل للنفس.
- 32 - نصيحة الإخوان.
- 33 - التحفة في الخواتيم.
- 34 - الجليس - وهو كالروضة ، فيه سير ملوك وشعر.
- 3 - انتفاع المؤمنين بما في أيدي السلاطين.
- 36 - الأنيس - في فنون مختلفة
- 37 - التأديب.



هذه هى جملة من مؤلفاته ، وقد أعرضنا عن ذكر كثير منها ، تجدها فى مظانها (1) النسخ المعتمدة :

1 - النسخة الخطية المحفوظة فى المكتبة الرضوية بمشهد المقدسة ، برقم (226) ، مسطرتها (19) سطرا ، سنة النسخ (677 هـ . ق) وهى المعبر عنها بنسخة الأصل .

2 - الكتاب المطبوع على الحجر - من منشورات مكتبة المصطفوى - قم المشرفة ، ولم نعتد على هذا الكتاب إلا فى موارد نادرة .

ومما يجدر ذكره أن كتاب كنز الفوائد قد تم تحقيقه من قبل الشيخ الفاضل عبد الله نعمه ، وطبع فى دار الأضواء - بيروت ، طبعة حديثة بذل فيها المحقق جهدا يستحق لأجله الثناء والتقدير .

وقد كانت هذه الرسالة من ضمن الرسائل التى يحتويها الكتاب ، وقد اعتمد المحقق فى التحقيق على النسخة المطبوعة سنة 1322 فقط ، وهى نسخة سقيمة جدا وكثير من الكلمات فيها غير واضح كما وصفها محقق الكتاب وبالنظر لتوفر النسخة الخطية التى يرجع تاريخ نسخها إلى (677 هـ) فقد ارتأينا إعادة تحقيق هذه الرسالة اعتمادا على هذه النسخة كما تم مقابلتها مع النسخة المطبوعة على الحجر .

وخرجنا الأحاديث والنقول التى ذكرها المؤلف من مظانها الأصلية ، ودعمنا أقواله بمصادر الخاصة والعامة ، كما ذكرنا تراجم الرواة والعلماء الذين وردت أسماؤهم

ص: 192

---

1-1. أنظر : أمل الأمل 2 : 287 / 857 ، معالم العلماء : 118 / 788 ، روضات الجنات 6 : 209 / 579 ، أعيان الشيعة 9 : 400 ، هدية العارفين 2 : 70 ، الأعلام - للزركلى - 6 : 276 .



فـى متن الرسالة ونبهنا على مصادرها تـمـيـمـا للفائدة.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

على موسى الكعبي

\*\*\*

ص: 193

وسأله كتبها الى احد الاحواز  
 وسبقها القول المتيقن وجوب مسح الرجلين  
 بسم الله الرحمن الرحيم وصلاة على سيدنا محمد وسوله خاتم  
 النبيين واله الطاهرين سالت ابيك الله في اول مورد لك عن القول  
 في مسح الرجلين ما يتبين لك به وجوبه وصحة مذهبه انه وصوابه  
 وانا الجيبك الي ما سالت واورد مختصرا لطلب ما طلبت بعون الله  
 وتوفيقه اعلم ان فرض الرجلين عندنا في الوضوء هو المسح دون الغسل  
 ومن غسل فلم يؤد الفرض وقد وافقنا على ذلك جملة من الصحابة والتابعين  
 كبارهم كعبد الله بن عمر وعمر بن الخطاب والشافعي وغيرهم  
 ودليلنا على ان فرضهما المسح قول الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم  
 الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق واسجوا برؤسكم  
 وارجلكم الى الكعبين فتضمنت الآية جملتين صرح فيهما بالحد من يدي  
 الجمل الاول غسل الوجوه ثم عطفت ايدي عليهما نوجب لهما من الجحيم  
 حقيقته العطفت مثل جملتهما يدي في الجملة الثانية مسح الرؤس عطفت  
 الارجل عليهما فوجب ان يور لهما من الجحيم حقيقته العطفت مثل جملتهما  
 ما انتصاه العطفت في الجملة التي قبلها ولو جاز ان يخالف في الجملة الثانية  
 بين مسح الرؤس والارجل المعطوفة عليها لجاز ان يخالف في الجملة  
 الاولى بين مسح الوجوه والايدي المعطوفة عليها فلما كان هذا غير جائز  
 كان لاخر متناه فاعلم وجوب حمل كل عضو معطوف في جملة على

وبما اوردناه لغاية الحمد لله **سؤال**  
 فان قال قائل ان مسح الرأس والرجلين بالتعويض جواب  
 قبله لما ذكر عليه من كتاب الله سبحانه وسنة نبيه صلى  
 الله عليه وآله اما دليل مسح بعض الرأس فنقول الله تعالى واسحوا  
 برؤسكم فادخل الرأس التي هي علامة التعويض وهي التي تدخل في الكلام  
 مع استغنايه في افادة المعنى عنها فتكون رايده لانه لو قال واسحوا  
 رؤسكم لكان الكلام صحيحا ووجب مسح جميع الرأس فلما دخلت  
 فيها التي لم تنقل الفعل في تغديها اليها افادت بالتعويض واما دليل  
 مسح بعض الأرجل فبعضها على الرأس والمعطوف عليه ان يشارك العطف  
 عليه في حكمه واما شاهد ذلك فهو السنة فاروي عن رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وعلي له نوضي مسح بياصيته ولم يمسح بالهاتين والوجه علي  
 زجوب بالتعويض مسح الرأس والأرجل اجماع اهل البيت عليهم السلام  
 على ذلك وروايتهم اياه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وهم اخبر  
 نذهب به **سؤال** فان قال قائل ما الهاتين عند  
 المذاهب من قولهمها **جواب** **سؤال** هما العظام  
 التي تبارك فيها القدمين عند عقد الشراك وقد وافقنا على ذلك  
 بن سرح ونسوخه دليلنا ما رواه ابا نضير عن عثمان بن عيسى عن ابي جعفر  
 عليه السلام انه قال لا يمسح بالقدمين ومسح رسول الله صلى الله عليه وآله  
 انتهى الى ان قال مسح رأسه وقد مسحه ومنع يده على ظهره فقدم ثم قال

صورة الورقة الأخيرة من النسخة المخطوطة الناقصة الآخر

رسالة كتبتها إلى أحد الإخوان وسميتها

ب- «القول المبين عن وجوب مسح الرجلين».

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وصلواته على سيدنا محمد ورسوله خاتم النبيين وآله الطاهرين.

سألت - أيديك الله تعالى - في أن أورد لك من القول في مسح الرجلين ، ما يتبين لك به وجوبه وصحة مذهبنا فيه وصوابه ، وأنا أجيئك إلى ما سألت ، وأورد مختصرا نطلب به ما طلبت ، بعون الله وتوفيقه.

اعلم أن فرض الرجلين عندنا في الوضوء هو المسح درن الغسل ، ومن غسل فلم يؤد الفرض ، وقد وافقنا على ذلك جماعة من الصحابة والتابعين ، كابن عباس (1)

====

الإصابة 2 : 2. طبقات الفقهاء : 48 ، أسد الغابة 3 : 192 حلية الأولياء 1 : 314 ، صفوة الصفوة 1 : 746 ، سير أعلام النبلاء 3 : 331.

ص: 196

---

1-1. عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي ، ولد بمكة ونشأ في بدء عصر النبوة ، فلازم الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وروى عنه الأحاديث الصحيحة ، «وشهد مع الإمام علي عليه السلام الجمل وصفين ، توفي مكفوف البصر بالطائف في سنة 68 هـ.

رحمة الله عليه ، وعكرمة (1) ، وأنس (2) ، وأبي العالية (3) ، والشعبي (4) ، وغيرهم (5).

ودلينا على أن فرضهما المسح : قول الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ) (6) فتضمنت الآية جملتين ، وصرح فيهما بحكمين :

=====

7. عامر بن شراحيل بن عبد ذى الكبار الشعبي الحميري ، راوية من التابعين يضرب المثل بحفظه ، وهو من رجال الحديث ، ولد ونشأ ومات فجأة بالكوفة في سنة 103 هـ.

تهذيب التهذيب 5 : 8. وفيات الأعيان 3 : 12 ، حلية الأولياء 4 : 310 ، تاريخ بغداد 12 : 227.

9. وإضافة إلى ما ذكره المصنف قدس سره ، فقد حكى مسح القدمين عن قتاد وعلقمة. وابن عمر ، ومجاهد والأعمش ، والضحاك. وابن كثير ، وحمزة ، وأبي عمرو.

هذا فضلا عن قال بالتخيير بين مسح القدمين وغسلهما كالحسن البصري وأبي على الجبائي ، ومن قال بوجوب الجمع بين المسح والغسل كناصر الحق من أئمة الزيدية وداود الأصفهاني ، ومن قال بالتخيير والجمع أولى كابن العربي.

أنظر : المبسوط - للسرخسي - 2 : 11. المجموع 1 : 417 ، البحر الزخار 2 : 67 ، المغنى 1 : 150 ، الفتوحات المكية 1 : 343 ، مصنف ابن أبي شيبة 1 : 19 ، تفسير الطبري 6 : 83 ، التفسير الكبير للفخر الرازي 11 : 161 ، أحكام القرآن - للجصاص - 2 : 345 ، الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي - 6 : 91 ، تفسير القرآن العظيم - لابن كثير - 2 : 27.

وأنظر : الخلاف 1 : 12. المعتمد 1 : 148 ، التبيان - للطوسي - 2 : 452 ، مجمع البيان - للطبرسي - 2 : 164.

13. المائدة 5 : 6.

ص: 197

1-1. عكرمة بن عبد الله البربري المدني ، مولى عبد الله بن عباس ، كان عالما بالتفسير والمغازي ، روى عنه زهاء (300) رجل ، توفي بالمدينة في سنة 105 هـ.

2- ميزان الاعتدال 3 : 2. تهذيب التهذيب 7 : 234 ، حلية الأولياء 3 : 326 ، وفيات الأعيان 3 : 265 ، طبقات الفقهاء : 70.

3-3. أنس بن مالك بن النضر البخاري الخزرجي الأنصاري ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله ، روى عنه رجال الحديث زهاء 2286 حديثا ، ولد بالمدينة ومات بالبصرة في سنة 93 هـ.

4- صفوة الصفوة 1 : 4. أسد الغابة 1 : 127. تهذيب الأسماء واللغات 1 : 4. تهذيب التهذيب 1 : 329 ، سير أعلام النبلاء 5 : 33.

5-5. رفيع بن مهران الرباحي البصري ، أبو العالية ، مولى امرأة من بنى رياح من تميم ، أدرك الجاهلية وأسلم بعد رحلة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله بسنتين ، توفي في سنة 106 هـ وقيل في 93 هـ.

6- طبقات الفقهاء 6. تهذيب الأسماء واللغات 2 : 251 ، حلية الأولياء 2 : 217 ، تهذيب التهذيب 3 : 246 ، سير أعلام النبلاء 4 :



بدأ فى الجملة الأولى بغسل الوجوه ، ثم عطفت الأيدى عليها ، فوجب لها من الحكم بحقيقة العطف مثل حكمها.

ثم بدأ فى الجملة الثانية بمسح الرأس ، ثم عطفت الأرجل عليها ، فوجب أن يكون لها من الحكم بحقيقة العطف مثل حكمها ، حسبما اقتضاه العطف فى الجملة التى قبلها (1).

ولو جاز أن يخالف فى الجملة الثانية بين حكم الرأس والأرجل المعطوفة عليها ، لجاز أن يخالف فى الجملة الأولى بين حكم الوجوه والأيدى المعطوفة عليها ، فلما كان هذا غير جائز كان الآخر مثله.

فعلم وجوب حمل كل عضو معطوف فى جملة على ما قبله ، وفيه كفاية لمن تأمله.

\*\*\*

====

رصف المبانى : 2. الجنى الدانى فى حروف المعانى : 158.

ص: 198

---

1-1. عطف النسق بالواو يقتضى التشريك فى الحكم مطلقا.

فإن قال قائل : إنا نجد أكثر القراء يقرؤون الآية بنصب الأرجل ، فتكون الأرجل في قراءتهم معطوفة على الأيدي ، وذلك موجب للغسل .

قيل له : أما الذين قرؤوا بالنصب من السبعة فليسوا بأكثر من الذين قرؤوا بالجر ، بل هم مساوون لهم في العدد .

وذلك أن ابن كثير (1) وأبا عمرو (2) وأبا بكر (3) وحمزة (4) عن عاصم (5) قرؤوا (وأرجلكم) بالجر (6) .

====

7. حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التميمي ، أحد القراء السبعة ، توفي في سنة 56 هـ .

سير أعلام النبلاء 7 : 8 . تهذيب التهذيب 3 : 24 ، النشر في القراءات العشر 1 : 165 ، وفيات الأعيان 2 : 216 .

9. عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفي الأسدي بالولاء ، أحد القراء السبعة ، توفي بالكوفة في سنة 127 هـ .

سير أعلام النبلاء 5 : 10 . النشر في القراءات العشر 1 : 155 ، تهذيب التهذيب 1 : 35 ، وفيات الأعيان 3 : 9 .

11. الحجة للقراء السبعة 3 : 214 ، الكشف عن وجوه القراءات 1 : 406 ، السبعة في القراءات : 242 ، حجة القراءات : 223 .

ص : 199

1-1 . أبو معبد عبد الله بن كثير الداربي المكي ، أحد القراء السبعة ، ولد وتوفي بمكة في سنة 120 هـ .

2- سير أعلام النبلاء 5 : 2 . وفيات الأعيان 3 : 41 ، تهذيب التهذيب 5 : 321 ، تهذيب الكمال 15 : 468 ، النشر في القراءات العشر 1 : 120 .

3-3 . زبان بن عمار التميمي المازني البصري ، أبو عمرو بن العلاء ، من أئمة اللغة والأدب ، وأحد القراء السبعة ، ولد بمكة ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة في سنة 154 هـ .

4- سير أعلام النبلاء 6 : 4 . النشر في القراءات العشر 1 : 134 ، تهذيب التهذيب 12 : 197 ، وفيات الأعيان 3 : 466 .

5-5 . شعبة بن عياش بن سالم الأزدي الكوفي ، أبو بكر ، أحد مشاهير القراء ، وكان عالما فقيها ، توفي بالكوفة في سنة 193 هـ .

6- سير أعلام النبلاء 8 : 6 . حلية الأولياء 8 : 303 ، ميزان الاعتدال 4 : 499 ، تهذيب التهذيب 12 : 37 ، النشر في القراءات العشر 1 : 156 .



ونافعا (1) وابن عامر (2) والكسائي (3) وحفصا (4) عن عاصم قرؤوا (وأرجلكم) بالنصب (5).

وقد ذكر العلماء بالعربية أن العطف من حقه أن يكون على أقرب مذكور دون أبعد. (6)، هذا هو الأصل ، وما سواه عندهم تعسف وانصراف عن حقيقة الكلام إلى

=====

7. حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي بالولاء ، قارئ أهل الكوفة ، وأعلم الناس بقراءة عاصم ، وهو ربيبه : ابن امرأته ، توفي في سنة 180 هـ .

النشر في القراءات العشر 1 : 8. ميزان الاعتدال 1 : 558 ، تهذيب التهذيب .

9. الحجة للقراء السبعة 3 : 214 ، السبعة في القراءات : 242 ، الكشف عن وجوه القراءات 1 : 9. حجة القراءات : 221 .

10. الأكثر في كلام العرب حمل العطف على الأقرب من حروف العطف ومن العاملين . وإعمال أقرب العوامل في المعمول ، والأمثلة على ذلك كثيرة لا يبلغها الإحصاء سيما في باب التنازع 10. كقوله تعالى من سورة الجن (72 : 7) : (وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا) حيث أعمل (ظننتم) في (أن) لقربه منه ، ولو أعمل (ظنوا) في (أن) لوجب أن يقال : (كما ظننتموه) ومثله قوله تعالى : (آتوني أفرغ عليه قطرا) الكهف (18 : 96) وقوله تعالى : (هاؤم اقرؤا كتابيه) الحاقة (69 : 19).

كما أن عطف الأرجل على الأيدي يترتب عليه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي بلا ضرورة ، ويترتب عليه أيضا إعمال البعيد دون القريب مع صحة حملة عليه ، وهما خلاف الأصل .

أنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف 1 : 12. شرح الكافية 1 : 79. كتاب سيبويه 1 : 12. الحجة للقراء السبعة 3 : 214 ، الكشف عن وجوه القراءات 1 : 406.

ص: 200

1- 1. نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء المدني ، أحد القراء السبعة المشهورين ، انتهت إليه رئاسة القراءة في المدينة وتوفي بها في سنة 169 هـ .

2- النشر في القراءات العشر 1 : 2. وفيات الأعيان 5 : 368 ، سير أعلام النبلاء 7 : 336 ، الكامل - لابن عدي - 7 : 2515.

3- 3. عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي الشامي ، أحد القراء السبعة ، ومقرئ الشاميين توفي بدمشق في سنة 118 هـ .

4- سير أعلام النبلاء 5 : 292 ، النشر في القراءات العشر 1 : 144 ، تهذيب التهذيب 2 : 156 ، الجرح والتعديل

5- 5. أبو الحسن علي بن حمز بن عبد الله الأسدي بالولاء الكوفي . إمام اللغة والنحو والقراءة ، ولد في إحدى قرى الكوفة وتوفي بالرى في سنة 189 هـ .

6- سير أعلام النبلاء 9 : 6. النشر في القراءات العشر 1 : 172 ، الجرح والتعديل 6 : 182 ، تاريخ بغداد 11 : 403 ، وفيات الأعيان 3 : 295.

التجوز من غير ضرورة تلجئ إلى ذلك ، وفيه إيقاع اللبس ، وربما صرف المعنى عن مراد القائل .

الأ- ترى أن رئيسا لو أقبل على صاحب له فقال له : أكرم زيدا وعمرا ، وأضرب خالدا وبكرا ، لكان الواجب على صاحب أن يميز بين الجملتين من الكلام ، ويعلم أنه ابتدأ في كل واحدة منهما ابتداء عطف باقى الجملة عليه دون غيره ، وأن بكرا فى الجملة الثانية معطوف على خالد ، كما أن عمرا فى الجملة الأولى مطوف على زيد ، ولو ذهب هذا المأمور إلى أن بكرا معطوف على عمرو لكان قد انصرف عن الحقيقة ومفهوم الكلام فى ظاهره ، وتعسف تعسفا صرف به الأمر عن مراد الأمر به ، فأداه ذلك إلى إكرام من أمر بضربه .

ووجه آخر : وهو أن القراءة بنصب الأرجل غير موجبة أن تكون معطوفة على الأيدى ، بل تكون معطوفة على الرؤوس فى المعنى دون اللفظ ، لأن موضع الرؤوس نصب بوقوع الفعل الذى هو المسح ، وإنما انجرت بعارض وهو الباء .

والعطف على الموضع دون اللفظ جائز مستعمل فى لغة العرب (1) ، ألا تراهم يقولون : مررت بزيد وعمرا ، ولست بقائم ولا قاعدا؟ قال الشاعر : معارى إننا بشر فأسجح (2) فلسنا بالجبال ولا الحديد (3) ا

ص: 201

- 1- من ذلك قول تأبط شرا - وهو من شواهد سيبويه - : هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبد رب أخا عون بن مخراق فعطف «عبد» على محل «دينار» وكان حقه الجر ، إلا أنه نصبه عطفا على الموضع ، لأن التقدير «باعث دينار» ومثله كثير . الكتاب 1 : 67 ، 171 ، خزانة الأدب 8 : 215 ، الحجة للقراء السبعة 3 : 215 ، التفسير الكبير - للفخر الرازى - 11 : 161 ، كنز العرفان 1 : 12 .
- 2- أسجح : أرفق . «الصحاح - سجح - 1 : 372» .
- 3- البيت لعقبة بن الحارث الأسدى ، وهو من شواهد سيبويه ، احتج به فى نسق الاسم المنصوب على المنخفض ، وتبعه فى ذلك الزجاج ، والبيت الذى يليه : أديروها بنو حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا

والنصب فى هذه الأمثلة كلها إنها هو العطف على الموضوع دون اللفظ ، فىكون على هذا من قرأ الآية بنصب الأرجل كمن قرأها بجرها ، وهى فى القراءتين جميعا معطوفة على الرأس التى هى أقرب إليها فى الذكر من الأيدى ، ويخرج ذلك عن طريق التعسف ، ويجب المسح بهما جميعا ، والحمد لله .

وشئى آخر : وهو أن حمل الأرجل فى النصب على أن تكون معطوفة على الرأس أولى من حملها على أن تكون معطوفة على الأيدى ، وذلك أن الآية قد قرئت بالجر والنصب معا ، والجر موجب للمسح ، لأنه عطف على الرأس ، فمن جعل النصب إنما هو لعطف الأرجل على الأيدى أوجب الغسل ، وأبطل حكم القراءة بالجر الموجب للمسح .

ومن جعل النصب إنما هو لعطف الأرجل على موضع الرأس أوجب المسح الذى أوجهه الجر ، فكان مستعملا للقراءتين جميعا ، غير مبطل لشئ منهما ، ومن استعملهما فهو أسعد ممن استعمل أحدهما .

فإن قيل : ما أنكرتم أن يكون استعمال القراءتين إنما هو بغسل الرجلين ، وهو أحوط فى الدين ، وذلك أن الغسل يأتى على المسح ويزيد عليه ، فالمسح داخل فيه ، فمن غسل فكأنما مسح وغسل ، وليس كذلك من مسح ، لأن الغسل غير داخل فى المسح .

قلنا : هذا غير صحيح . لأن الغسل والمسح فعلا ن كل واحد منهما غير الآخر ، وليس بداخل فيه ، ولا قائم مقامه فى معناه الذى يقتضيه .

وبين ذلك أن الماسح كأنه قيل له . اقتصر فيما تتناوله من الماء على ما يندى به العضو الممسوح ، والغاسل كأنما قيل له . لا تقتصر على هذا القدر بل تناول من الماء ما يسيل ويجرى على العضو المغسول .

====

الإنصاف فى مسائل الخلاف : 1 . الكتاب 1 : 67 ، العقد الفريد 1 : 50 ، مغنى اللبيب 2 : 621 ، . شرح شواهد المغنى 2 : 1 . خزانة الأدب 2 : 260 .

ص : 202

فقد تبين أن لكل واحد من الفعلين كيفية يتميز بها عن الآخر ، ولولا ذلك لكان من غسل رأسه فقد أتى على مسحه ، ومن اغتسل للجمعة فقد أتى على وضوئه ، هذا مع إجماع أهل اللغة والشرع على أن المسح لا يسمى غسلا ، والغسل لا يسمى مسحا (1).

فإن قيل : لم زعمتم ذلك وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن معنى قوله سبحانه : ( فطفق مسحاً بالسوق والأعناق ) (2) أنه غسل سوقها وأعناقها ، فسمى الغسل مسحاً.

قلنا : ليس هذا مجمعا عليه في تفسير هذه الآية ، وقد ذهب قوم إلى أنه أراد المسح بعينه (3) ، وقال أبو عبيدة (4) والفراء (5) وغيرهما : أنه أراد بالمسح الضرب (6).

وبعد : فإن من قال : إنه أراد بالمسح الغسل ، لا يخالف في أن تسمية الغسل لا

=====

7. معمر بن المثنى ، التميمي بالولاء ، البصرى ، أبو عبيدة ، من أئمة العلم والأدب واللغة ، مولده ووفاته بالبصرة ، توفي في سنة 209 هـ .

وفيات الأعيان 5 : 8 . ميزان الاعتدال 4 : 155 ، تاريخ بغداد 13 : 252 .

9. يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي ، مولى بنى أسد ، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو والفقه وفنون الأدب ، توفي في سنة 207 هـ .

وفيات الأعيان 6 : 10 . تهذيب التهذيب 11 : 186 ، سير أعلام النبلاء 10 : 118 ، تاريخ بغداد 14 : 149 .

(29) ويضاف لما ذكره المصنف - قدس سره - : قتادة والزجاج وابن الأثير والسدى والحسن البصرى ومقاتل والخليل

ص : 203

1-1 . المسح : مرور اليد على الممسوح ، والغسل . سيلان الماء على المغسول ولو قليلا .

2- ولو جاز أن يطلق المسح على الغسل مجازا ، كما قالوا : تمسحت للصلاة ، وكقول أبي زيد : المسح خفيف الغسل ، لو جاز ذلك لما جاز شرعا ، لأن الشرع فرق بين الغسل والمسح ، ولذلك قالوا : بعض أعضاء الطهارة مغسولة وبعضها ممسوحة : وفلان يرى غسل الرجلين وفلان يرى مسحهما .

3- التعريفات - للجرجاني - : 3 . مفردات ألفاظ القرآن - للأصفهاني - : 360 ، التبيان - للطوسى - 3 : 454 . أحكام القرآن 3 . لابن العربى - 2 : 567 و 2 : 562 ، تفسير الطبرى 6 : 83 .

4-4 . سورة ص 38 : 33 .

5-5 . كابن عباس والزهرى وابن كيسان وابن جرير الطبرى وعلى بن أبى طلحة والنخاس ومجاهد والقاضى أبى يعلى .

6- تفسير الطبرى 23 : 6 . تفسير القرآن العظيم - لابن كثير - 4 : 37 ، التفسير الكبير - للفخر الرازى - 26 : 206 ، الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي - 15 : 195 ، أحكام القرآن - للجصاص - 3 : 382 ، تفسير البيضاوى 2 : 312 ، إعراب القرآن - للنخاس - 3 : 463 ، زاد المسير 7 : 131 ، مجمع البيان - للطبرسى - 4 : 475 ، لسان العرب 2 : 595 .

تخالف مسحا مجازا واستعارة ، وليس هو على الحقيقة ، ولا يجوز لنا أن نصرف كلام الله تعالى عن حقائق ظاهرة إلا بحجة صارفة.

فإن قال : ما تنكرون من أن يكون جر الأرجل في القراءة إنما هو لأجل المجاورة لا للنسق ، فإن العرب قد تعرب الاسم بإعراب ما جاوره ، كقولهم . جحر ضب خرب ، فجروا خربا لمجاورته لضب ، وإن كان في الحقيقة صفة للجحر لا للضب .

فتكون كذلك الأرجل ، إنما جرت لمجاورتها في الذكر لمجرور وهو الرؤوس ، قال امرؤ القيس (1) :

كأن ثبيرا في عرائن وبله

كبير أناس في بجاد مزمل (2)

فجر زملا لمجاورته لبجاد ، وإن كان من صفات الكبير ، لا من صفات البجاد ، فتكون الأرجل على هذا مغسولة ، وإن كانت مجرورة.

قلنا : هذا باطل من وجوه : .

ص : 204

1- امرؤ القيس بن حجر بن الحارث ، أشهر شعراء العرب ، يمانى الأصل ، نجدى المولد ، من شعرا المعلقات ، توفي في سنة 80 ق هـ . طبقات فحول الشعراء 1 : 52 ، و 82 ، خزانة الأدب 1 : 329 ، شرح ابن أبي الحديد 9 : 244 .

2- المعنى العام للبيت : كأن ثبيرا في أوائل مطر هذا السحاب سيد أناس ، قد تلف بكساء مخطط ، شبه تغطيته بالغشاء بتغطى هذا الرجل بالكساء ، وقد جر «مزمل» صفة لكبير ، وكان حقها الرفع ، وإنما خفض لمجاورته لبجاد عند بعض العلماء ، ولأناس عند بعضهم وهو المرجح ، وقال أبو على الفارسي : إنه ليس على خفض الجوار ، بل جعل زملا صفة حقيقية لبجاد ، قال : لأنه أراد «مزمل فيه» ثم حذف حرف الجر فارتفع الضير واستتر في اسم المفعول ، كما أن الاقواء جار على ألسنتهم ، فيمكن أن يكون حرف الروى مرفوعا وجر إقواء ، كما قال النابغة الذبياني : زغم البوارح أن رحلتنا غدا وبذاك حدثنا الغراب الأسود لا مرحبا بغد ولا أهلا به إن كان توديع الأحبة في غد مغنى اللبيب 2 : 669 و 895 . ديران امرئ القيس : 62 ، المعلقات العشر : 92 ، خزانة الأدب 5 : 98 ، لسان العرب 12 : 177 .

أولها : اتفاق أهل العربية على أن الإعراب بالمجاورة شاذ نادر ولا يقاس عليه ، وإنما ورد مسموعاً في مواضع لا يتعداها إلى غيرها وما هذا سبيله فلا يجوز حمل القرآن عليه من غير ضرورة تلجئ إليه (1).

وثانيها : أن المجاورة لا- يكون معها حرف عطف ، وهذا ما ليس فيه بين العلماء خلاف (2) وفي وجود واو العطف في قوله تعالى : (وأرجلكم) دلالة على بطلان دخول المجاورة فيه ، وصحة العطف.

وثالثها : أن الإعراب بالجوار إنما يكون بحيث ترتفع الشبهة عن الكلام ، ولا يعترض اللبس في معناه ، ألا ترى أن الشبهة زائلة والعلم حاصل في قولهم : جحر ضب خرب ، بأن خرباً صفة للجحر دون الضب ، وكذلك ما أشد في قوله : مزمل ، وأنه من صفات الكبير دون البجاد؟! وليس هكذا الآية ، لأن الأرجل يصح أن يكون فرضها المسح ، كما يصح أن يكون الغسل ، فالتبس مع المجاورة فيها قائم ، والعلم بالمراد منها مرتفع ، فبان بما ذكرناه أن الجر فيها ليس هو بالمجاورة ، والحمد لله.

فإن قيل : كيف ادعيتم أن المجاورة لا تجوز مع واو العطف ، وقد قال الله

=====

وقال الفراء : لا يخفض بالجوار إلا ما استعملته العرب.

وقال أبو إسحاق النحوي : الجر بالمجاورة لا مجوز في كتاب الله عز وجل ، وإنما يجوز في ضرورة الشعر.

وقال جل النحاة : إن المسموع من كلام العرب في «جحر ضب خرب» وغيره الرفع والجر ، والرفع في كلامهم أكثر وأفصح.

أنظر : مغنى اللبيب 2 : 894 و 6. الكتاب 1 : 436 ، لسان العرب 2 : 593 ، خزنة الأدب 5 : 91 ، التفسير الكبير - للفخر الرازي - 11 : 161 ، كنز العرفان 1 : 16.

7. خزنة الأدب 5 : 94 و 9 : 444 ، مغنى اللبيب 2 : 895 ، التفسير الكبير - للفخر الرازي - 11 : 161.

ص : 205

1-1. اتفق كثير من أئمة اللغة على أن الجر بالمجاورة ضعيف جدا ولا يقاس عليه ، وأنكر البعض أن يكون الجر بالمجاورة جائزاً في كلام العرب ، ومن جملة من أنكره السيرافي وابن جنى ، وقد تأولا «خرب» في قولهم : «هذا جحر ضب خرب» صفة للضب لا للجحر ، قال السيرافي : أصله «خرب الجحر منه» ثم حذف الضمير للعلم به كما تقول : «مررت برجل حسن الوجه» بالإضافة. والأصل : «حسن الوجه منه».

2- وقال ابن جنى. الأصل : «خرب جحره» ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر.

عزوجل : (يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق) (1) ثم قال : (وحور عين) (2) فخفضهن بالمجاورة ، لأنهن يطفن ولا يطف بهن.

قلنا : أول ما في هذا أن القراء لم يجمعوا على جر (حور عين) بل أكثر السبعة يرى أن الصواب فيها الرفع ، وهم : نافع وابن كثير ، وعاصم في رواية أبي عمرو ، وابن عامر (3).

وإنما قرأها بالجر حمزة والكسائي وفي رواية المفضل (4) عن عاصم (5).

وقد حكى عن أبي (6) أنه كان ينصب فيقرأ : (وحورا عينا) (7).

ثم إن للجر فيها وجهها صحيحا غير المجاورة ، وهو أنه لما تقدم قوله تعالى : ( أولئك المقربون في جنات النعيم ) (8) عطف بحور عين على جنات النعيم ، فكأنه قال : هم في جنات النعيم ، وفي مقارنة أو معاشرة حور عين ، وحذف المضاف ، وهذا وجه

=====

أنظر : سير أعلام النبلاء 1 : 9. الجرح والتعديل 2 : 29 ، أسد الغابة 1 : 49 ، حلية الأولياء 1 : 250.

10. كما حكى النصب عن الأشهب العقيلي والنخعي وعيسى بن عمر الثقفي ، وذلك على تقدير إضمار فعل فكأنه قال : «ويزوجون حورا عينا» كما وجد في مصحف أبي.

أنظر : الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي - 17 : 11. معاني القرآن - للفراء - 3 : 124 ، إعراب القرآن - للنخاس - 4 : 327.

12. سورة الواقعة 56 : 11 ، 12.

ص: 206

1-1. سورة الواقعة 56 : 17 ، 18.

2-2. سورة الواقة 56 : 22.

3-3. الرفع على تقدير «وعندهم حور عين» قال الكسائي : من قال : «وحور عين» بالرفع وعلل بأنه لا يطف بهن يلزمه ذلك في «فاكهة ولحم» لأن ذلك لا يطف به ، وليس يطف إلا بالخمير وحدها.

4-4. أنظر : الكشف عن وجوه القراءات 2 : 4. السبعة في القراءات : 622 ، حجة القراءات : 695.

5-5. المفضل بن محمد بن يعلى بن عامر الضبي ، صاحب عاصم ، كان راوية وعلامة بالشعر والأدب وأيام العرب ، من أهل الكوفة ، قيل في وفاته : إنها في سنة 168 هـ.

6-6. أنظر : سير أعلام النبلاء 14 : 6. تأريخ بغداد 13 : 121 ، البداية والنهاية 10 : 228 ، لسان الميزان 6 : 81 ، ميزان الاعتدال 4 : 170.

7-7. الكشف عن وجوه القراءات 2 : 304 ، السبعة في القراءات : 622 ، حجة القراءات : 695.

8-8. أبي بن كعب بن قيس بن عبيدة صحابي أنصاري ، كان قبل الإسلام من أحبار اليهود ، شهد كل المشاهد مع الرسول الأكرم صلى الله

عليه وآله ، وتوفى بالمدينة في سنة 21 هـ.



حسن ، وقد ذكره أبو علي الفارسي (1) في كتاب الحجة في القراءات ، واقتصر عليه دون ما سواه (2) ، ولو كان للجبر بالمجاورة فيه وجه لذكره.

فإن قيل : ما أنكرتم أن تكون القراءة بالجبر موجبة للمسح ، إلا أنه متعلق بالخفين لا بالرجلين (3) ، وأن تكون القراءة بالنصب موجبة للغسل المتعلق بالرجلين بأعيانهما ، فتكون الآية بالقراءتين مفيدة لكلا الأمرين؟

قلنا : أنكرنا ذلك لأنه انصراف عن ظاهر القرآن والتلاوة إلى التجوز والاستعارة من غير أن تدعو إليه ضرورة ولا أوجبه دلالة ، ذلك خطأ لا محالة ، والظاهر يتضمن ذكر الأرجل بأعيانها ، فوجب أن يكون المسح متعلقا (4) بها دون

=====

كما رافق أبا علي الفارسي كثير من العلماء فيما ذهب إليه ، فضلا عن أنهم ذهبوا مذاهب شتى في التأويل بعيدا عن العطف بالجوار.

أنظر : الكشف عن وجوه القراءات 2 : 6. معاني القرآن - للقراء - 3 : 123 ، مغنى اللبيب 2 : 895 ، خزنة الأدب 5 : 95 ، حجة القراءات : 695 ، الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي - 17 : 204.

(44) قال به الشافعي وبعض علماء الجمهور ، والقائلين به يعولون على الخبر ، لكن الرجوع إلى القرآن أولى من التعويل على الخبر الواحد سيما في هذه الآية ، لوجهين :

أولهما : أجمع المفسرون على أن هذه الآيات لا نسخ فيها ، فامتنع أن يكون المسح على الرجلين منسوخا بالمسح على الخفين.

ثانيهما : إذا افترضنا تقدم خبر «المسح على الخفين» على النزول فإنه منسوخ بالقرآن بالمسح على الرجلين كما تبين ، والأخبار المروية في المسح على الخفين مؤولة بالمسح على النعل العربي لأنه لا يحول دون مس ظاهر القدم ، أو أنها قبل النزول ، وقد روى عن ابن عباس قوله : المسح على الخفين منسوخ بسورة المائدة.

أنظر : الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي - 6 : 10. التفسير الكبير - للفخر الرازي - 11 : 163 ، تفسير القرآن العظيم - لابن كثير - 2 : 27.

11. في الأصل : منغلقا.

ص : 207

1-1. الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، الفارسي الأصل ، أحد الأئمة في علوم العربية ، وله فيها تصانيف قيمة ، ولد في «فسا» من أعمال فارس ، وتجول في كثير من البلدان وعاد إلى فارس ومنها إلى بغداد فتوفى بها في سنة 377 هـ.

2- أنظر : سير أعلام النبلاء 16 : 2. تاريخ بغداد 7 : 275 ، وفيات الأعيان 2 : 80 ، معجم الأدباء 7 : 232.

3-3. قال قطرب : يجوز أن تكون «وحوور عين» مطوفة على الأكواب والأباريق ، فجعل الحور يطاق بهن عليهم ، لأن لأهل الجنة لذة في التطواف عليهم بالحور.

4- وقال النحاس : الخفض يحمل على المعنى بالعطف على أكواب ، لأن المعنى ينعمون بهذه الأشياء وينعمون بحور عين ، وهذا جائز في العربية كثير.

غيرها ، كما أنه تضمن ذكر الرؤوس وكان الواجب المسح ، بها أنفسها دون أغيارها.

ولا- خلاف في أن الخفاف لا- يعبر عنها بالأرجل ، كما أن العمائم لا يعبر عنها بالرؤوس ، ولا البراقع بالوجوه ، فوجب أن يكون الغرض متعلقا بنفس المذكور دون غيره على جميع الوجوه ، ولو شاع سوى ذلك في الأرجل حتى تكون هي المذكورة والمراد سواها ، لشاع نظيره في الوجوه والرؤوس ولجاز أيضا أن يكون قوله سبحانه : ( إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ) (1) محمولا على غير الأبعاض المذكورة ، ولا خلاف في أن هذه الآية دالة بظاهرها على قطع الأيدي والأرجل بأعيانها ، وأنه لا يجوز أن ينصرف عن دليل التلاوة وظاهرها ، فكذلك آية الطهارة لأنها مثلها.

فإن قيل : إن عطف الأرجل على الأيدي أولى من عطفها على الرؤوس ، لأجل أن الأرجل محدودة كاليدين ، وعطف المحدود على المحدود أشبه بترتيب الكلام (2).

قلنا : لو كان ذلك صحيحا ، لم يجز عطف الأيدي وهي محدودة على الوجوه وهي غير محدودة ، في وجود ذلك ، وصحة اتفاق الوجوه والأيدي في الحكم مع اختلافهما في التحديد ، دلالة على صحة عطف الأرجل على الرؤوس ، واتفاقهما في الحكم ، وإن اختلفا في التحديد.

على أن هذا أشبه بترتيب الكلام مما ذكر الخصم ، لأن الله تعالى ذكر عضوا مغسولا غير محدود ، وهو الوجه ، وعطف عليه من الأيدي بمحدود مغسول ، ثم ذكر عضوا ممسوحا غير محدود ، وهو الرأس ، وعطف عليه من الأرجل بممسوح محدود ،

=====

أنظر : لسان العرب 2 : 3. معاني القرآن - للزجاج - 2 : 154 ، الكشف عن وجوه القراءات 1 : 407 ، الحجة للقراء السبعة 3 : 215.

ص: 208

1-1. سورة المائدة 5 : 33.

2-2. ذهب إليه بعض اللغويين.

فتقابلت الجملتان من حيث عطف فيهما مغسول محدود على مغسول غير محدود ، وممسوح محدود على ممسوح غير محدود.

فأما من ذهب إلى التخيير ، وقال : أنا مخير في أن أمسح الرجلين وأغسلهما ، لأن القراءتين تدلان على الأمرين كلاهما ، مثل : الحسن البصرى (1) ، والجبائى (2) ، ومحمد بن جرير الطبرى (3) ، ومن وافقهم (4) ، فيسقط قولهم بما قدمناه من أن القراءتين لا يصح أن تدلا إلا على المسح ، وأنه لا حجة لمن ذهب إلى الغسل ، وإذا وجب المسح بطل التخيير.

وقد احتج الخصوم لمذهبهم من طريق القياس ، فقالوا : إن الأرجل عضو يجب فيه الدية ، أمرنا بإيصال الماء إليه ، فوجب أن يكون مغسولا كاليدين.

وهذا احتجاج باطل وقياس فاسد ، لأن الرأس عضو يجب فيه الدية ، وقد أمرنا

=====

5. محمد بن جرير بن يزيد الطبرى ، المؤرخ والمفسر ، ولد فى آمل بطبرستان ، واستوطن بغداد وتوفى بها فى سنة 310 هـ.

سير أعلام النبلاء 14 : 6. تاريخ بغداد 2 : 162 ، وفيات الأعيان 4 : 191 ، تذكرة الحفاظ 2 : 710.

7. وقد وافقهم أيضا ابن العربى والأوزاعى والثورى ، وأوجب الناصر للحق من أئمة الزيدية وداود الأصفهانى الجمع بين المسح والغسل.

أنظر : المبسوط - للسرخسى - 1 : 8. المجموع 1 : 417 ، المغنى 1 : 150 ، البحر الزخار 2 : 67 ، الفتوحات المكية 1 : 343 ، الجامع لأحكام القرآن - للقرطبى - 6 : 91 - 92 ، أحكام القرآن - للجصاص - 2 : 345 ، تفسير الطبرى 6 : 83 ، أحكام القرآن - لابن العربى - 2 : 575 ، التفسير الكبير - للفخر الرازى - 11 : 161 ، الكشف عن وجوه القراءات 1 : 406.

وانظر : الخلاف - للطوسى - 1 : 9. مجمع البيان - للطبرسى - 2 : 164.

ص: 209

1-1. الحسن بن يسار البصرى ، كان إمام أهل البصرة ، وهو أحد العلماء الفقهاء العظماء الشجعان النساك ، ولد بالمدينة وشب فى كنف الإمام على عليه السلام ، وسكن البصرة وتوفى بها فى سنة 110 هـ.

2- أنظر : سير أعلام النبلاء 4 : 2. حلية الأولياء 2 : 131 ، وفيات الأعيان 2 : 69 ، تهذيب التهذيب 2 : 263.

3-3. محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائى ، من أئمة المعتزلة وإليه نسبت الطائفة الجبائية ، اشتهر فى البصرة وتوفى بها فى سنة 303 هـ.

4- وفيات الأعيان 4 : 267 الفرق بين الفرق 4. سير أعلام النبلاء 14 : 183 ، الملل والنحل 1 : 73 ، لسان الميزان 5 : 271.

بإيصال الماء إليه ، وهو مع ذلك ممسوح.

ولو تركنا والقياس لكان لنا منه حجة هي أولى من حجتهم ، وهي : أن الأرجل عضو من أعضاء الطهارة الصغرى ، يسقط حكمه في التيمم ، فوجب أن يكون فرضه المسح ، دليله الرأس (1).

فإن قالوا : هذا ينتقض عليكم بالجنب ، لأن غسل جميع بدنه وأعضائه يسقط في التيمم ، وفرضه مع ذلك الغسل .

وقد احترزنا من هذا بقولنا : إن الأرجل عضو من أعضاء الطهارة الصغرى ، فلا يلزمنا بالجنب نقض على هذا .

فإن قال قائل : فما تصنعون في الخبر المروى عن النبي صلى الله عليه وآله . أنه توضأ فغسل وجهه وذراعيه ، ثم مسح رأسه وغسل رجليه ، وقال : «هذا وضوء الأنبياء من قبلي ، هذا الذي لا يقبل الله الصلاة إلا به»؟

قيل له : هذا الخبر الذي ذكرته مختلط من وجهين رواها أصحابك :

أحدهما : أن النبي صلى الله عليه وآله توضأ مرة مرة ، وقال . «هذا الذي لا يقبل الله صلاة إلا به» (2) ولم يأت في الخبر كيفية الوضوء .

والآخر : أن النبي صلى الله عليه وآله غسل وجهه ثلاثا ، ويديه ثلاثا ، ومسح رأسه ، وغسل رجليه إلى الكعبين ، وقال : «هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي» (3) ولم يقل فيه : «لم يقبل الله صلاة إلا به» فخلطت في روايتك أحد الجزئين بالآخر لبعذك عن معرفة الأثر .

====

4. مسند الطيالسي : 260 / 1924 ، سنن الدارقطني 1 : 79 و 80 و 81 ، كنز العمال 9 : 454 / 26938 و 457 / 26957 ، المبسوط - للسرخسي - 1 : 9 .

ص : 210

1-1 . روى عن ابن عباس أنه قال : ما كان عليه الغسل جعل عليه التيمم ، وما كان عليه المسح أسقط ، وروى عن الشعبي مثله .

2- أنظر : أحكام القرآن - لابن العربي - 2 : 2 . مجمع البيان - للطبرسي - 2 : 165 .

3-3 . سنن ابن ماجة 1 : 145 / 419 . مسند الطيالسي . 260 / 3 . سنن الدارقطني 1 : 79 و 80 و 81 . كنز العمال 9 : 454 / 26938 و

26957 / 457 و 431 / 3 . المبسوط - للسرخسي - 1 : 9 ، الفقيه 1 : 76 / 25 .

وبعد : فلو كانت الرواية على ما أوردته لم يكن لك فيها حجة ، لأن الخبر إذا خالف ما دل عليه القرآن ، وجب إطراحه والمصير إلى القرآن دونه ، ولو سلمنا لك باللفظ الذى تذكره بعينه ، كان لنا أن نقول : إن النبي صلى الله عليه وآله مسح رجله فى وضوئه ، ثم غسلهما بعد المسح لتنظيف ، أو تبريد ونحو ذلك مما ليس هو داخلا فى الوضوء ، فذكر الراوى الغسل ولم يذكر المسح الذى كان قبله ، إما لأنه لم يشعر به لعدم تأمله ، أو لنسيان اعتراضه ، أو لظنه أن المسح لا حكم له ، وأن الحكم للغسل الذى بعده ، أو لغير ذلك من الأسباب ، وليس هذا بمحال .

فإن قال : فقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : «ويل للأعقاب من النار» (1) فلو كان ترك غسل العقب فى الوضوء جائزا ، لما تواعد على ترك غسله .

قلنا : ليس فى هذا الخبر ذكر مسح ولا غسل فيتعلق به ، ولا فيه أيضا ذكر وضوء فنورده لنحتج به ، وليس فيه أكثر من قوله . «ويل للأعقاب من النار» .

فإن قال : قد روى أنه رأى أبا تلوح فقال : «ويل للأعقاب من النار» (2) .

قيل له : وليس لك فى هذا أيضا حجة ، ولا فيه ذكر لوضوء فى طهارة .

وبعد : فقد يجوز أن يكون رأى قوما غسلوا أرجلهم فى الوضوء عوضا عن (3) مسحها ، ورأى أعقابهم يلوح عليها الماء ، فقال : «ويل للأعقاب من النار» .

ويجوز أيضا أن يكون رأى قوما اغتسلوا من جنابة ، ولم يغمس الماء جميع أرجلهم ، ولاحت أعقابهم بغير ماء ، فقال : «ويل للأعقاب من النار» .

ويمكن أيضا أن يكون ذلك فى الوضوء لقوم من طغام (4) العرب مخصوصين ،

ص: 211

---

1-1. صحيح مسلم 1 : 214 / 241 ، صحيح البخارى 1 : 51 ، مسند أحمد 2 : 201 و 471 ، سنن أبى داود 1 : 24 / 97 ، سنن النسائى 1 : 77 ، مسند الطيالسى : 217 / 1552 ، تفسير الطبرى 6 : 84 .

2-2. صحيح مسلم 1 : 214 / 241 ، سنن النسائى 1 : 77 ، سنن ابن ماجه 1 : 154 / 450 ، تفسير الطبرى 6 : 85 .

3-3. فى الأصل : من .

4-4. الطغام : أوغاد الناس . «الصحاح - طغم - 5 : 1975» وفى الأصل : طغامة ، وكلاما بمعنى .

كانوا يمشون حفاة فتشقق أعقابهم ، فيداوونها بالبول على قديم عاداتهم ، ثم يتوضؤون ولا يغسلون أرجلهم قبل الوضوء من آثار النجس ، فتوعدهم النبي صلى الله عليه وآله بما قال ، وكل هذا في حيز الإمكان.

ثم يقال له : وقد قابل ما رويت أخبار هي أصح وأثبت في النظر ، والمصير إليها أولى ، لموافقة ظاهرها لكتاب الله تعالى :

فمنها : أن النبي صلى الله عليه وآله قام (1) بحيث يراه أصحابه ، ثم توضأ فغسل وجهه وذراعيه ، ومسح برأسه ورجليه (2).

ومنها : أن أمير المؤمنين على بن أبي طالب عليه السلام قال للناس في الرحبة (3) : «ألا أدلكم على وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله؟»

قالوا : بلى.

فدعا بقعب (4) فيه ماء ، فغسل وجهه وذراعيه ، ومسح على رأسه ورجليه ، وقال : «هذا وضوء من لم يحدث حدثاً» (5).

فإن قال الخصم : ما مراده بقوله. «وضوء من لم يحدث حدثاً»؟ وهل هذا إلا دليل على أنه قد كان على وضوء قبله؟

قيل له : مراده بذلك أنه الوضوء الصحيح الذي كان يتوضأه رسول الله صلى الله عليه وآله ، وليس هو وضوء من غير وأحدث في الشريعة ما ليس منها.

ويدل على صحة هذا التأويل ، وفساد ما توهمه الخصم : أنه قصد أن يريهم فرضاً يعولون عليه ويقتدون به فيه ، ولو كان على وضوء قبل ذلك ، لكان لم يعلمهم الفرض الذي هم أحوج إليه.

ص: 212

1-1. في الأصل : قال.

2-2. سنن أبي داود 1 : 160 / 41 ، كنز العمال 9 : 27042 / 476 ، تفسير الطبري 6 : 86.

3-3. الرحبة : قرية بحذاء القادسية على مرحلة من الكوفة. «معجم البلدان 3 : 33».

4-4. القعب : قذح من خشب مقعر. «الصحاح - قعب - 1 : 204».

5-5. تفسير الطبري 6 : 86. تفسير القرآن العظيم - لابن كثير - 2 : 28 الدر المنثور 2 : 262.

ومن ذلك : ما روى عن أمير المؤمنين عليه السلام من قوله : «ما نزل القرآن إلا بالمسح» (1) ولا يجوز أن يكون أراد بذلك إلا مسح الرجلين ، لأن مسح الرؤوس لا خلاف فيه .

ومنه : قول ابن عباس رحمة الله عليه . نزل القرآن بغسلين ومسحين (2) .

ومن ذلك : إجماع آل محمد عليهم السلام على مسح الرجلين درن غسلهما (3) ، وهم الأئمة والقدوة في الدين ، لا يفارقون كتاب الله عزوجل إلى يوم القيامة ، وفيما أوردناه كفاية ، والحمد لله .

سؤال : فإن قال قائل : فلم ذهبتم في مسح الرأس والرجلين إلى التبويض؟

جواب : قيل له : لما دل عليه من ذلك كتاب الله سبحانه ، وسنة نبيه صلى الله عليه وآله :

أما دليل مسح بعض الرأس فقول الله تعالى : (وامسحوا برؤوسكم) (4) فأدخل الباء التي هي علامة التبويض ، وهي التي تدخل على (5) الكلام مع استغنائه في إفادة المعنى عنها ، فتكون زائدة ، لأنه لو قال : وامسحوا رؤوسكم ، لكان الكلام صحيحا ، ووجب مسح جميع الرأس ، فلما دخلت الباء التي لم يفتقر الفعل في تعديه إليها ، أفادت التبويض .

وأما دليل مسح بعض الأرجل : فعطفها على الرؤوس ، والمعطوف يجب أن

=====

6. سورة المائدة 5 : 6.

7. في الأصل : في .

ص: 213

---

1-1. التهذيب 1 : 63 / 175 ، والحديث عينه مروى عن أنس والشعبي .

2- أنظر : الدر المنثور 2 : 262 .

3-3. أنظر : الدر المنثور 2 : 262 ، تفسير الطبري 6 : 82 ، تفسير القرآن العظيم - لابن كثير - 2 : 27 ، التهذيب 1 : 63 / 176 .

4-4. أنظر : تفسير النيسابوري بهامش الطبري 6 : 73 ، تفسير القرآن العظيم - لابن كثير - 2 : 25 ، نيل الأوطار 1 : 193 . سنن أبي داود 1 : 42 / 4 . التفسير الكبير - للفخر الرازي - 11 : 161 .

5- وانظر : التهذيب 1 : 65 / 5 . الإستبصار 1 : 64 / 191 ، الكافي 3 : 24 / 1 .



يشارك المعطوف عليه في حكمه (1).

وأما شاهد ذلك من السنة : فما روى أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله توضأ فمسح بناصيته ، ولم يمسح الكل (2).

ومن الحجّة على وجوب التبويض في مسح الرؤوس والأرجل : إجماع أهل البيت عليهم السلام على ذلك ، وروايتهم إياه عن رسول الله جدهم صلى الله عليه وآله (3) ، وهم أخبر بمذهبه.

سؤال : فإن قال قائل : ما الكعبان عندكم اللذان تمسحون إليهما؟

جواب : قيل له : ما العظامان النابتان في ظهر القدمين عند عقد الشراك ، وقد وافقنا على ذلك محمد بن الحسن (4) ، دون من سواه (5).

دليلنا : ما رواه أبان بن عثمان ، عن ميسر ، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال : «ألا أحكى لك وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله» ثم انتهى إلى أن قال : «فمسح

====

6. محمد بن الحسن بن فرقد ، من موالى شيبان ، إمام بالفقه والأصول ، وهو الذى نشر علم أبى حنيفة ولد بواسط وعاش فى الكوفة وبغداد ، ومات بالرى فى سنة 189 هـ.

أنظر : سير أعلام النبلاء 9 : 134 الجرح والتعديل 7 : 7. وفيات الأعيان 4 : 184 ، تأريخ بغداد 2 : 172.

8. أنظر : المجموع 1 : 422 ، سبل السلام 1 : 62 ، فتح القدير 1 : 15 ، المغنى 1 : 155 ، المبسوط - للسرخسى - 1 : 9 ، شرح فتح القدير 1 : 10 ، بدائع الصنائع 1 : 7. أحكام القرآن - للجصاص - 2 : 8. أحكام القرآن - لابن العربى - 2 : 577 ، التفسير الكبير - للفخر الرازى - 11 : 162 ، الدر المنثور 2 : 263 ، القاموس المحيط - كعب - 1 : 139 ، لسان العرب - كعب - 1 : 718.

ص: 214

1-1. العطف بالواو يقتضى التشريك فى الحكم مطلقا.

2- قال الشافعى وابن عمر وإبراهيم والشعبى : يجب أن يسح من الرأس ما يقع عليه اسم المسح ، واحتج المخالفون لقولهم ، بأن الباء الداخلة على الرؤوس للإصاق ، والمعروف أن باء الإصاق إنما تدخل على الأفعال غير المتعدية بنفسها ، مثل. مررت بزيد ، وذهبت بعمر ، أما إذا كان الفعل متعديا بنفسه كالمذكور فى الآية ، فلا مناص أن التبويض هو المراد ، كما قال جل وعلا فى سورة الإنسان (76) : (6) : (عينا يشرب بها عباد الله) .

3- أنظر رصف المباني : 3. الجنى الدانى فى حروف المعانى : 158 ، التفسير الكبير - للفخر الرازى - 11 : 16 ، الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي - 6 : 88 ، مجمع البيان - للطبرسى - 2 : 164.

4-4. أحكام القرآن - للجصاص - 2 : 342 ، الكشاف - للزمخشري - 1 : 610 ، مجمع البيان - للطبرسى - 2 : 164.

5-5. التهذيب 1 : 237 / 9 ، الإستبصار 1 : 61 / 172 و 5 / 62 ، الكافى 3 : 25 / 5 ، تفسير العياشى 1 : 298 / 51.

رأسه وقدميه ، ثم وضع يده على ظهر القدم». ثم قال [ : «هذا هو الكعب» قال : وأوماً بيده إلى أسفل العرقوب ، ثم قال : «إن هذا هو الظنوب» ] (1).

\*\*\*

ص: 215

---

1 - 1. ما بين المعقوفين أثبتناه من التهذيب 1 : 75 / 190 ، إذ الظاهر أن بعد قوله : «ثم قال ...» سقطا في النسختين - المخطوطة والمطبوعة على الحجر - بدليل عدم إكمال الحديث المروى عن أبي جعفر عليه السلام أولاً ، ولأن العبارة التالية لقوله : «ثم قال ...» في النسختين مقتطعة من حديث طويل من احتجاجات الإمام الصادق عليه السلام مع أبي شاهر الديصاني عن حدوث العالم مما لا يناسب المقام ... كما لا يوجد ما يدل على مقدار ما بقى من الرسالة أو على نهايتها.

- 1 - أحكام القرآن - لابن العربي - تحقيق على محمد الجاوي - دار المعرفة - بيروت.
- 2 - أحكام القرآن - للجصاص - دار الفكر - بيروت.
- 3 - الإستبصار - للطوسي - تحقيق السيد حسن الموسوي - دار الكتب الإسلامية - طهران - 1390 هـ.
- 4 - أسد الغابة - للجزري - المكتبة الإسلامية - طهران.
- 5 - الإصابة - لابن حجر - دار صادر - بيروت - عن مطبعة السعادة - مصر - 1328 هـ.
- 6 - إعراب القرآن - للنخاس - تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد - عالم الكتب - بيروت - 1405 هـ.
- 7 - الأعلام - للزركلي - دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة السادسة - 1984 م.
- 8 - أعيان الشيعة - للسيد محسن الأمين العاملي - تحقيق حسن الأمين - دار التعارف - بيروت - 1406 هـ.
- 9 - أمل الآمل - للحر العاملي - تحقيق السيد أحمد الحسيني - مطبعة الآداب - النجف الأشرف.
- 10 - الأنساب - للسمعاني - تحقيق عبد الرحمن بن يحيى - الطبعة الثانية - بيروت. 1400 هـ.
- 11 - الإنصاف في مسائل الخلاف - للأنباري - الطبعة الرابعة - 1380 هـ.
- 12 - البحر الزخار - لأحمد بن يحيى - مؤسسة الرسالة - بيروت - 1394 هـ.
- 13 - بدائع الصنائع - للحنفي - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثانية 1402 هـ.
- 14 - البداية والنهاية - لابن كثير - تحقيق مجموعة من الأساتذة - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الرابعة - 1408 هـ.
- 15 - تاريخ بغداد - للخطيب البغدادي - المكتبة السلفية - المدينة المنورة.
- 16 - التبيان - للطوسي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- 17 - تذكرة الحفاظ - للذهبي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- 18 - التعريفات - للجرجاني - ناصر خسرو - عن المطبعة الخيرية - مصر - 1306.
- 19 - تفسير البيضاوي - دار الكتب العلمية - بيروت.

- 20 - تفسير العياشى - تحقيق السيد هاشم المحلاتى - المكتبة العلمية الإسلامية - طهران.
- 21 - تفسير القرآن العظيم - لابن كثير - دار المعرفة - بيروت - 1406 هـ.
- 22 - التفسير الكبير - للفخر الرازى - الطبعة الثالثة.
- 23 - التهذيب - للشيخ الطوسى - تحقيق السيد حسن الموسوى - دار الكتب الإسلامية - طهران.
- 24 - تهذيب الأسماء واللغات - للنووى - دار الكتب العلمية - بيروت.
- 25 - تهذيب التهذيب - لابن حجر - دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى - 1404 هـ.
- 26 - تهذيب الكمال - لجمال الدين أبى الحجاج يوسف المزى - تحقيق الدكتور بشار عواد معروف - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- 27 - الجامع لأحكام القرآن - للقرطبى - دار إحياء التراث العربى - بيروت - 1965 م.
- 28 - جامع البيان فى تفسير القرآن - للطبرى - دار المعرفة - بيروت - 1403 هـ.
- 29 - الجرح والتعديل - للرازى - دار إحياء التراث العربى - بيروت - 1371 هـ.
- 30 - الجنى الدانى فى حروف المعانى - للمرادى - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه والأستاذ محمد نديم فاضل - دار الآفاق الجديدة - بيروت.
- 31 - حجة القراءات - لأبى زرعة - تحقيق سعيد الأفغانى - مؤسسة الرسالة - بيروت -
- 32 - الحجة للقراء السبعة - لأبى على الفارسى - تحقيق بدر الدين قهرجى - دار المأمون - بيروت 1404 هـ.
- 33 - حلية الأولياء - لأبى نعيم الأصبهانى - دار الكتاب العربى - بيروت - 1405 هـ.
- 34 - خزنة الأدب - البغدادى - تحقيق عبد السلام محمد هارون - الطبعة الثانية - القاهرة.
- 35 - الخلاف - للطوسى - جماعة مدرسى الحوزة - قم المقدسة - 1407 هـ.
- 36 - الدر المنثور - للسيوطى - مكتبة آية الله العظمى المرعشى - قم المقدسة.
- 37 - ديوان امرئ القيس - دار صادر - بيروت.
- 38 - الذريعة - للطهرانى - دار الأنواء - بيروت.
- 39 - رجال السيد بحر العلوم - مطبعة آفتاب - طهران 1363.



- 41 - روضات الجنات - للخوانساري - مهر - قم المقدسة.
- 42 - زاد المسير - للجوزي - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الرابعة - 1407 هـ.
- 43 - السبعة في القراءات - لابن مجاهد - تحقيق الدكتور شوقي ضيف - دار المعارف - الطبعة الثانية.
- 44 - سبل السلام - للصنعاني - تحقيق محمد عبد العزيز الخولي - دار الجيل - 1400 هـ.
- 45 - سنن ابن ماجه - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر - بيروت.
- 46 - سنن أبي داود - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر - بيروت.
- 47 - سنن الدارقطني - تحقيق السيد عبد الله هاشم يمانى - دار المحاسن - القاهرة.
- 48 - سنن النسائي - دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى 1348 هـ.
- 49 - سير أعلام النبلاء - للذهبي - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثالثة - 1405 هـ.
- 50 - شرح ابن أبي الحديد - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربية - بيروت.
- 51 - شذرات الذهب - لابن العماد الحنبلي - دار الآفاق - بيروت.
- 52 - شرح شواهد المغنى - للسيوطي - منشورات أدب الحوزة - قم المقدسة - أوفسيت.
- 53 - شرح المعلمات العشر - لأحمد الشنقيطي - دار القلم - بيروت.
- 54 - شرح فتح القدير - محمد بن عبد الواحد - دار التراث العربي - بيروت.
- 55 - شرح الكافية - للأسترآبادي - المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية.
- 56 - الصحاح - للجوهري - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - بيروت - 1376 هـ.
- 57 - صحيح البخاري - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- 58 - صحيح مسلم - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر - بيروت - الطبعة الثانية -
- 59 - صفوة الصفوة - لابن الجوزي - تحقيق محمود فاخوري - دار المعرفة - بيروت -
- 60 - طبقات أعلام الشيعة - للطهراني - تحقيق علي نقى منزوي دار الكتاب العربي - بيروت.



- 61 - طبقات فحول الشعراء - لابن سلام الجمحي - تحقيق محمود محمد شاكر - مطبعة المدني - القاهرة - بيروت.
- 62 - العبر - للذهبي - تحقيق أبو هاجر محمد السعيد - دار الكتب العلمية - بيروت.
- 63 - العقد الفريد - لابن عبد ربه الأندلسي - تحقيق الدكتور مفيد محمد قميحة - دار الكتب العلمية.
- 64 - العين - للخليل بن أحمد - تحقيق الدكتور مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي - أوفسيت دار الهجرة - قم المقدسة.
- 65 - فتح القدير - للشوكاني - دار المعرفة - بيروت.
- 66 - الفتوحات المكية - دار صادر - بيروت.
- 67 - الفرق بين الفرق - البغدادي - تحقيق محمد محمى الدين عبد الحميد - دار المعرفة - بيروت.
- 68 - الفقيه - للصدوق - تحقيق السيد حسن الموسوي - الطبعة الخامسة - 1390.
- 69 - القاموس المحيط - للفيروزآبادي - دار الجيل - بيروت.
- 70 - الكافي - للكليني - المكتبة الإسلامية - طهران.
- 71 - كامل ابن عدي - دار الفكر - بيروت - الطبعة الثانية - 1405 هـ.
- 72 - الكتاب - لسبويه - تحقيق عبد السلام محمد هارون - عالم الكتب - بيروت.
- 73 - الكشاف - للزمخشري - دار المعرفة - بيروت.
- 74 - الكشف عن وجوه القراءات - لمكي بن أبي طالب - تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان - مجمع اللغة العربية - دمشق 1394 هـ.
- 75 - الكنى والألقاب - للشيخ عباس القمي - مطبعة العرفان - صيدا.
- 76 - كنز العرفان - للشيخ جمال الدين السيوري - مطبعة حيدر - طهران - 1384 هـ.
- 77 - كنز العمال - للهندي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الخامسة - 1405 هـ.
- 78 - لسان العرب - أوفسيت أدب الحوزة - قم المقدسة - 1405 هـ.
- 79 - لسان الميزان - لابن حجر - مؤسسة الأعلمي - بيروت - الطبعة الثانية - 1390 هـ.
- 80 - المبسوط للسرخسي - دار المعرفة - بيروت - 1398 هـ.
- 81 - مجاز القرآن - لأبي عبيدة - تحقيق محمد فؤاد سزكين - مؤسسة الرسالة - 1401 هـ.





- 82 - مجمع البيان - مطبعة العرفان - صيدا - 1333 هـ.
- 83 - المجموع - للنوى - دار الفكر - بيروت.
- 84 - مرآة الجنان - لليافعي - مؤسسة الأعلمي - بيروت - 1390 هـ.
- 85 - مستدرک الوسائل - للمحدث النوري - الطبعة الحجرية.
- 86 - مسند أحمد - دار الفكر.
- 87 - مسند الطيالسي - دار المعرفة - بيروت.
- 88 - مصنف ابن أبي شيبة - تحقيق مختار أحمد الندوي - بومباي - الهند - 1402.
- 89 - معالم العلماء - لابن شهر آشوب - المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف - 1380 هـ.
- 90 - معاني القرآن - للزجاج - تحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي - عالم الكتب - بيروت -
- 91 - معاني القرآن - للبراء - تحقيق الأستاذ محمد علي النجار - الدار المصرية للتأليف والترجمة
- 92 - المعتمد - للمحقق الحلبي - مطبعة أمير المؤمنين - ع - قم المقدسة.
- 93 - معجم الأدباء - لياقوت - دار الفكر - الطبعة الثالثة - 1400.
- 94 - معجم البلدان - لياقوت الحموي - دار صادر - بيروت - 1388 هـ.
- 95 - معجم المؤلفين - لعمر رضا كحالة - دار إحياء التراث - بيروت.
- 96 - المغنى - لابن قدامة - دار الكتاب العربي - بيروت.
- 97 - مغنى اللبيب - لابن هشام - تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله - أوفسيت سيد الشهداء - قم المقدسة.
- 98 - مفردات ألفاظ القرآن - للراغب الأصفهاني - تحقيق محمد سيد كيلاني - المكتبة المرتضوية.
- 99 - ميزان الاعتدال - للذهبي - تحقيق علي محمد البجاوي - دار المعرفة بيروت.
- 100 - النشر في القراءات العشر - لابن الجزري - دار الكتب العلمية - بيروت.
- 101 - نيل الأوطار - للشوكاني - دار الجليل - بيروت.
- 102 - هدية العارفين - للبغدادي - مكتبة المثنى - بغداد - عن طبعة استانبول - 1951 م.



\* المؤلف من المختلف بين أئمة السلف ، ج 1 و 2.

تأليف : أمين الإسلام الشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي ، صاحب تفسير «مجمع البيان» المتوفى سنة 548 هـ.

والكتاب يعرف ب «منتخب الخلاف» أيضا ، إذ هو ملخص لكتاب «مسائل الخلاف» لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي - المتوفى سنة 460 هـ - الذي يعد أهم وأوسع كتاب ألف في ذكر آراء فقهاء مختلف المذاهب الإسلامية ، واستدلاله على المختار من فقه الإمامية.

تحقيق : جمع من أساتذة كلية الإلهيات في مشهد بالاعتماد على ثلاث نسخ مخطوطة ، هي :

1 - نسخة تاريخها سنة 706 هـ ، من محفوظات مكتبة ملك - طهران.

2 - نسخة تاريخها سنة 699 هـ ، من محفوظات مكتبة آية الله الحكيم العامة - النجف الأشرف.

3 - نسخة تاريخها سنة 959 هـ ، من محفوظات مكتبة كلية الإلهيات - مشهد.

مراجعة : السيد مهدي الرجائي.

نشر. مجمع البحوث الإسلامية التابع للروضة الرضوية المقدسة - مشهد. 1410 هـ.

\* إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان ، ج 1.

تأليف : العلامة الحلي جمال الدين أبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي (648 - 726 هـ).

**من أنباء التراث**

من خيرة الكتب الفقهية وأجلها عند الإمامية ، بلغت مسائله خمس عشرة ألف مسألة ، وله ما يقارب خمسين شرحا أو حاشية.

تحقيق : الشيخ فارس الحسون بالاعتماد على عدة نسخ مخطوطة نفيسة ، منها ما قرئ على المؤلف - قدس سره - وعليها إجازته بخطه.

صدر الجزء الأول منه ، مصدرا بمقدمة موسعة عن المؤلف - قدس سره - ومؤلفاته. وجزء الكتاب الثاني تحت الطبع.

نشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية - قم 1410 هـ.

\* الشجرة المباركة في أنساب الطالبية.

تأليف : فخر الدين الرازي ، أبي عبد الله - محمد بن عمر بن الحسين القرشي الطبرستاني ، المتوفى سنة 606 هـ.

كتاب في أنساب آل أبي طالب وأعقابهم ، تم تحقيقه على نسخة مكتوبة عن نسخة المؤلف محفوظة في مكتبة جامع السلطان أحمد الثالث في إسلامبول ، برقم 2677.

تحقيق السيد مهدي الرجائي.

نشر : مكتبة آية الله السيد المرعشي العامة - قم 1409 هـ.

كتب صدرت محققة

\* مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام ، ج 1 و 2.

تأليف : السيد الأجل شمس الدين محمد ابن علي بن الحسين المسوي العاملي الجبعي - سبط الشهيد الثاني المتوفى سنة 1009 هـ.

كتاب فقهى استدلالى ، وشرح قيم لكتاب «شرائع الإسلام» للمحقق الحلى الشيخ أبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن بن يحيى ابن سعيد الهذلى (602 - 676 هـ) يعد من أجود الكتب الفقهية وأمتنها وأوسعها انتشارا ، كما يعد كتاب «مدارك الأحكام» من أحسن الكتب الاستدلالية خرج منه ثلاثة مجلدات ، من العبادات إلى آخر الحج ، فرغ منه مصنفه - قدس سره - سنة 998 هـ ، ولا يزال مدار البحث والدراسة في الحوزات العلمية ، وقد طبع على الحجر في إيران عدة مرات.

ونظرا لمكانة الكتاب وأهميته قامت مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث ، فرع مدينة مشهد المقدسة ، بتحقيق الكتاب وفق منهجية التحقيق الجماعى بالاعتماد على أربع نسخ مخطوطة ، هى :

1 - نسخة فى مكتبة الإمام الرضا عليه السلام فى مشهد ، برقم 8921 ، تاريخها

سنة 1000 هـ ، مقروءة على المصنف - قدس سره - وعليها خطه وإجازته.

2 - نسخة ثانية في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام في مشهد ، برقم 2556 ، تاريخها سنة 100 هـ ، عليها خط العلامة المجلسي - قدس سره - المتوفى سنة 1110 هـ .

3 - نسخة في مكتبة مجلس الشورى في طهران ، برقم 64525 ، تاريخها سنة 1008 هـ .

4 - نسخة ثانية في مكتبة مجلس الشورى في طهران ، برقم 63276 ، تاريخها سنة 1241 هـ . مقابلة مع نسخة أقدم منها .

وقد صدر منه الجزءان الأول والثاني ، وستصدر أجزاءه الأخرى تباعا إن شاء الله تعالى ، ومن المؤمل أن يكون في 8 أجزاء .

نشر : مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث ، سنة 1410 هـ .

\* بحوث في الفقه

تأليف : الفقيه المحقق الشيخ محمد حسين الغروي الأصفهاني ، المتوفى في النجف الأشرف سنة 1361 هـ .

مجلد يتضمن ثلاث رسائل قيمة من ضمن الثروة الضخمة التي خلفها المؤلف رحمه الله ، وقد تم وضع اسم الكتاب من قبل اللجنة التي قامت بمهمة تحقيق هذه الرسائل المطبوعة فيما سبق على الحجر ، والرسائل هي :

1 - رسالة في صلاة الجماعة .

2 - رسالة في صلاة المسافر .

3 - رسالة في الإجارة .

تحقيق ونشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية - قم

\* تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة ، ج 4 - 6 .

تأليف : الفقيه المحدث الشيخ محمد بن الحسن بن علي الحر العاملي (1033 - 1104 هـ) .

سفر ثمين ، أشهر من أن يعرف ، جامع للأحاديث الفقهية ، وعليه مدار فقهاء الفرقة الحقة في استنباط الأحكام الشرعية ، جمع فيه مصنفه - قدس سره - جملة وافرة من أحاديث أهل بيت النبوة صلوات الله عليهم زادت على العشرين ألف حديث ، استخرجها من أهم مصادر الحديث الأصلية كالكتب الأربعة وغيرها من الكتب المعتمدة بلغت 82 كتابا بلا . واسطة و 96 كتابا نقل عنها بالواسطة .

نهج فيه الحر العاملي - قدس سره - في كتابه هذا منهجا بديعا . أوضحه في مقدمة الكتاب بشكل مجمل . ويتميز الكتاب بميزات فائقة سببت له الرواج بين العلماء .

طبع الكتاب من قبل علي الحجر في إيران ،



من ثم طبع طبعة حروفية بتحقيق الشيخ عبد الرحيم الرباني الشيرازي - رحمه الله - في عشرين جزءا معتمدا في ذلك على النسخة الحجرية ، ثم أعيد طبعه بالأوفسيت عدة مرات على هذه الطبعة في إيران ولبنان.

ولإبراز الكتاب وما يتناسب مع مكانته العلمية السامية اضطلعت مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث ، في قم ، بتحقيق الكتاب على المخطوطة الأصلية المكتوبة بخط مصنفه - قدس سره - والمتوزعة نسخها بين مكاتب إيران المختلفة ، وذلك لتدارك ما فات النسخ المنقولة عن النسخة الأصلية وما فات الطبعات الحجرية للكتاب.

صدرت الأجزاء الثلاثة الأخرى ، ومن المؤمل أن يقع الكتاب في ثلاثين جزءا.

تحقيق ونشر : مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث ، قم 1409 هـ.

طباعات جديدة لمطبوعات سابقة

\* حياة الإمام علي الهادي عليه السلام.

تأليف : الشيخ باقر شريف القرشي.

دراسة وتحليل لحياة الإمام العاشر من أئمة أهل البيت عليهم السلام الإمام أبي الحسن علي الهادي (212 - 254) تناول هذا الكتاب مختلف مراحل حياة الإمام الهادي عليه السلام حتى شهادته في حكومة المعتز العباسي.

أعدت طبعه دار الكتاب الإسلامي في قم بالأوفسيت على طبعة الكتاب الأولى الصادرة في بيروت عن دار الأضواء سنة 1408 هـ.

\* الحقائق.

تأليف. الشيخ المحدث محمد بن مرتضى ، المدعوب «محسن» والشهير ب «الفيض الكاشاني» المتوفى سنة 1091 هـ.

كتاب في محاسن الأخلاق ، مرتب على ست مقالات تتضمن أصول الدين ، مساوى الأخلاق وتهذيبها ، ذم الدنيا والاعتزاز بها ، مكارم الأخلاق وتحصيلها ، العبادات وأسرارها ، وسائر الأعمال الصالحة.

تحقيق : محسن عقيل.

أعدت طبعه دار الكتاب الإسلامي في قم بالأوفسيت على طبعة الكتاب الأولى الصادرة في بيروت عام 1409 هـ في مجلد واحد تضمن إضافة إلى هذا الكتاب كتابين آخرين هما «قرة العيون» و «مصباح الأنظار» للمؤلف أيضا.

\* مع الخطيب في خطوطه العريضة.

تأليف : الشيخ لطف الله الصافي الكلبايكاني.





ما افتراه وبهت به الشيعة في كتابه «الخطوط العريضة» الذي خرج فيه عن أدب البحث العلمي.

راجعته وعلق عليه : السيد مرتضى الرضوى.

أعدت طبعه للمرة السادسة بصف جديد منظمة الإعلام الإسلامى فى طهران بعد إضافات وتنقيحات أجريت على طبعاته السابقة.

\* عيون الحقائق الناظرة فى تميم الحدائق الناضرة ، ج 1.

تأليف : الشيخ حسين بن محمد بن أحمد آل عصفور البحرانى ، المتوفى سنة 1216 هـ.

والمؤلف ابن أخ المحدث الشيخ يوسف البحرانى ، صاحب «الحدائق الناضرة فى أحكام العترة الطاهرة» المتوفى سنة 1186 هـ ، وقد شرع من أول النقص الحاصل فى كتاب «الحدائق الناضرة» بسبب وفاة مؤلفه رحمه الله ، وذلك من كتاب «الظهار» إلى آخر «الكفارات» فى مجلد ، ثم «العتق» وما بعده فى مجلد آخره وقد طبع الجزءان فى مجلد واحد فى النجف الأشرف سنة 1342 هـ.

أعدت طبعه مؤسسة النشر الإسلامى التابعة لجماعة المدرسين فى الحوزة العلمية - قم 1410 هـ.

\* المنتقى من كتاب «سنن النبى صلى الله عليه وآله وسلم».

وكتاب «سنن النبى صلى الله عليه وآله وسلم» من تأليف العلامة السيد محمد حسين الطباطبائى ، صاحب تفسير «الميزان». المتوفى سنة 1402 هـ ، أورد فيه جملة من شمائل وأخلاق سنن الرسول الأكرم محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، بغية التأدب بآدابه. والتخلق بأخلاقه ، والاتصاف بظاهر سنته وباطنها.

قامت معاونة العلاقات الدولية فى منظمة الإعلام الإسلامى - طهران بتلخيص الكتاب ونشره بهذا الاسم سنة 1409 هـ.

\* قررة العيون فى أعز الفنون.

تأليف. الشيخ المحدث ، المولى محمد بن مرتضى ، المشتهر ب «الفيض الكاشانى» المتوفى سنة 1091 هـ.

كتاب فى المعارف والحكم يتضمن اثنى عشر مقالة فى : معرفة الله تعالى ، فى صفاته وأسمائه سبحانه ، فى الصنع والإبداع ، فى النفوس والأشباح ، فى حدوث العالم ، فى القضاء والقدر ، فى حجة الله على خلقه ، فى فتن هذه الأمة بعد نبينا صلى الله عليه وآله وسلم. فى العلم والإيمان ، فى البرزخ وما يتعلق به ، فى نشوء الآخرة من الأولى. فى البعث والحشر.

تحقيق : محسن عقيل.

كان الكتاب قد طبع لأول مرة في بيروت سنة 1409 هـ ملحقاً إلى كتاب «الحقائق» للمؤلف - قدس سره - المار ذكره.

أعدت طبعه دار الكتاب الإسلامي - قم على طبعة بيروت المذكورة آنفاً.

\* نظرة في نظام العقوبات الإسلامية.

تأليف. الشيخ محمد علي التسخيري

كتاب يلقي نظرة سريعة على النظام الإسلامي المحكم الأسس البناء ، الذي يعالج أى انحراف عن جادة الصواب يمكن أن يحدث في المجتمع.

كان الكتاب قد صدر لأول مرة في بيروت عام 1398 هـ ، ثم أعادت طبعه ثانية بصف جديد معاونة العلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي - طهران.

صدر حديثاً

\* الإمام علي عليه السلام في قوته الجاذبة والدافعة.

تأليف : الشيخ مرتضى المطهري ، المتوفى سنة 1400 هـ.

كتاب يتألف من أربع محاضرات كانت قد أقيمت في حسينية ارشاد في طهران من 18 -

21 شهر رمضان المبارك سنة 1388 هـ تناولت شخصية الإمام علي عليه السلام التي جذبت - ولم تزل تجذب - القلوب إليه وفلسفة ذلك ، وفائدته وأثره ، كما درست ظاهرة الابتعاد عنه.

ترجمة : جعفر صادق الخليلي.

نشر : مؤسسة البعثة - بيروت 1410 هـ.

\* مسند الإمام الجواد عليه السلام.

تأليف : الشيخ عزيز الله العطاردي.

جمع لروايات وأخبار الإمام التاسع من أئمة أهل البيت عليهم السلام الإمام أبي جعفر محمد بن علي الجواد عليهما السلام (195 - 220 هـ) وكذا يعرض أحواله وفضائله ومناقبه في أربعين باباً ، استخرجها من كتب الأحاديث والمصادر الأصلية المعتمدة عند أهل العلم ، كما يذكر في آخر الكتاب رواة الإمام الجواد عليه السلام ومختصراً من أحوالهم وما قيل في شأنهم.

نشر : المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه السلام - مشهد 1410 هـ.

\* إرث الزوجة عند الإمامية.

تأليف : السيد رضا الصدر.

رسالة فقهية استدلالية صغيرة في أحكام ميراث الزوجة من زوجها المتوفى عنها.

نشر : دار النشر - قم 1410 هـ.

ص: 226

\* الإسلام وعلم النفس.

تأليف. الدكتور محمود البستاني.

محاولة لتقديم وجهة النظر الإسلامية مقارنة بوجهة النظر المادية لعلماء النفس المنعزلين عن التوجيهات والتعاليم الدينية ، وذلك في ضوء مهمتى «تحديد العمليات النفسية» و «تنظيمها» وتحديد نقاط التلاقى بين جهتى النظر المتباينتين فى بعض الخطوط ، كما يحدد المفارقات التى ينطوى عليها البحث المادى فى سائر اتجاهاته.

نشر : مجمع البحوث الإسلامية التابع للروضة الرضوية المقدسة - مشهد 1409 هـ.

\* الاحتكار فى الشريعة الإسلامية

تأليف : الشيخ محمد مهدي شمس الدين.

بحث فقهي مقارن عالج مسألة الاحتكار من جميع جوانبها لدى المذاهب الإسلامية كافة : الإمامى الاثنى عشرى ، والحنفى ، والحنبلى ، والمالكي ، والشافعى ، والزيدى ، مع تركيز أكبر على المذهب الإمامى الاثنى عشرى ، كما تناول المؤلف فيه مسألة احتكار الشركات والحكومات وبحث فيه عن سلطة الردع فى هذه الحالات الاحتكارية فى المجتمع الدولى والتجمعات الدولية الإقليمية ، أو الدول.

نشر : المؤسسة الجامعية ، للدراسات والنشر والتوزيع ، والمؤسسة الدولية للدراسات والنشر - بيروت 1410 هـ.

\* فهرس كتاب العين.

إعداد : الشيخ محسن آل عصفور.

مجلد تضمن أحد عشر فهرسا من الفهارس العلمية الفنية تم إعدادها بترتيب حروف المعجم لكل فهرس لمطالب كتاب «العين» للخليل بن أحمد الفراهيدى (100 - 175 هـ) ليكون بمثابة الجزء التاسع لكتاب «العين» المطبوع فى 8 أجزاء بتحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائى والصادر عن وزارة الإعلام فى بغداد.

نشر : مؤسسة دار الهجرة - قم 1410 هـ.

\* شرائع الإسلام فى مسائل الحلال والحرام ، ج 1 - 8

تأليف : المحقق الحلى ، الشيخ أبى القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد الهذلى (602 - 676 هـ).

من المتون الفقهية التى ما زالت موضع اهتمام العلماء ومحل عنايتهم منذ صدوره إلى يوم الناس هذا ، فأوسعوه درسا وتحقيقا وشرحا وتعليقا حتى أحصى الشيخ آقا بزرك الطهرانى - قدس سره - فى الذريعة أكثر من اثنين

وثمانين شرحا عدا الحواشي والتعليقات والشروح التي سميت بأسماء خاصة.

شرح وتعليق : السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب.

وقد اقتصر الشارح على آراء المحقق الحلبي - قدس سره - في الشرائع أو في كتبه الأخرى ، ولم يتعرض إلى موارد الاختلاف في بعض المسائل إلا في حالات خاصة.

صدر الكتاب في 8 أجزاء.

نشر : دار الزهراء - بيروت 1409 هـ.

\* التحقيق في نفى التحريف عن القرآن الشريف.

تأليف. السيد علي الحسيني الميلاني.

بحث موسع في الرد على شبهة تحريف القرآن ونفيها ، التي ما زالت تردد بين حين وآخر ، فاستعرض في فصوله أهم ما يوهم التحريف قولاً وقائلاً ودليلاً - لدى الشيعة وأهل السنة - ودرس كل ما قيل أو يمكن أن يقال في هذا الباب دراية موضوعية.

كما يدفع هذا البحث كثيراً من الشبهات التي حاولت إصاق القول بالتحريف بمذهب أهل البيت عليهم السلام.

كما يفرد فصلاً خاصة حول مشهورين لا أصل لهما : عدالة الصحابة جميعاً ، وصحة أحاديث كتابي البخاري ومسلم.

كان هذا البحث قد نشر في نشرتنا هذه على شكل حلقات من العدد 6 إلى العدد 14 ، ثم صدر ككتاب مستقل بمناسبة انعقاد المؤتمر الثاني للأبحاث والدراسات القرآنية في قم.

نشر : دار القرآن الكريم - قم 1410 هـ.

\* الوهابية.

تأليف : الدكتور همايون همتي.

يتناول هذا الكتاب بالنقد والتحليل عقائد وأفكار الفرقة الوهابية بالاعتماد على مصادر من الدرجة الأولى متمثلة في مؤلفات رؤوس الفرقة المذكورة.

نشر : منظمة الإعلام الإسلامي - طهران.

\* الإنسان الكامل.

تأليف : الشيخ مرتضى المطهري ، المتوفى سنة 1400 هـ.

كتاب يبحث في من هو الإنسان الكامل في المنظور الإسلامي الذي يعرف من طريقين ، هما : القرآن والسنة النبوية والطريق الثاني هو تعيين أشخاص كعينات وأمثلة من الإنسان الكامل ثم دراستها كشخصية الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم والإمام علي عليه السلام.

ترجمة : جعفر صادق الخليلي.

نشر : مؤسسة البعثة - بيروت 1410 هـ.

ص: 228

\* المصلح المنتظر.

تأليف : الدكتور جواد جعفر الخليلي.

هو الكتاب الثاني من موسوعة «الحكومة العالمية المثلى» وهو عبارة عن ست عشرة مقالة تناولت مسألة المصلح المنتظر لهذا العالم لإعادةته إلى الصراط الذي انتهجه الإسلام.

نشر : دار الأضواء - بيروت 1410 هـ.

\* صيانة القرآن من التعريف.

تأليف : الشيخ محمد هادي معرفة.

مباحث في التعرض لشبهات ثارت حول القرآن الكريم ومسائل إعجاز ومباني حجيته في ظاهر ألفاظه ومعانيه ، كانت قد أعدت لتكون متممة لمباحث دلائل الإعجاز من كتاب المؤلف «التمهيد في علوم القرآن» وقد طبعت في كتاب مستقل تحت هذا العنوان بمناسبة انعقاد المؤتمر الثاني للأبحاث والدراسات القرآنية في قم.

نشر : دار القرآن الكريم - قم 1410 هـ.

\* جزاء الأعمال وآثار الأعمال في دار الدنيا ، ج 1.

تأليف : السيد هاشم بن حسين الموسوي الجزائري.

كتاب مجمع الأحاديث والأخبار الواردة

عن أهل بيت النبوة صلوات الله عليهم وسلامه مستخرجة من أهم المصادر الأصلية ، والمتضمنة بيان جزاء ارتكاب بعض الأعمال ، وذكر بعض آثارها المترتبة على من ارتكبها في دار الدنيا ، مرتب على 12 بابا.

صدر في قم سنة 1410 هـ.

\* الطباطبائي ومنهجه في تفسير. «الميزان».

تأليف : علي الأوسى.

محاولة للكشف عن المنهج التفسيري للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي (1321 - 1402 هـ) في تفسير. «الميزان في تفسير القرآن» المطبوع في عشرين جزءا عدة مرات في إيران ولبنان.

نشر : معاونية الرئاسة للعلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي - طهران.

\* معجم الفرق الإسلامية.



تأليف : شريف يحيى الأمين.

بحث موسوعى مبسط ، يحتوى على مجمل المذاهب والطوائف والفرق الإسلامية ، البائدة منها والباقية ، ليكون مرجعا سهلا وميسرا لمن أراد معرفة نبذة موجزة عن كل طائفة أو فرقة أو جماعة أو ما شابه ذلك.

نشر : دار الأضواء - بيروت.

ص: 229

\* وقاية الأذهان الألباب في أصول السنة والكتاب.

من تحقيقات مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث ، في قم.

تأليف : الشيخ أبي المجد محمد رضا بن محمد حسين النجفي الأصفهاني في (1287 - 1362 هـ).

كتاب مهم في أصول الفقه : يقع في جزئين يبحث فيهما جملة من المباحث الأصولية ، ففي الأول في بعض مباحث الألفاظ إلى آخر مبحث الأوامر ، وفي الثاني مبحث دليل الانسداد.

شرعت مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث ، في قم بتحقيق الكتاب بالاعتماد على أكثر من نسخة ، إحداها نسخة الأصل المكتوبة بخط المؤلف - رحمه الله - وسيصدر الكتاب في عدة أجزاء من منشورات المؤسسة.

\* الرسالة الفخرية في معرفة النية.

تأليف. فخر المحققين محمد بن الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي (682 - 771 هـ).

رسالة في بيان أحكام النية في العبادات ،

مشملة على كتب : الطهارة ، الصلاة الزكاة ، الخمس ، الصوم ، الحج والعمرة ، الجهاد والمرابطة ، وألحق المؤلف - قدس سره - في آخرها فصلا في فوائد متفرقة عن النية.

تحقيق : صفاء الدين البصري ، معتمدا على ثلاث نسخ مخطوطة ثمينة ، هي :

1 - نسخة محفوظة في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام في مشهد ، برقم 2432.

2 - نسخة ثانية في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام في مشهد ، برقم 7570.

3 - نسخة محفوظة في مكتبة مسجد جامع كوهرشاد في مشهد ، برقم 925.

وسيصدر الكتاب من منشورات مجمع البحوث الإسلامية التابع للروضة الرضوية المقدسة - مشهد.

\* لباب الأنساب وألقاب الأعمام.

تأليف : ظهير الدين البيهقي ، الشيخ أبي الحسن علي بن زيد بن محمد ، فريد خراسان ، الشهير ب «ابن فندق» المتوفى سنة 565 هـ.

كتاب في ذكر أنساب أهل البيت عليهم السلام وشرفهم ومفاخرهم ، كما يذكر ذراريهم وأعمامهم.

تحقيق : السيد مهدي الرجائي.

وسيصدر ضمن منشورات مكتبة آية الله السيد المرعشي العامة - قم.

ص: 230

\* الصحيفة السجادية الجامعة.

جمع وتنسيق للأدعية المأثورة عن الإمام السجاد على بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام (58 - 94 هـ).

تشتمل هذه الصحيفة الجامعة على الصحيفة السجادية الأولى الكاملة والصحائف الثانية والثالثة والرابعة والخامسة.

ستصدر من منشورات مدرسة الإمام المهدي عليه السلام - قم.

\* فهرس مخطوطات مكتبة آية الله السيد المرعشي العامة ، ج 17.

فيه وصف لأربعمائة مخطوطة ومجموعة من محفوظات المكتبة.

إعداد : السيد أحمد الحسيني .

وسيصدر من منشورات المكتبة في قم.

\*هداية الأئمة إلى أحكام الأئمة.

تأليف : المحدث الجليل الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (1033 - 1104 هـ).

وقد اختصره المؤلف - قدس سره - من كتابه الموسوعي الجامع لأحاديث العترة الطاهرة «تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة» وذلك بحذف الأسانيد والمكررات ، وقد رتب فيه كل مطلب أصلي من

الأصول الخمسة وسائر أبواب الفقه على اثني عشر كتابا أو فصلا ، وذكر في أوله اثني عشر مقدمة في الأصول ، ثم كتب الفقه بأقسامه الأربعة من العبادات والعقود والإيقاعات والأحكام ، كل نوع في 12 كتابا ، وكل كتاب 12 فصلا ، وكل فصل 12 حكما أو عنوانا آخر ، وله خاتمة في 12 فائدة ، ولذلك قد يعرف كتابه هذا ب «الاثني عشرية».

تحقيق : مجمع البحوث الإسلامية التابع للروضة الرضوية المقدسة - مشهد.

سيصدر قريبا في أكثر من خمسة أجزاء.

\* المعين في تفسير الكتاب المبين

تأليف : نور الدين الأخباري ، محمد بن شاه مرتضى بن محمد مؤمن بن شاه مرتضى الكاشاني ، من أعلام القرن الثاني عشر الهجري.

والمؤلف هو ابن ابن أخى الفيض الكاشاني - المتوفى سنة 1091 هـ - وتلميذه ، وتلميذ العلامة المجلسي ، المتوفى سنة 1110 هـ ، قدس الله أسراهم.

والكتاب تفسير مزجي للقرآن الكريم على شاكلة تفسير «الصافي» للفيض الكاشاني.

تحقيق : حسين الدراكاهي.

سيصدر في مجلدين ضمن منشورات مكتبة آية الله المرعشي العامة في قم.

ص: 231

تأليف : الشهيد الأول ، الشيخ محمد بن مكي الجزيني العاملي ، المستشهد سنة 786 هـ.

هو أحد كتب الشهيد الأول - قدس سره - الفقهية الثلاثة القيمة (الذكرى. البيان. الدروس) بحث فيه الشهيد الأول المسائل الفقهية وأدلتها وبين رأيه فيها مستدلا عليه بالأدلة العلمية الدقيقة ، ويشتمل على كتب : الطهارة ، الصلاة ، الزكاة ، الخمس ، وأول الأركان الأربعة من الصوم ، ولم يتمه نور الله مرقد.

كان الكتاب قد طبع على الحجر سنة 1319 هـ طبعة مغلوبة. ثم أعيد طبعه سنة 1322 هـ مع بعض الحواشي طبعة سقيمة إذ اختلط متن الكتاب مع حواشيه فصعب التمييز بينهما.

قام الشيخ محمد الحسن بتحقيق الكتاب معتمدا على ثلاث نسخ مخطوطة ، هي :

- 1 - نسخة تاريخها سنة 822 هـ مقابلة على نسخة قوبلت مع نسخة الأصل ، محفوظة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامى - طهران.
- 2 - نسخة تاريخها سنة 843 هـ ، بخط على ابن حسن العاملي وعليها حواش من أحمد بن محمد بن على بن خاتون ، وهي مقابلة مع نسخة مقروءة على المؤلف قدس سره ، محفوظة في مكتبة آية الله السيد المرعشى العامة - قم.
- 3 - نسخة من القرن التاسع الهجرى ، بخط شهاب بن كليب النجفى ، محفوظة في مكتبة مدرسة نواب صفوى - مشهد.

سيصدر الكتاب من منشورات مؤسسة الإمام المهدي - عليه السلام - الثقافية في قم.

\* إجازات الحديث.

وهي مجموعة إجازات صدرت من المحدث الكبير العلامة المجلسي (1037 - 1110 هـ) صاحب الموسوعة الحديثية الكبرى «بحار الأنوار» المطبوعة مكررا في مائة وعشرة أجزاء في إيران ولبنان ، هذه الإجازات صدرت منه - رحمه الله - لتلامذته الذين قرؤا عليه حديث النبي وعترته الطاهرة صلوات الله وسلامه عليه وعليهم. ولمن استجازاه في الرواية عنه ، من أعلام عصره ومعاصريه ، وهم عدد كبير يصعب استقصاؤهم ، وبطون المخطوطات الحديثية مملوءة بإجازاته وإنهائه - قدس سره - هذه.

جمعها وحقها : السيد أحمد الحسيني بعد إضافة ترجمة موجزة للمجازين بتلك الإجازات التي تيسر له جمعها.

سيصدر الكتاب في جزءين من منشورات مكتبة آية الله السيد المرعشى العامة - قم.

\* رياض المسائل فى بيان الأحكام بالدلائل.

تأليف : العلامة المحقق السيد على بن محمد على الطباطبائى ، المتوفى سنة 1231 هـ .

من تحقيقات مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث ، فرع مشهد.

من خيرة الكتب الفقهية. ابتداءً فيه المؤلف - تدس سره - لكتاب الطهارة منتهيا بكتاب الديات ، نال من الاهتمام والتقدير فى الحوزات العلمية الشئ الكثير ، لما يمتاز به من متانة البحث وقوة الاستدلال إضافة إلى دقة عباراته وسهولتها ، فانتشر انتشارا واسعا فى الأوساط العلمية ، يظهر ذلك من كثرة نسخه المخطوطة وطبعاته الحجرية المكررة فى إيران فى مجلدين.

ولأهمية الكتاب اضطلعت مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث ، فرع مدينة مشهد المقدسة بتحقيقه وفق منهجية التحقيق الجماعية ، بالاعتماد على نسخة مخطوطة تم اختيارها من مجموعة من النسخ المخطوطة الموزعة بين مكتبات إيران العامة والخاصة ، ومن النسخ المختارة ما هى مكتوبة بخط المؤلف - قدس سره - أو مقروءة عليه.

هذا ، وقد قطعت عملية تحقيق الكتاب شوطا بعيدا ، وسيصدر ضمن منشورات

المؤسسة بإذن الله تعالى.

\* تاريخ بيهق.

تأليف : ظهير الدين البيهقى ، فريد خراسان ، الشيخ أبى الحسن على بن زيد بن محمد. الشهير بابن فندق ، (493 - 565 هـ).

ألف بالفارسية وطبع مرارا فى إيران والهند.

يقوم بتحقيقه وترجمته إلى العربية : نبيل المسعودى.

\* فرحة الغرى فى تعيين قبر أمير المؤمنين على عليه السلام.

تأليف : السيد ابن طاووس الحلى ، غياث الدين أبى المظفر عبد الكريم بن أحمد بن موسى ابن طاووس الحسى (648 - 693 هـ).

كتاب فى تاريخ مشهد أمير المؤمنين الإمام على بن أبى طالب عليه السلام فى النجف الأشرف والدلالات عليه وعماراته ، وهو أول ما ألف فى موضوعه ، كان قد طبع فى إيران على الحجر سنة 1311 هـ ، وطبع فى النجف الأشرف سنة 1368 هـ ، وأعيد طبعه فى إيران بالتصوير على الطبعة النجفية.

يقوم بتحقيقه. الشيخ محمد مهدى نجف ، وكنا قد أعلننا سابقا - فى العدد 16 ، رجب 1409 هـ - عن قيام حامد الخفاف بتحقيق الكتاب أيضا على عدة نسخ مخطوطة.





فى الأصول.

تأليف. الفاضل التونى ، المولى عبد الله بن محمد البشروى الخراسانى ، المتوفى سنة 1071 هجرية.

من خيرة المتون فى علم الأصول ، وعليها شروح وحواش عديدة ، إذ يمتاز هذا الكتاب بميزات كثيرة ، فإن من يقف على هذا الكتاب يجد مؤلفه - رحمه الله - وكأنه يتكلم بلغة العصر ، ويلمس بوضوح تفوقه على المصنفات التى تقدمته.

والمؤلف - رحمه الله - من المبرزين فى هذا العلم وأحد أركانه ، وله نظريات عديدة مبتكرة فيه ، أخذ بعضها من تأخر عنه ، تجدها فى ثنايا الكتاب.

فالقول بمسقط ثالث للتكليف - غير الإطاعة والعصيان - تجده فى «الوافية» وكذا القول بضم مقدمة الأسوئية إلى الاستدلال بأية النبأ على حجية خبر الواحد ، والقول بعدم اجتماع الأمر بالصلاة والنهى عن الغضب بالنسبة إلى الصلاة فى الأرض المغصوبة إلا فى السجود تجد جذوره فى «الوافية» كذلك ... وغير ذلك من الآراء المستحدثة.

يقوم بتحقيقه. السيد محمد حسين الرضوى بالاعتماد على خمس نسخ ، هى :

1 - نسخة تاريخها سنة 1121 هـ ، من محفوظات مكتبة الإمام الرضا عليه السلام - مشهد.

2 - نسخة تاريخها سنة 1134 هـ ، من محفوظات مكتبة المدرسة الفيضية - قم.

3 - نسخة تاريخها سنة 1230 هـ ، من محفوظات مكتبة المدرسة الفيضية - قم أيضا.

4 - نسخة تاريخها سنة 1256 هـ ، من محفوظات مكتبة المدرسة الفيضية - قم كذلك.

5 - النسخة المطبوعة على الحجر فى الهند سنة 1309 هـ.

\* منهج المقال فى تحقيق أحوال الرجال.

من تحقیقات : مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث ، فى قم.

تأليف : الميرزا محمد بن على بن إبراهيم الأسترآبادى ، المتوفى سنة 1028 هـ.

كتاب رجالى مهم ، ذكر فيه مؤلفه معظم آراء من سبقه من الرجاليين ممن كتبوا فى هذا الباب وأثبت ما يراه مناسبا ، ألفه فى ثلاثة مجلدات فرغ منها سنة 986 هـ ، فنال هذا الكتاب اهتماما واسعا من الباحثين والعلماء يظهر ذلك من كثرة الحواشى عليه ، ولعل أهمها تعليقة الوحيد البهبهانى - المتوفى سنة 1206 هـ - التى استدرک فيها ما فات المؤلف ، كما أثبت بعض الملاحظات المهمة عليه.

شرعت مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث بتحقيق هذا الكتاب المهم وفق منهجيتها العلمية في تحقيق الكتب بتشكيل لجان متخصصة لجوانب العمل المختلفة ، وذلك بالاعتماد على نسخ مخطوطة ثمينة ، إحداهما بخط تلميذ المصنف الشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن بن زين الدين - الشهيد الثاني - المعروف ب «محمد السبط» نقلها عن نسخة الأصل وأعاد مقابلتها أكثر من مرة مضيفا عليها جملة من التعليقات منه ومن علماء آخرين.

وسيصدر الكتاب ضمن منشورات المؤسسة إن شاء الله تعالى.

\* بصائر الدرجات.

تأليف : الشيخ الأقدم أبي جعفر محمد بن الحسن بن فروخ الصفار المتوفى سنة 290 هـ.

كتاب في فضائل وكرامات ومعجز آل محمد صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

يقوم بتحقيقه : حسن الأنصاري ، معتمدا في عمله على عدة نسخ مخطوطة.

\* شرح جمل العلم.

تأليف : الشريف المرتضى ، علم الهدى أبي القاسم على بن الحسين الموسوي (355 - 436 هـ).

وهو شرح لقسم الكلام من كتاب «جمل العلم والعمل» للمرتضى نفسه ، أملاه على بعض تلامذته بطلب من ذلك التلميذ ، وهو كتاب موجز مطبوع.

علما أن «جمل العلم والعمل» يتكون من قسمين : الكلام والفقه ، وعلى كليهما شروح لتلامذة المرتضى ، فالشيخ الطوسي شرح قسم الكلام منه (جمل العلم) وسماه «التمهيد» وهو مطبوع أيضا ، وابن البراج الطرابلسي شرح قسم الفقه منه ، وهو مطبوع كذلك.

يقوم بتحقيقه : الشيخ يعقوب الجعفرى المراغى.

\* رسائل الشهيد الثانى.

وهي أكثر من خمس عشرة رسالة من تأليف الشهيد الثانى الشيخ زين الدين بن على بن أحمد العاملى الشامى الطلوسى الجيعبى (911 - 965 هـ) لم تنشر من قبل ، ومن ضمن هذه الرسائل ما يلى :

1 - حاشية قواعد العلامة.

2 - مناسك الحج الكبير.

3 - مناسك الحج الصغير.

4 - فوائد فقهية.

5 - حاشية الألفية ، للشهيد الأول.

6 - حاشية أخرى على الألفية.

7 - حاشية الشرائع ، للمحقق الحلبي.

ص: 235

8 - حاشية الإرشاد ، للعلامة الحلبي .

9 - أجوبة مسائل ابن فروخ .

10 - أجوبة المسائل السماكية .

11 - أجوبة مسائل حسين بن زمعة المدني .

12 - تخفيف العباد في بيان أحوال الاجتهاد .

13 - تقليد الميت .

14 - تفسير آية البسملة .

15 - حاشية المختصر النافع .

16 - شرح النلفية ، للشهيد الأول .

يقوم بتحقيقها : الشيخ أحمد العابدي ورضا المختاري .

\* مختصر بصائر الدرجات .

تأليف : الشيخ حسن بن سليمان بن خالد الحلبي ، تلميذ الشهيد الأول .

اختصره من كتاب «بصائر الدرجات في مناقب السادات» من تصنيف الشيخ أبي القاسم سعد بن عبد الله الأشعري القمي .

يقوم بتحقيقه : أحمد الباكجي وحسن الأنصاري ، مع إلحاق ما يجدانه من نصوص منقولة من الأصل في المصادر الأخرى مما لا يوجد في المختصر في آخر الكتاب .

\* الإحتجاج على أهل اللجاج .

تأليف : الشيخ الجليل أبي منصور أحمد بن

علي بن أبي طالب ، من أعلام القرنين الخامس والسادس الهجريين .

كتاب فيه احتجاجات النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة من أهل بيته عليهم السلام وبعض الصحابة وبعض العلماء وبعض الذرية الطاهرة على من خالفهم وناوهم .

كان قد طبع في النجف الأشرف وإيران ولبنان مكررا على الحجر وبالحروف بدون تحقيق ، ثم طبعته مؤسسة الأعلمي بالصف الإلكتروني مع تعليقات السيد محمد باقر الموسوي الخرساني ، ثم أعيد طبعه في إيران بالتصوير على الطبعة الأخيرة .

يقوم بتحقيقه : الشيخ محمد هادى به والشيخ إبراهيم البهادرى بالاعتماد على نسخ متعددة أصلية ، إضافة إلى تخريج أحاديثه على الأصول التى أخذ عنها مؤلف الكتاب - قدس سره - والأصول القديمة الأخرى التى رويت فيها هذه الأحاديث بصورة مسندة وذلك لإخراج أحاديث الكتاب عن إرسالها وإرجاعها إلى المسانيد ، وبذلك يحوز الكتاب قيمة علمية خاصة تميزه عن سائر طبعاته.

\* الياقوت.

تأليف : أبى إسحاق إبراهيم بن نوبخت ، من أعلام القرن الثانى الهجرى.

كتاب نفيس فى علم الكلام.

ص: 236

يقوم بتحقيقه : على أكبر الضيائي ، معتمدا على نسختين مخطوطتين ، هما :

1 - نسخة تاريخها سنة 733 هـ ، محفوظة في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام في مشهد ، برقم 1077.

2 - نسخة أخرى تاريخها سنة 754 هـ .

\* أنوار العقول في أشعار وصى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم .

تأليف : قطب الدين الكيدري ، أبي جعفر محمد بن الحسين البيهقي ، من أعلام القرنين السادس والسابع الهجريين .

كتاب جمع فيه مؤلفه الأشعار المنسوبة إلى أمير المؤمنين الإمام على بن أبي طالب عليه السلام ، جمعها جمعا عاما وافيا بعد الجهد والطلب والفحص في الكتب .

يقوم بتحقيقه : الشيخ محمد باقر المحمودي .

\* عوالم العلوم والمعارف والأحوال من الآيات والأخبار والأقوال .

حياة الإمام على الرضا عليه السلام .

تأليف : الشيخ عبد الله بن نور الله البحراني ، من أعلام القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين ، وهو من تلامذة شيخ الإسلام العلامة المجلسي ، المتوفى سنة 1110 هـ .

وكتاب «عوالم العلوم» من الموسوعات الحديثية الكبيرة ، وربما تبلغ 100 جزء أو أكثر على غرار موسوعة «بحار الأنوار» للعلامة المجلسي ، وهذا الجزء يختص بحياة الإمام الثامن من أئمة الهدى الإمام على بن موسى الرضا عليهما السلام (148 - 203 هـ) .

تقوم بتحقيقه : مدرسة الإمام المهدي عليه السلام - قم ، وسيصدر ضمن منشوراتها في جزءين .

\* مكارم الأخلاق .

تأليف : الشيخ أبي نصر رضی الدين الحسن بن الفضل بن الحسن الطبرسي ، من أعلام القرن السادس الهجري .

كتاب أخلاقي مهم ، رتبته على 12 بابا على أسلوب المحدثين من الشيعة ، أورد فيه مجموعة كبيرة من الآداب الدينية والسنن المروية عن النبي الأكرم وأهل بيته صلوات الله عليهم أجمعين ، وهو من مآخذ كتاب «بحار الأنوار» للعلامة المجلسي ، المتوفى سنة 1110 هـ .

طبع أكثر من مرة ، منها في مصر طبعة محرفة ، ثم في إيران طبعة مصححة ، ثم توالى طبعاته في لبنان وإيران مرات عديدة .

يقوم بتحقيقه : أسامة آل جعفر بالاعتماد على عدة نسخ مخطوطة تعود لعصر يقرب من عصر المؤلف قدس سره .

تأليف : المحقق الحكيم نصير الدين الطوسي ، الشيخ أبي جعفر محمد بن محمد بن الحسن (597 - 672 هـ).

هو أجل كتاب فى تحرير عقائد الإمامية ، عرض - فى غاية الاختزال - آراء الشيخ نصير الدين الطوسى الفلسفية والكلامية ، وهو من أشهر مؤلفاته ، رتبه على مقاصد ، خامسها فى الإمامة ، انتصر فيه لمذهب الشيعة الإمامية.

وقد اشتهر الكتاب بهذا الاسم دون اسمه الأسمى «تحرير العقائد» وقد طبع مستقلا ومع بعض شروحه مكررا ، أثنى عليه العلماء عامة ،

ومدحه شراحه كافة ، وعنى بشرحه العامة والخاصة.

يقوم بتحقيقه : عباس محمد حسن سليمان على ثلاث نسخ مخطوطة كما أفادت ذلك نشرة أخبار التراث العربى - الصادرة فى الكويت - المجلد 4 / العددان 42 و 43 ، ص 12 / رجب - ذو القعدة 1409 هـ.

وكان الكتاب قد صدر فى إيران عام 1407 هـ عن مكتب الإعلام الإسلامى - قم بتحقيق السيد محمد جواد الحسينى الجلالى معتمدا فى عمله على أربع نسخ مخطوطة ، تعود أولها إلى عصر المؤلف. وربما كانت بخطه قدس سره.

## تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم  
جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ  
(التوبة : 41)

منذ عدة سنوات حتى الآن ، يقوم مركز القائمة لأبحاث الكمبيوتر بإنتاج برامج الهاتف المحمول والمكتبات الرقمية وتقديمها مجاناً. يحظى هذا المركز بشعبية كبيرة ويدعمه الهدايا والندور والأوقاف وتخصيص النصيب المبارك للإمام عليه السلام. لمزيد من الخدمة ، يمكنك أيضاً الانضمام إلى الأشخاص الخيريين في المركز أينما كنت.

هل تعلم أن ليس كل مال يستحق أن ينفق على طريق أهل البيت عليهم السلام؟  
ولن ينال كل شخص هذا النجاح؟  
تهانينا لكم.

رقم البطاقة :

6104-3388-0008-7732

رقم حساب بنك ميلا:

9586839652

رقم حساب شيبا:

IR390120020000009586839652

المسمى: (معهد الغيمية لبحوث الحاسوب).

قم بإيداع مبالغ الهدية الخاصة بك.

عنوان المكتب المركزي :

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباه اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم 129، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 021 - 88318722

قسم البيع 09132000109 شؤون المستخدمين 09132000109.



مركز  
الغمامة  
اصبحان  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

